الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية الآداب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⴽⵍⵉ ⵎⵓⵃⴻⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵓⴱⵉⵔⴻⵜ -
Faculté des Lettres et des Langues

قسم اللغة والأدب العربي

التخصص: اللسانيات التطّبيقية

المنّهج الوصفي والمعياري في النّحو العربي
من خلال كتاب "منطق العرب في علوم اللسان"
لعبد الرّحمن الحاج صالح

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر

إعداد الطالبة:

خليدة بكيري

إشراف الأستاذ:

د: عمر بورنان

السنة الجامعية: 2019- 2020

إهـــــــــــداء

هي خطوات أخطوها لنيل الشهادة أهديها

لأهلي قرّة عيني بالعلم أبنيها، وبنتاج فكري أسقيها

جهودٌ ما بزغت إلا بعرق أبي نبتت

وأحلامي ما تورّدت إلا بآمال أمي صُنِعت

فأهدي ثمرت جهدي...

إلى ثنائي الحبّ...

إليك يا أبي أرسل الأبيات والقبلات

ونحو أمي نبض قلب وكل الأمنيات

إلى الضيّاء الذي يجتاح حياتي

أبي و أمي لكم أستعذب كلّ الكلمات

أبي فَداك من نَاداك يا أبتي

فأنّت أول من للعلمي أرشدني لسنوات

أمي قلبي فداك فكم وكم تعبّت

لأرى نفسي بالعلياء في كل المحطّات

يافرحتي وأملي في الحياة

أحبّكم ألاف المرّات..

شكروعرفان

في سلم الارتقاء نسعى دما للقاء

من هم أحسن منّ ذكاء

من أساتذة كرماء جادوا بما لديهم

لطلاب العلم دون عناء

فنميّزهم بالثناء لما أثرونا من عطاء

دون أن ننسى كلّ من زودونا بالإخاء

ليصنعوا منآ مرآة عاكسة للفن

تظهر في لماساتنا وجهودنا في البحث

أملينا منّ أن نرفع اللواء .

ولي إهداء أهديه للأستاذ الفاضل، وليس ممّا يغنيه

رجلٌ وقفته بهيّة، شخصيّتُه نديّة، إذا حدّثته تكلّما بلباقة

وإذا عارفته وجدته عالما في زمن الحماقة. {الأستاذ عمر بورنان

مقدمة:

إذا تكلم اللسان وقفت الأقلام، كذلك إذا تكلم العقل جفت الصحف، وما للكلام من مجال أمام باب القرآن وحيٌ مُحكم تنزيل رب الأكوان مفصل بآياته لسان عربيٌ مبين وشِعرٌ بنوره استنار ألفاظ عُلّقت في الدار، ياليها زحم العلوم نسيج وفنون.

فالسلام عليك يا منان يا من منّ علينا بالبرهان، والسلام على من حمل شعلة السلام، بعلم تُستنار به الأكوان. من زحم العلوم ننطلق لعلمٍ بات تاريخا في عمقِ التأويل غرِق، فصار معلقا في رأى كل باحث ونظرته، مُنطلقُه التساؤل القائم:

أأصالة النحو العربي معياريٌ أم وصفيٌ؟

أو الطرح الذي مفادُه:

كيف نظر النحاة الأوائل للتنظير النحوي؟ ولأي نوع من الطرائق ينتمي هذا التنظير؟

أو بالمفهوم الشائع:

هل النحو العربي نحوّ معياريٌ أو وصفيٌ؟

من هنا ارتأيت أن أعيد النظر فيما يقال ويدورُ ضمن هذا الموضوع مُخصصة رأي عبد الرحمن الحاج صالح وأخذت له بعين الاعتبار متدبرة في " كتاب منطق العرب في علوم اللسان " منهالة منه ما يخدم البحث منطلقة من أرائه مستدلة بمفاهيمه. إذ تعتبر الدراسة اللغوية دراسة متجذّرة عميقة عُمق التاريخ، اتّخذت عبر عصور أشكالا مختلفة مرورا بالدراسات الهندية واليونانية

والرومانية، تتغلغلها ما جاء به عصر النحاة العرب وصولا للعصور الوسط (عصر النهضة)، وما جاءت به الدراسات اللغوية والشرقية.

وما هو معروف والواقع يقول أنّ من مقدمات أي دراسة في أي أمة إلاّ وكان مُنطَلَقُها التنقيب في قضايا الظاهرة اللغوية، يحركها حُبها للغتها سعياً للمحافظة عليها وكشف خباياها.

لذلك فإن المتأمل والمهتم بالتراث اللغوي العلمي العربي والمتتبع لسلسلة الدراسات النظرية التي بنيّ عليها هذا الدرس اللغوي، يجد أنّ للعرب تراثا لسانيا عريقا بمناهجه ونظرياته اللغوية، فلا تغرينا الأقاويل المنادية بأفضلية الغرب في الدراسات اللغوية وأسبقيتها للمناهج.

كل هذا وغيره سنتطرق إليه في بحثنا هذا بإذن الله، موضّحين المنهج المعتمد في الدرس اللغوي من خلال توجّههم لدرسهم أكان توجّهًا وصفيا ذا طرق علميّة، أم معياريّا خارج عن الموضوعيّة إلى الذاتية بأحكامه وحدوده، معتمدة على الخطّة المهيّكلة بمقدمة يليها مدخل، يتبعها فصلان ثمّ خاتمة، وكان ذلك على النّحو التالي:

مدخل: تناولت فيه:

التّعريف بالمؤُلِّف (عبد الرحمن الحاج صالح).

التّعريف بالمُؤلَّف (كتاب منطق العرب في علوم اللسان) الذي سنطبّق ومرتكز عليه في البحث، مركّزين على سبب التّسمية ومقصده منها.

تعريف المناهج وأنّوعها في الدرس اللغوي.

فصل الأوّل: ما جاء تحت عنوان الوصفية في النحوي العربي بحيث قسمته إلى مبحثين يتضمن المبحث الأول تعريف مصطلح الوصفيّة وناقشت في المبحث الثاني تجليات الوصفية وطرقها المنهجية من خلال إبراز تجلياتها في أوائل الدرس اللّغوي إلى نشأت النّحو واكتمال استنباط أصوله، مرورا بمراحله بعد ذلك تطرّقت إلى طرق الوصّفية معددة إياها.

الفصل الثاني: سمّيته المعيارية في النّحو العربي جاء على مبحثين، المبحث الأول تطرّقت فيه إلى تعريف المعياريّة، بعد ذلك في المبحث الثاني وضّحت ملامح المعياريّة وتجلياتها في النحو العربي إبتداءا بأوّليات الدّرس اللغوي إلى نشأة النّحو مع بيان أراء الحاج صالح في كل ذلك، وختمنا فصلنا هذا بأسس المعيارية التي حدّدناها في أساس واحد ألا وهو القياس شارحين معياريته من خلال العلل.

خاتمة: ختمّت بها البحث مشيرتًا إلى توافق المعيارية والوصفية.

معتمدة في ذلك على المنهج التحليلي الوصفي، محلّلة بذلك أراء الحاج صالح وبعض أراء العلماء، واصفة للمعطيات الواردة في الكتاب باستقرائها واستنباط ما يخدم بحثي.

منّطلقة من جملة من المصادر والمراجع أهمّها:

*كتاب منطق العرب في علوم اللسان.

*اللغة بين المعيارية والوصفية لتمام حسان وكتابه أيضا اللغة العربية معناها ومبناها.

*الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث لمحمد حسين آل ياسين.

*اللسانيات العربية في ضوء التراث ومقتضيات التطبيق المنهجي ليوسف وسالي

من بين المشاكل التي واجهتني يمكن القول عدم ملاقاتي لبحث استدل منه لبناء منهجية للبحث فكم صعب تنسيق الأفكار تحت عناوين محّددة دون الاسترسال في الكلام، فمن جهة المعلومات موجودة ومن جهة يصعب إدراجي لها والإلمام بها كلها.

كما من أصعب ما وجهني هو فقداني للمثابرة بعد انقطاعي مدّة عن المُذكّرة وعدم وجود حافز يدفعني لإكمالها بعد الخروج من جو الدراسة، يمكن أن نقول تهاون مني أو تكاسلا وبعض الظروف الاجتماعية التي لا أريد التكلم عنها لأني أؤمن أنه من عزم وصل. فهذا البحث أعدّه انطلاقة لمشوارٍ أكبر بإذن الله، ألزِم فيه النفس بحب العمل والبحث دوما فلم ولن نستوفي حق العلم ولا حقّ أنفسنا في التعلم، وأملي بالله الولي التوفيق.

البويرة: في 2020/10/5.

خليدة بكيري.

مدخل:

1: لمحة حول الكتاب(منطق العرب في علوم اللسان):

سنحاول في مدخلنا هذا أن نحط الأنظار حول الكتاب ومُؤلفِه قبل أن نلج صلب الموضوع مع عرض بسيط للمناهج التي كانت متداولة في البحث اللغوي القديم.

***أولا:*التعريف بالمؤلِف، عبد الرحمن الحاج صالح:**

يعد عبد الرحمن الحاج صالح شخصية جزائرية، أستاذا وباحثا وعلما من أعلام الفكر اللساني في الوطن العربي و"هو من الأوائل الذين عرّفوا القارئ العربي بأساسيات اللسانيات الغربية"[1] فهو من الباحثين المنقبين في التراث اللغوي العلمي العربي والغربي، له اطلاع واسع بعلمائنا القدامى وكتبهم ونرى في كتاباته أنه معجبٌ بآرائهم ويوظّفهم كثيرا كاستشهاد لكلامه هاهنا يقول احد طلابه وهو يتحدث عن الآلات التي أهداها علم الفيزياء إلى علم اللغة: "وإقرارا بالحق، ومن باب عزو الفضل إلى ذويه يحسن بنا هاهنا أن ننوّه بالبحوث الصوتية التي اطلع بها أستاذنا الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح وعرض فيها على المحك هذه الآلات ما جاء في كتب علمائنا الأقدمين، ولاسيما ما رواه سيبويه عن شيخه الخليل بن أحمد في مخارج الحروف وصفاتها، فتبين له أن الكثير من أرائهم بلغت من الحصافة. وأن غرائزهم أوتيت من الرهافة ما جعل نتائجهم تقارب نتائج التي

[1]: الشريف بوشحدان، الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح وجهوده العلمية في ترقية استعمال اللغة العربية، مجلة كلية العلوم اللسانية والاجتماعية، جوان 2010، العدد السابع، ص2.

توصلت إليها الآلات"[1] وهذا الكتاب الذي بين يدينا اكبر دليل على ذلك فهو مُفعم بالدراسات القديمة ومهلل لها خصيصا في عرضه لأراء سيبويه والخليل.

أ: نشأته وحياته[2]:

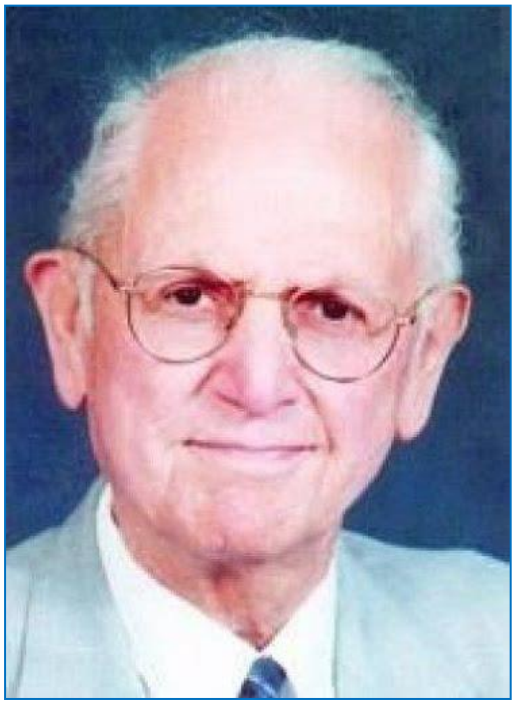

ولد الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بمدينة وهران في08 جويلية 1927م، وهو من عائلة معروفة نزح أسلافها من قلعة بني راشد المشهورة إلى وهران في بداية القرن التاسع عشر، درس في المدارس الحكومية وفي وقت نفسه كان يتلقى مساءا دروسا بالعربية في إحدى مدارس جمعية علماء المسلمين والتحق وهو ابن خمس عشرة سنة بحزب الشعب الجزائري.

[1] : منصوري ميلود، الفكر اللساني عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح من خلال مجلة اللسانيات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي2005، العدد السابع، ص2.

[2] : ينظر، وردة سخري، الجهود اللسانية عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح من خلال بحوث ودراسات في علوم اللسان، إشراف:أ:د: الجودي مرداسي،جامعة باتنةّ1، ص1-4

وفي سنة 1947 رحل إلى مصر والتحق طالبا بكلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية، وهنا كشف جهوده على التراث العربي لِما اكتشف فيه من أهمية من خلال إطلاعه على التراث خاصة سيبويه فلاحظ الاختلاف الحاصل بين وجهات نظر الأقدمين والمحدثين.

بعد ذلك التحق بجامعة بوردو (Bordeaux) بفرنسا بعد مساهمته في ثورة نوفمبر لمدة سنة. ثم درّس كأستاذ للغة العربية بثانوية "مولاي يوسف" في الرباط واغتنم الفرصة لإكمال دراسة الرياضيات في كلية العلوم مما قرّبه للعالم الجليل خليل بن أحمد، وربط علم الرياضيات بعلم اللغة ومعرفة مدى التكامل بينهما ثم درس اللسانيات في كلية الأدب بالرباط 1960م (لأول مرة في المغرب العربي)، قضى حياته أستاذا وباحثا في جامعة الجزائر بعد الاستقلال وعيّن في سنة 1964م رئيسًا لقسم اللغة العربية وقسم اللسانيات ثم أُنتُخب عميدًا لكلية الأدب، وبقي على رأس هذه الكلية إلى غاية 1968م، وفي سنة 1968 زارا جامعة فلوريدا والتقى بالعالم اللساني نعوم تشومسكي، وجرت بينهما مناظرة انتهت بإفحام هذا الأخير وبمساعدة أحمد طالب إبراهيمي (وزير التربية). أنشأ معهد كبير للعلوم اللسانية والصوتية وجهزه بأحدث الأجهزة وأسس مجلة اللسانيات المشهورة. اخرج نظرية التي توسّمت بالنظرية الخليلية الحديثة، وتعد رسالته التي طرحت لنيل شهادة دكتوراه الدولة في اللسانيات في جامعة السوريين في سنة 1979م. وفي عام 1980م أنشأ ماجستير علوم اللسان وهو نسيج وحده لأنه متعدد التخصصات ونوقشت له أكثر من 70 رسالة. وفي عام 1984م تعطلت مجلة اللسانيات لإلغاء معهد العلوم اللسانية ممّا ألغا كثير من المشاريع وفي سنة 1991م تمّ اعادت فتحه وأنشأ بذلك مركز البحوث العلمية في هذا الميدان، ثم تولدت إليه فكرة أطروحة الدكتوراه حول أصالة النحو العربي التي مكث فيها ما يقارب عشر سنوات.

واهتدى بعد ذلك إلى مشروع الذخيرة اللغوية العربية عن طريق البرمجة اللغوية الحاسوبية وكان أول عالم عربي دعا إلى ذلك، كما دعا إلى تبني المنهج البنيوي، وإنشاء جوجل عربي.

_ عُيّن عضوا في مجمع دمشق 1978م ومجمع بغداد 1980م ومجمع عمان 1984م.

_ عُيّن عضوا مراسل بمجمع اللغة العربية بالقاهرة 1988م، ثم انتخب عضوا عاملا به 2003م استخلافا لدكتور الراحل إبراهيم السمرائي.

وهو عضو في عدة مجالس علمية دولية وعضو في لجنة تحرير المجلة الألمانية التي تصدر ببرلين بعنوان:

Z_fuirphonetikesprachuissenfaft and kummunikationforhuent

وعينه فخامة الرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للمجمع الجزائري للغة العربية سنة 2000م.

*ومن نشاطه المجمعي:

_ الجوانب العلمية المعاصرة لتراث الخليل وسيبويه (مجلة المجمع ج 92).

_ تأثير الإعلام المسموع في اللغة العربية ،وكيفية استثمار لصالح العربية (مجلة المجمع ج 94).

_ المجمع العربي والإنتاج الفكري العربي في ذخيرة محسوبة واحدة كمشروع رقمي (مجلة مجمع ج 103).

ب: جهوده في خدمة اللغة العربية على أسس علمية[1]:

_ نقد الواقع اللغوي والوضع الراهن للغة العربية.

_ التأكيد على إصلاح الملكة اللغوية وتنميتها لدى تلاميذ العربية وطلابها.

_ المساهمة الفعالة في إعداد المعاجم العربية، ووضع الخطط تنويعها وتوسيع مجالات استعمالها.

_ تأسيس مشروع الذخيرة العربي الحضاري والعمل بكل هوادة على تنفيذه في الوطن العربي.

ج: مؤلفاته:

للحاج صالح إنتاجيات علمية وخبرة وقيمة في مجال اللسانيات، حاول بها قبل كل شيء توعية القارئ العربي وإصلاح المنظومة التربوية وتوجيه الفكر نحو التفكير الصائب، تتمثل في تلك المحاضرات التي كان يلقيها على طلابه أو في تلك الجلسات العلمية للمناقشة التي تتوفر في مواقع البحث، وكذلك تلك المنشورات المتمثلة في رسائل أو مقالات على المجلات العلمية.

ويعد صاحب أكثر من مائة بحث ودراسة منشورة بالعربية والفرنسية والانجليزية، منها[2]:

_المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية (بالمشاركة) مع كتب تنسيق التعريب التابع للأليكوس، 1992م.

_ علم اللسان العربي وعلم اللسان العام في(مجلدين)، الجزائر.

[1] : ينظر، الشريف بوشحدان، الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح وجهوده العلمية في ترقية استعمال اللغة العربية، مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ص5-17.

[2] : وردة سخري، الجهود اللسانية عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح من خلال بحوث ودراسات في علوم اللسان، إشراف:أ:د: الجودي مرداسي، ص6.

_ مقالة "لغة" ومقالة "معارف" في دائرة المعارف الإسلامية.

Arabicaslinguistico and phone tics in appli édarabic

_ Linguistico and signal processingNew York 1987

_بحوث ودراسات في علوم اللسان، في جزأين (عربي، فرنسي، انجليزي).

_ أربع مقالات: الخليل بن أحمد، والأخفش، وابن السراج، والسهيلي، في موسوعة أعلام العرب (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم).

*ومن أيضا ما وجدته من مؤلفاته المطبوعة pdf.

_ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية في جزئين.

_ السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة.

منطق العرب في علوم اللسان (الذي يعد كتاب بحثنا هذا).

د: تكريماته:

*جائزة الملك فيصل بن عبد العزيز العالمية للغة العربية وآدابها في طبعتها الثانية لسنة 2010م

*نال جائزة كتقدير لجهوده العلمية المتميزة في تحليله للنظرية الخليلية الحديثة، وعلاقتها بالدراسات اللسانية المعاصرة ودفاعه عن أصالة النحو العربي، وإجرائه مقارنات علمية بين التراث ومختلف النظريات في هذا الموضوع.

هـ: وفاته:

"لكن للأسف توفي أستاذنا الكبير العلامة عبد الرحمن الحاج صالح في تاريخ 2017/03/05، وكان يوم الأحد بمستشفى عين النعجة (الجزائر العاصمة)، وهو عن عمر يناهز ال90 سنة" [1]، فرحم الله أستاذنا الجليل وأدخله فسيح جناته، وجزاه خير الجزاء بما قدمه من جود علمية وتربوية من اجل اللغة والعلم وطالب العلم سواء.

وفي الأخير نقول أن الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح يبقى من العلماء ممن أظهروا عبقريتهم في هذا العصر وربطوا بين تراثي لغوي ولساني عربيين، وأحيوا القديم ورفعوا شأنه وأعطوا نمط التجديد.

***ثانيا*: التعريف بالمؤلَف: (كتاب منطق العرب في علوم اللسان):**

يعد كتاب منطق العرب كتابا عربيا مؤلفه عبد الرحمن الحاج صالح الذي سبق أن تحدثنا عنه، يضم أربعة أبواب يتكون الباب الأول من ثلاثة مباحث أو فصول عدد صفحاته 39 صفحة، أمّا الباب الثاني فيتكون من ثلاثة فصول عدد صفحاته 85 صفحة، أما فيما يخص الباب الثالث فيضم أربعة فصول عدد صفحاته 86 صفحة، وفي الباب الأخير نجد ثلاثة فصول وهو أطول باب بعدد صفحاته أل: 104 دون أن ننسى المقدمة والخاتمة ولواحق الكتاب من فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الأعلام يليه فهرس الموضوعات ليصبح عدد صفحات الكتاب الإجمالي 400 صفحة مع مراعاة الصفحات الأخيرة كتعريف الحاج صالح.

تمّ نشر هذا الكتاب من طرف: موفم للنشر وتوزيع في الجزائر العاصمة سنة 2012,

[1] : شهلة كاكوش، الجهود اللغوية العربية الحديثة أعمال عبد الرحمن الحاج صالح أنموذجا، إ:أ: حنفي غانم، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2017/2016، ص7.

يمثل هذا الكتاب سلسلة علوم اللسان عند العرب في جزئها الثاني.

وكان هدفه من تأليفه:إظهار الوسائل العقلية التي اعتمدها النحاة، والتعريف بالقياس النحوي وبيان ما امتاز به العرب عن غيرهم بإظهار منطقهم الخاص بهم.

فكان منهجه منهجا وصفيا إذ أنّه وصف طريقة العرب في البحث بجمع كل المعطيات الوصفية ومحاولة منه تحليلها وتفسيرها معتمدا بذلك المنهج الوصفي باعتماده على وسائل متعدد كالملاحظة.

أما ما يخص بيان مقصده من عنوان الكتاب، نجد أنّ عنوان الكتاب يحتوي على شقين مختلفين "**منطق العرب**" و"**علوم اللسان**" فما المقصود بمنطق العرب؟ وماهي علوم اللسان؟.

أ: المقصود بالمنطق عند الرحمن الحاج صالح:

نجده قد حصره على معنيين فهو يشتمل المعنى الضيق والمعنى الواسع:

أما المعنى الضيق: ما يتعلق بالحد والاستدلال وصحتهما وكيفية صوغهما لهذا الغرض(وهذا المعنى الأقرب لتجريد الخالي من العمليات العقلية).

أما المعنى الواسع: فهو مجموع الوسائل العقلية التي يعتمد عليها البحث العلمي.

*سواء كان في طرائق المشاهدة و حصر المعطيات و تضييقها وإحصائها و تصحيحها.

* أو في طرائق التحليل للمعطيات و استنباط الأصول و إثبات العلاقات بين الوحدات اللغوية.

وطرائق اكتشافها وغيرها من الجوانب العقلية للبحوث الرامية إلى تحصيل العلم(ويدخل في ذلك ابستملوجيا[1]العلم)[2].

وقبل أن نلج إلى الشرح لا بد من توضح أن مقصد عبد الرحمن الحاج صالح هو بيان أن للعرب دراسته الخاصة وذلك من خلال توضيحه لهذا المفهوم منطلق من معرفته للمنهج الذي اتخذه العرب في بحثهم و طرق دراستهم, ليكشف لنا منطقهم الخاص الذي يختلف عن كل الدراسات السابقة وحتى اللاحقة (المنطق الأرسطي و غيره).

فهو يرى أن المنطق في معناه الضيق لا يخرج عن الإطار الوصفي التجريدي للمادة (اللغة). ففي تحليله يجري بما جرت به العرب ويستدل بما استدلت به، فلا يخرج عن هذا النطاق ليضيف ذاتيتها الخارجة عن الموضوعية.

أما في معناه الواسع فهو يرى أنه يمثل وسائل عقلية أي منطقية اعتمدها الباحث في بحثه العلمي فلم يكن منهجه اعتباطيا جاء تلقائيا إنما، هو محصل لطرق واضحة مدروسة تحت الموضوعية العلمية، فعرض لنا من تلك الوسائل طرق المشاهدة، فاختياره العينة المراد التطبيق عليها لا يأتي من فراغ بل بدراسة وتعقب، ونزوله الدائم للميدان... وبعد الجمع يأتي حصر المعطيات وتصنيفها و إحصائها وتصحيحها، وهذا لا يتم إلا بتشغيل العقل. فالبحث العلمي ليس دوما خاضع للطبيعة بل يجب أن يتعدى ذلك إلى إعمال العقل لفهم الطبيعة بالتحليل والاستنباط واكتشاف العلاقات بين الظواهر اللغوية (الوحدات)

[1] :ابستملوجيا هي نظرية المعرفة وهي دراسة فلسفة (فلسفة العلوم)، أما مصطلح ابستملوجيا يعود أصله إلى الكلمة اليونانية Epistémologie متكونة من مقطعين Epistème وهي تعني المعرفة , logos وتعني نظرية أو دراسة أو فلسفة وبتركيب المقطعين تصبح معنى الكلمة نظرية المعرفة.

[2]:ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، جزائر، 2012، موفم للنشر، ص12.

ب: المقصود بعلوم اللسان[1]:

قبل أن يحدد عبد الرحمن الحاج صالح علم اللسان ويوضح مفاهيمه صرح بالدافع الذي جعله يعيد النظر في هذا المفهوم<الحشو اللغوي> الذي أصبح متّصلا بالباحث فيوسعون في التعريف دون أي جدوى ويحصرون الصفات ويجمعون العناصر دون اتفاق على مصطلح واحد.

فبناء على هذا رأى أنه وجب عليه أن يلتفت إلى العنصرين اللذين تضمنهما هذا التعريف في شقيه وهو العلم واللسان, فتبع الدراسة العلمية لهذين المفهومين "فوجد أن العرب قد أسسوا علوم اللسان وفروعها نمت على أيديهم وذلك في القرن 2ه إلى القرن 4ه, ومن العلوم التي سبحوا فيها في هذا المجال الجانب النحوي, الذي يعد خاصية العرب المحضة مهما تقول فيه من أقاويل,والجانب الصرفي و الصوتي للغة, وغاصوا أيضا في الجانب الدلالي لأنواع الأبنية والتراكيب العربية و لم يترك حتى الجانب الخارجي لدلالة اللفظ كدلالة الحال"[2] فحدد لنا بذلك مجالات علوم اللسان, أو ما يندرج تحت علوم اللسان ما يسمى حاليا ب **مستويات اللغة** التي تتشكل من:

- "**علم النحو/ التراكيب:** وهو دراسة الكلمة مركبة مع غيرها متأثرة بما سبقها وما لحقها في سياق معين ويدخل مع المعجم, الذي يعد خزان اللغة ومنه تستمد الألفاظ والمفردات التي يقتضيها تركيب معين أو الجملة.

الصوت: وهو علم يتناول أصغر وحدة في اللغة و ينقسم إلى قسمين:

- علم مخارج الحروف.

---

[1]: ينظر، الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان،ص8،9.

[2] : نفسه، ص9.

– وظائف الحروف.

الصرف: يدرس فيه بنية الكلمة أي الهيئة الحاصلة في الكلمة التي اقتضاها المقام.

البلاغة: تنطلق من النص بأحكام معيارية, من خلالها يتم الوقوف على مستوى الكلام من جوانب عدة و تصنيفه في مستوى معين و في نطاق و ظروف معينة"[1]

"كما نجده تبنى مصطلح علم اللسان الذي فضله على جل المصطلحات الحديثة التي ظهرت عند العرب فأطلق عليه بادئ الأمر "فقه اللغة" (أي التّفقُه والتعمق والاختصاص في الشّيء) ثم علم اللغة وما يليه من أسماء متعددة مثل: الألسنية، اللسانيات، اللغويات الحديثة، الدراسات اللغوية، وفضل كلمة (اللسان) على لفظ اللغة لأن: لفظ اللغة كانت تطلق عند النحاة واللغويين على عدّة معاني زيادة على ما يفهم من تحديد ابن جني لها وهو اللسان بوجه عام .

وفضل مصطلح (علم اللسان) على غيره لأن النحاة وغيرهم من علماء العرب يطلقون غالبا على مفهوم الدراسة العلمية لظاهرة اللسان بصفة عامة لفظ (علم اللسان) يقول أبو نصر الفارابي في كتابه 'إحصاء العلوم': "علم اللسان في الجملة ضربان أحدهما حفظ الألفاظ الدالة عند أمة ما, و علم ما يدل عليه شيء منها و الثاني علم قوانين تلك الألفاظ". هنا نجده يعني بكلامه المستوى المعجمي بحفظ الألفاظ والدلالي بقوله علم ما يدل عليه و المستوى النحوي في جملة قوله علم قوانين تلك الألفاظ. وبما أن هذه الموضوعات العامة التي ذكرها الفارابي كأقسام هامة لعلم اللسان هي التي سيعالجها Linguistic في عصرنا الحاضر.

[1] : يوسف وسطاني، اللسانيات العربية في ضوء التراث و مقتضيات التطبيق المنهجي، مجلة إشكالات في اللغة و الأدب،جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، عدد التاسع، ص277.

فلا نظن أنه يوجد لفظ أصلح لتأدية المفهوم الحديث من هذا الذي انطلق منه أصحاب linguistic أنفسهم"[1] من هذا المنطلق نجد أن عبد الرحمن الحاج صالح بني فكرته على محاولة الوصول لكشف وبيان منطق العرب من خلال دراستهم السابقة، وتوضيح العلوم التي تعمقوا فيها, فكشف أن للعرب منطق خاص في الدراسة, و منهج معين اتخذوه للوصول لغايتهم من هذه الدراسة، فلم يسبق لأحد أن نهج ذلك المنهج و نظر بتلك الطريقة للغة, في هذا يقول الحاج صالح: "فمنطق العرب في علوم اللسان يتعلق أساسا بالنظر في هذه البني (البني النحوية أي الصيغ اللفظية الدالة بالوضع إفرادا وتركيبا) وكيفية إثباتها قياسا واستعمالا بحمل شيء على شيء وتصفح الواقع باللجوء إلى الإحصاء الجزئي و الشامل"[2] وهذا هو منهجه في الدراسة اللغوية للغتهم العربية, وهذا هو الميدان الذي اشتغل به العرب بعد جمع المادة اللغوية ملمين بجميع جوانب اللغة حتى الجانب الإستعمالي كظاهرة التخاطب، فأينا هي اللسانيات الحالية التي تنادي بدراستها على أنها الأسبق لهذا الطريق؟.

2: مناهج البحث اللغوي:

تتضافر المناهج اللغوية وتجتمع في فهم الظاهرة اللغوية وهذا ما خطى عليها الدرس اللغوي العربي في بدايته، لاستخلاص نتائج دقيقة تظهر في مؤلفاتهم دون دراية بأنّهم يسيرون على منهج ما، فهمّهم كان الوصول للنتيجة حتى جاءت الدراسات الغربية وفرعت في ذلك، مع العلم أن طريقتهم كانت دقيقة ذو منهج واضح بعيدا فقط عن التسمية المصطلحية لأن المنهج هو الأساس الذي يقوم عليه البحث العلمي.

[1] : ينظر، منصوري ميلود، الفكر اللساني عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد السابع، جانفي2005، ص3،4.

[2] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص244.

فما هو المنهج؟ أي ما المقصود بالمنهج؟. وما هي مناهج البحث اللغوي المعتمد آنذاك في دراستهم؟ وهل تعتبر الأساس الذي سار عليه البحث أم فروعا له؟

أوّلا: ماذا نقصد بالمنهج:

أي دراسة تحتاج للوصول إلى نتيجة دقيقة عليها أن تتبع منهج معين. "فالمنهج لغة, الطريق الواضح, ومنه أخذ مصطلح مناهج البحث التي يراد بها الطريق التي يسير عليها العلماء في علاج المسائل, والتي يصلون بفضلها إلى ما يرمون إليه من أعراض"[1]، إذ يمثل أسلوب يتخذه الباحث في تتبع أي دراسة وهذا ما سار عليه البحث اللغوي العربي في دراستهم الأولية منتهجين منهج يوصلهم لبناء علم دقيق. وإلى ذلك ذهب إسماعيل عمايرة في صِياغتِه مفهوم عام للمنهج بقوله بأنه: "نتاج ضاربة في أعماق تاريخ البحث العلمي ولو أمعنا النظر في تاريخ علومنا لوجدنا آثارا لها عند علماءنا القدامى كسيبويه والثعالبي وابن جني ابن فارس وغيرهم"[2].

فالعرب اتخذوا منهج واضح تثبته دراستهم المحكمة التي ضربت جذورها حتى وقتنا الحالي فطريقتهم كانت دقيقة، بعيدا فقط عن التسمية المصطلحية لأن المنهج هو الأساس الذي يقوم عليه البحث العلمي.

فما هو المنهج ؟ أي ما المقصود بالمنهج؟.

و ما هي مناهج البحث اللغوي المعتمد آنذاك في دراستهم؟ وهل تعتبر كلّها الأساس الذي سار عليه البحث أم فروعا له؟

---

[1] : عمر بورنان، المنهج الوصفي في النحو العربي، اليوم الدراسي حول المناهج، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري: تيزي وزو، 2011، ص49.

[2] : فاتح فالح سليمان، الدكتور إسماعيل عمايرة في كتابه المستشرقون المناهج اللغوية (نقد و تحليل)، مجلة كلية التربية، أ.م.د: علي جسن الدلفي، العدد الثاني والعشرون، ص38.

ثانيا: *أنواع المناهج المعتمدة في البحث اللغوي*:

نحن هنا لن نعتمد على الأسبقية في الاستعمال أو الأخذ بيه، فقط نلمح لبعض ممّا كان سائد في وسط البحث حتى نقوي رأينا ونثبط مناصرين الغرب في أسبقية استعمالها.

أ: المنهج التاريخي:

منهج يعتمد على اللغة المكتوبة أكثر، وينظر لتطورها تاريخيا، و هذا ظاهر في البحث اللغوي العربي في استقرائهم للمادة اللغوية من شواهد شعرية وأحاديث نبوية، ومحاولة فهم اللغة أكثر وتراكيبها التي كانت تسير عليها وكيف تغيرت مع دخول الإسلام، خاصة من حيث المصطلحات ودلالاتها، أما من حيث الدرس النحوي يظهر أثار هذا المنهج فيه مسايرة بعض المظاهر اللغوية التي استعصت عليها على مسار العرب في الجاهلية، أو بإعطاء أمثلة عن بعض التراكيب الموجودة في عصرهم كانت تسير على ألسن ما قبله في رفع بعض الكلمات أو إخفاء الحروف وما إلى ذلك، "بحيث يتبع هذا المنهج دراسة حالات تطور البنية والتراكيب والدلالة مع اهتمام بمدى تأثير الإقليم الجغرافي على الظاهرة اللغوية عبر التاريخ، فيهتم بوصف وتسجيل ما معنا من وقائع والأحداث الماضية، ويقوم بدراستها و تفسيرها وتحليلها على أسس علمية دقيقة"[1]. بهذه الدراسة وباستقرائهم للمعطيات وجدوا حلول لبعض المشاكل اللغوية فسايروها على النحو الذي وجدوه في أمثلتهم وأجروه مجراها لأنه قد قالته العرب سابقا ولقيت الموافقة منهم، حتى الكتاب الذي بين أيدينا قام باستقراء ودراسة المؤلفات السابقة، فالمنهج التاريخي يعطي ترابط للمعلومات فلا يوجد علم استقر في الوجود بدون أعمال سابقة، هذا من جهة دراسة المعطيات ومن أمثلة ذلك قول الحاج

[1] : نسيمة نابي، مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء الدراسات اللسانية، لجنة المناقشة: د: السعيد حاوزة رئيسا وآخرون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

صالح: "وكان أيضا في هذا العصر لأبي عمرو بن العلاء أقوال في العربية يستحيل أن يكون صدرت منه من دون أن تكون أقوال قد سبقته"[1]، فالمنهج التاريخي يدرس معطيات أمة ما دراسة تاريخية وتطورها مع الزمن.

ب: المنهج المقارن:

يتمثل في الدرس اللغوي في تلك المقارنات التي تقوم ب: "المقارنة بين وجه وآخر ووصف كل واحد بالنسبة لآخر بأنه أكثر و أقل و بأنه خاص بقوم (لغة لهجية) وقد جاء في الكتاب: «وليست أستغفر الله ذنبا و أمرتك الخير» في كلامهم جميعا و إنما يتكلم بها بعضهم"[2].فهم يقارنون بين أوجه الكلام أو كثرة استعمالها وقلتها بين لهجة ولهجة، فالمنهج المقارن يقوم "بالدراسة النحوية والصرفية والدلالية بمقارنة تجري بين لغتين أو أكثر من فصيلة لغوية واحدة، كالفصيلة السامية مثلا، فتهتم بدراستها من حيث الأصوات وتشكيلاتها وبنائها ومخارجها وصفاتها ووظائفها"[3] فهو يأخذ اللغة المشتركة المتجانسة أو بما تسمى اللغة العلمية لغة التخاطب المفهومة بين أبناء المجتمع الواحد ويدرس تلك اللهجات المشتقة منها واختلافاتها نحويا وصرفيا ودلاليا ولنا في كتاب الحاج صالح مثال في الناحية النحوية في قول الفرزدق:

"أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميم بجوف الشمام أم متساكرُ

إذ يقول في هذا: فهذا إنشاء بعضهم وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع وابتداء...وأنشدوا هذا البيت على وجهين: على النصب والرفع:

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص19.

[2]: نفسه، ص 208.

[3]: نسيمة نابي، مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية، لجنة المناقشة: د: السعيد حاوزة رئيسا وآخرون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص11.

فأما تميم بنُ مُرّ فأنفاهم القوم روبَّى نياما (الذي الرمة)"[1].

وهذه الأمثلة على وجود اختلافات نحوية, فهناك من يرفع وهناك من ينصب في علامة, فهذه الاختلافات اللغوية تخضع لعادات لغوية، مع ذلك عدوها صحيح لأنها من كلام العرب ولا غبار عليها. ولنا مثال في المقارنة بن لهجة ولهجة في قول الخليل بن أحمد: "وكنعان بن سام بن نوح ينسب إليه الكنعانيون و كانوا يتكلمون بلغة تضارع العربية"[2]، فقد أقر هنا الخليل بوجود قرابة بين لغتي جزيرتي. أما من الناحية اللغوية فلا تخلو من المقاربة بين وحدات لغة ولغة وليس فقط لهجة إذ نجد البحث اللغوي رأي خاص في الدراسة من ذلك "الضمير(أنا) فقد ذهب البصريون إلى أن الألف فيه زائدة للتفريق بينهما وبين الضمير(أن) عن الأدوات، أما الفراء والكوفيون فقد ذهبوا إلى أن الضمير أنا بجميع أصواته هو الضمير وليس فيه زيادة، أما البحث اللغوي المقارن فيؤيد رأي الكوفيين فالضمير (أنا) في العينية والسبئية والحبشية (أنا)(ana) وفي لإرامية (إنا)(ema) وفي العبرية (أني)(ani)، وفي البابلية والأشارية (أناكو)(anaku) وكل هذه اللغات تحتفظ بالأصول الثلاثية للضمير"[3]. فنرى هنا أن البحث اللغوي إختارى الرأي الذي رآه بمقارنته للغة الأنسب للقبول فعدو الضمير (أنا) ضمير صحيح لا زيادة فيه.

ج: المنهج التقابلي:

نجد أن المنهج التقابلي لا يختلف على المنهج المقارن كثيرا، فهو لا يشترط أن تكون اللغتين المراد دراستهما تنتمي إلى فصيلة واحدة يهدف إلى إيجاد أجوه الاختلاف ويدرس المحتويات و تاريخ

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص208.

[2]: فاتح فالح سليمان، الدكتور إسماعيل عمايرة في كتابه المستشرقون والمناهج اللغوية، ط م د: علي حسن الدلفي، مجلة كلية التربية، العدد الثاني والعشرون، ص45.

[3] : نفسه، ص47.

اللغتين ...إلخ ولا يلجأ إلى التحليل أو ما شابه، فهو يقابل نص بنص دون أن يخرجه عن ظاهره، ويكشف مشكلات النصوص و يثبت الفروق بين المستويين و يعتمد على الوصف.

وفي كتابنا هذا هناك دلائل على هذا المنهج حيث قابل الحاج صالح أنواع الكلمة عند النحاة العرب(سيبويه) مع تقسيمها عند المناطقة اليونان كما نجده في مقابلتهم صوت لصوت وكيف ينطق بحسب اختلاف المكان و اللهجة.

د: المنهج الإحصائي:

نجد العرب تتطرق لهذا المنهج وذلك بعد تدوين اللغة وجمع المعطيات فبدأو بحصرها في أبوابها فقاموا "بحصر الوحدات اللغوية من المفردات وصيغ المفردات وأصناف التراكيب ومختلف البنى التركيبية وغيرها، فما من قبيل لغوي في أي مستوى من مستويات اللغة إلا وقد حاولوا حصر ما يحتوي عليه حصرا كاملا"[1]، نجد مصطلح الإحصاء مذكورا كثيرا على ما يعنيه المصطلح في حد ذاته في كتبهم، قال سيبويه: "لأنها [التاء] لا تكثر من الأسماء والصفة [زائدة] ككثرة الحروف الثلاثية والهمزة والميم أولا، وتعرف ذلك بأنك أحصَيت كل ما جاء فيه إلا القليل إذا كان شذّ"[2]، وما يدل أيضا على استعمال الإحصاء عند العرب القدامى قولهم كثر في كلام العرب فقد أحصوا كثرة الاستعمال.

هـ: المنهج التداولي:

اهتم العرب أثناء تدوين اللغة بالمتكلم أيضا فهو الذي يجسد للغة للواقع وليس بالغة فقط إذ يعتبر الحلقة الأساسية للوصول إلى قوانين الاستعمال، "فأرتبط الوصف اللغوي آنذاك بالمقام والمقال، أي

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص203.

[2] : نفسه، ص 204.

مطابقتهما لهما"[1] وبما أن اللغة هي المتداولة للتواصل ومتعلقة بالاستعمال فهي تخضع للمتكلم والظروف وطرق انجاز الكلام وكيفية صياغة الألفاظ حتى يفهمها المخاطب،كل هذا يدخل في عمل المنهج التداولي، "فموضوعه... بيان فاعلية اللغة مرتبطة أو متعلقة بالاستعمال من حيث الوقوف على الأغراض والمقاصد باعتبار أنها تبحث عن إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي ومدى مراعاة الظروف والأحوال الملتبسة... ما يجعل اللغة حية لا ميتة"[2]، كما نجد أثار هذا المنهج في التراث العربي في تلك النظريات مثل الخبر والإنشاء "فالبلاغة تداولية في جوهرها ، كونها تهتم بكيفية إنتاج النص لدى المتكلم وآلية فهمه لدى السامع ومدى مراعاة الظروف والأحوال الملتبسة بإنجازه و ذلك أنها تأخذ بعين الاعتبار وضع المتكلم أثناء إصدار الحدث الكلامي، وحال السامع وهيأته وتأثير العناصر السياقية والمقامات المختلفة فكل هذا من صميم البحث التداولي"[3] فلم يستغني البحث اللغوي عن سياق الكلام والمتكلم الذي اعتبره ابن تمام حسان هو معيار اللغة، فكيف نصدِر السلوك اللغوي، فاللسان شيء والأفعال الكلامية شيء آخر.

وفي الأخير ما يمكن قوله، أن هذه المناهج وأخرى ليست سوى مناهج معوّل عليها في الدرس اللغوي أو أداة مساعدة لم تبنى أرضيتها بعد، تعتمد كلها على المنهج الوصفي الأساسي فيها الذي يعتبر الأساس الذي سار عليه الدرس اللغوي إلى جانب المنهج المعياري، بذلك ندخل إلى موضوع بحثنا الأساسي وهو المنهج المعياري والوصفي في النحو العربي.

---

[1] : نسيمة نابي، مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية، لجنة المناقشة: د: السعيد حاوزة رئيسا وآخرون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 54.

[2] : نفسه، ص53.

[3] : نفسه.

الفصل الأول

الوصفية في النحو العربي

المبحث الأول: تعريف مصطلح الوصفيّة

المبحث الثاني: تجليات الوصفية وطرقها المنهجيّة

المبحث الأول: تعريف مصطلح الوصفيّة

1. تعريف الـوصفـية (المنهج الوصفي)

أ: لغة:

جاء في لسان العرب لبن منظور: "وصف الشيء كله وعليه وصْفًا وصفةً: حلاه، والهاء عوض من الواو، وقيل: الوصْفُ المصدرُ والصّفة الحليةُ.

اللّيثُ: الوصف وصفك الشيء بحليته ونعته، وتواصفوا الشيء من الوصف، وقوله عز وجل: "وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون" أراد ما تصفونه من كذِبِ.

واستوصفه الشيء: سأله أن يصفه له، واتّصف الشيء: أمكن وصفه، قال سحيم:

وما دمية ومن دمى ميتتا ن معجبة نظرا واتصافا

اتصف من الوصف. واتّصف الشيء أي صار مُتواصفًا.

قال طرفة بن العبد:

إني كفاني من أمر هممت به جار كجار الحذاقي الذي اتصفا

أي : صار موصوف بحسن الجوار"[1]

[1]: ابن منظور، لسان العرب، ت: عبد الله علي الكبير وآخرين، ش: دار المعارف 1119 كورنيش النيل، القاهرة، م:6، ج: 53، مادة: (وصف)، ص4849.(ومثل هذا ذهب إليه المحكم و المحيط الأعظم ج 8.)

فجاء الوصف لمعنى وصف الشيء بصفته الظاهرة فهو مصدر الذي يُعرّفنا بصفة الشيء ونجد أيضا في لسان العرب: "ووصف المهر: توجه لحسن السير كأنه وصف الشيء، ويقال للمهر إذا توجه لشيء من حسن السير: قد وصف، معناه أنه قد وصف المشي يقال: مهر حين وصف، ووصف، المهر إذا جاء مشيه، قال الشماخ:

إذا ما أذلجَت وصَفت يداها لها الادلاج ليلةَ لا هُجُوع

يريد أحادث السير، وقال الأصمعي : أي تصف لها إدْلاج الليلة"[1].

فالوصف هنا ممّا إتّضح لنا من سابقِ كلامِنا هو: أن تصف الشيء بصفته التي يحملها مما أصطلح عليه الحلية، نجد قد اشتق منه عدة مصطلحات منها التواصف وهو أيضا من الوصف بأن تصف الشيء بمواصفاته كذبا أوصدقا، وهناك الإستوصاف أن تصف لشخص شيء ما ولا يمكن أن يوصف الشيء إلا إذا حمل صفات وصفية أي اتّصف، مما يجعله يمكن وصفه بالملاحظة ولا يكون مجرّدْ.

وأعطى لنا البيت الشعري عن دمية، كما يمكن أن نصف الشيء بما يحمله من علامات مميزة أو بما يتصف من أوصاف مظهرية أو تبعية له تتماشى معه كوصف حسن الجوار وحسن سير المهر وجمال الليل وما إلى ذلك وهذا هو الذي نقصده بوصفنا للغة اي نصف المظهر اللغوي والطريقة الكلامية وهذا ما بدأ به في بداية بحثهم.

[1] : نفسه، مادة (وصف)، ص4849،4850.

ب: اصطلاحا:

جاء في معجم التعريفات: "صفة المفردات في التركيب مثل وصف أخاك بظريف نجد أنك تتبع الصفة بالموصوف فالأخ هو الموصوف والظريف هو صفته (هذا من ناحية النحوية التي لا تعنينا في بحثنا هذا) وقال: الوصف عبارة عما دل على الذات باعتبار معنى هو المقصود من جوهر حروفه أي يدل على الذات بصفة ً كأحمرٌ فانه بجوهر حروفه يدل على معنى مقصود وهو الحمرة فالوصف والصفة مصدران عاود والعدةٌ"[1] فالوصف هو أن تصف ذات الشيء لأنه جوهر تعريفه فتدل بوصفك له على صفته التي يحملها وعلى ما يدل عليه كاللون الأحمر الذي يدل بحروفه على لون الحمرة، فالوصفية لا تتجاوز وصف الظواهر إلى تحليلها أو تقديرها بل تكتفي بتشخيصها وبيان ما تحمله من صفة فالوصف والصفة مصدرًا لشيء الموصوف.

وفي تعريف آخر نجدهم يعرفون المنهج الوصفي بأنه: "لغوي خالص، يصف اللغة كما هي دون فروض أو أراء شخصية، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج تتفق وواقع اللغة"[2] ،فهو يهتم باللغة فقط دون مراعاة لشيء آخر، فهناك تشبيه بين تعريف سوسير الذي يقول أنها دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، وهذا ما نقصده باللغوي الخالص، فهي دراسة موضوعية بعيدة عن الأحكام الذاتية والرؤى الشخصية فقط كما يلاحظونها يصفونها حتى يصل لنتائج تتفق وواقعهم اللغوي المدروس.

[1] : علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح و دراسة : محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر و التوزيع و التصدير، القاهرة ، ص211.

[2] : عاطف فاضل، تمثلات المنهج الوصفي الإحصائي في الدراسات اللغوية الحديثة، مجلة التربية والعلم، المجلد17، 2010، العدد 4، ص190 .

وكتعريف آخر للوصفية أيضا: "فالوصفية هي علم يصف اللغات أو اللهجات كما هي مستعملة في الواقع، ولا كما يجب أن تكون"[1]نلاحظ في هذا التعريف أنهم أضافوا اللهجة فالوصفية تدرس اللغات السامية إلى جانب اللهجات، فلا يهمهم مدام أنّها تعدّ لغة مستعملة، تقوم بتقرير الوقائع اللغوية هي هي، وليس باستنتاجهم لها دون معاينة وإبداء أراء لغوية كما يجب أن تكون عليه اللغة فهذا يعكس هذا المنهج لأنه يعتمد على التقرير والملاحظة بعيدا عن المنطقية.

كما أن المنهج الوصفي هو: "ذلك المنحى من الدراسات اللغوية الذي يقوم بدراسة اللغة معينة من حيث ملامحها الصوتية ونحوها ومفرداتها في حقبة زمنية محددة "[2] فهو بمثابة اتجاه لغوي يتخذ اللغة ركيزة في بحثه منطلقا منها وإليها دارسًا كل جوانبها من خلال مستوياتها الصوتية والنحوية (تركيب) والدلالية (مفردات) في فترة زمنية محددة لا يخرج منها حتى لا يقع في المنهج التاريخي أو غيره. وما نلاحظه أيضا في هذا التعريف أنه يميل للتعاريف اللسانية الغربية (البنيوية)، التي ظهرت في القرن العشرين فمن شروط الوصفية عندهم تحديد الحقبة الزمنية وما يؤكد أكثر خلوه من المستوى البلاغي الذي هو عربي بامتياز.

أما تمام حسين نجده يعرفه بقوله: "الدراسة الوصفية فإنها تتطلب حالة يزعمها الباحث ثابتة ليكون وصفه إياها مقبولا من الناحية المنهجية على الرغم من أن التطور اللغوي لا يشتمل على حالات ثابتة كتلك التي يزعمها الباحث في اللغة على المستوى الوصفي"[3]، فالدراسة الوصفية في نظره

[1] : سامي محمد الأمين لعوامر، الوصفية في البحوث اللسانية و العربية الحديثة جهود تمام حسان نموذجا، إشراف: عز الدين كعواش، جامعة محمد خيضر، بسكرة، س:2005/2004، ص

[2] : محمد موسى عطا، مناهج الدرس النحوي في العالم في القرن العشرين، ط:1، عمان، دار النشر و التوزيع 2002، ص195.

[3] : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، 1994، ص14.

تأخذ مرحلة من مراحل اللغة المتغيرة في فترة زمنية معينة لأنها تكون ثابتة ويصفها حتى يكون وصفه ذو منهجية صحيحة، وبما أن اللغة جهاز متحرك فهي لا تتوقف في تلك الحقبة بل تتطور بتطور الزمان والظروف فتحتاج لتجدد الوصف لذلك لا ينبغي على الباحث أن يكون وصفه يبعث لتجمد اللغة فيوقف تطورها بما يزعمه في وصفها.

في الأخير ما نستخلصه من هذه التعريفات الاصطلاحية أن المنهج الوصفي الذي نعني به هذا هو منهج لغوي إذ يصف اللغة بلسان قائلها متتبعين كل ملامحها ومستوياتها مستخلصين بنتائج واقعية تحمل طابع الموضوعية ، فالمنهج الوصفي هو: مسلك لغوي يصف الظاهرة اللغوية ويتناولها تناول لغوي علمي همه اللسان البشري بطياته، فهو يأخذ صفة الشيء الظاهر وجوهره.

المبحث الثاني: تجليات الوصفية وطرقها المنهجيّة

I. تجليات المنهج الوصفي في الدرس اللغوي العربي:

ونعني بها تلك المظاهر والصور التي تظهر في الدرس اللغوي ممّا تجعله يتمحور في المنهج الوصفي فيتخذ شكله من خلال تلك البحوث التي أقاموها.

"بدأ العرب القدماء دراستهم اللغوية ومنها الدراسة النحوية بالإسناد إلى المنهج الوصفي الذي يتبناه المحدثون بمعنى أنهم تناولوها في الأغلب تناولا لغويا مبنيا على وصف الظواهر كما هي لأن أي دراسة علمية لا بد أن تقوم على الاستقراء في جمع الظواهر الخاصة بالعلم المعين، وتصنيف الأقسام وتسميتها و بيان خصائصها ومسالكها، وقد تحقق كل ذلك عند علماء اللغة الأوائل وبهذا يقول الدكتور تمام حسين (إن تاريخ دراسة اللغة العربية يقوم على جمع المادة، وروايتها ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم)"[1].

إذ مظاهر الوصفية تتجلى في مرحلتين:

المرحلة اللغوية وهي جمع المادة اللغوية القابعة في كنف اللغويين ومرحلة نضج الفكر العلمي المتمثل في النحو العربي المستخرج بمقاييس المستنبط من كلام العرب الواضعة لحدوده اللغوية على أيادي علماء النحو.

فالمرحلة الأولى هي ما سندرسه تحت عنوان (أوليات الدرس اللغوي وأسسه المنهجية) وتقبع المرحلة الثانية تحت عنوان (نشأة النحو العربي وأسس استنباط أصوله).

[1] : علي حسن ضرفام، النحو الوصفي بين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان"دراسة في موارد الاتفاق والاختلاف بينهما" الأستاذ المساعد: د: حيدر جبار عيدان، جامعة الكوفة، ص128.

1: أولويات الدرس اللغوي وأسسه المنهجية:

تميزت الدراسة الأولى التي قام عليها النحو العربي ببوادر لغوية والتي ساهمت في نضجه، تتجلى بدورها في اتصال أوليات النحو العربي بالواقع اللغوي اتصالا مباشرا، تمثلت بدايته في السماع، فقد كانت البدايات سماعية منطلقها القراء (القراءات) وهم جماعة من اللغويين اشتغلوا بالقرآن لما وجدوا فيه من بلاغة ولما آلت إليه اللغة باختلاط العرب إثر دخول الأعاجم وبحكم موقعهم الإستراتيجي الذي يتحكم بالعمليات التجارية ...، فظهر اللحن، مما جعلهم يسعون إلى عملية جمع المادة اللغوية من أقوال العرب، ليس بقصد الاستقراء ووضع الضوابط بل من أجل المحافظة على اللغة، باعتمادهم على الرواية والقراءات، وكل ذلك كان بالتدبير والاستنباط والتأمل والتصفح والنظر المتواصل وحتى الاستقراء، حيث نجد أن عملية نقط المصحف هي التدبير الأول لنشأة النحو العربي المتمثل في نقط الاعجام والشكل، في هذا يقول محمد حسين أل ياسين: نقط القرآن أبو الأسود الدؤلي "فوضع نقطه الأعرابي للقرآن متخذا لذلك كاتبا فطنا حاذقا من بني عبد القيس، وقال له: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت شفتي فالنقط نقطة بين يدي الحرف وإن كسرت شفتي فاجعل النقطة من تحت الحرف، فإن أتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين، وابتدأ أبو الأسود المصحف حتى أتى على آخره"[1].

هنا بدأت بوادر المنهج الوصفي إذ اتخذوا النقط الإعرابية من خلال ملاحظتهم لتأدية شفاههم لها،علما أن هذا العمل يدخل ضمن استقراء النص القرآني حرفا حرفًا وتصفحه إياه ففي تعريفنا للنقط نجدها تعني: "أن تجعل علامة خاصة لكل ما ينطق به من النص ولم يكن له علامة خطية

[1]: محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهايات القرن الثالث، نشر: دار مكتبة بالحياة، ط1، بيروت 1400هـ – 1980م، ص54.

في الأصل"[1]، فهي سماعية في الأصل نلاحظها أكثر في القراءات القرآنية، ثم ظهرت مشكلة التمييز بين الحروف المتشابهة في الرسوم فندب لذلك نصر بن عاصم الليثي (تلميذ أبو الأسود)" منسقا بين مجموعة الحروف ناقصا بعضها من فوق وبعضها من تحت حتى استكملت الحروف إعجامها وهو المعروف إلى اليوم وسمى هذا النقط نقط الاعجام"[2]، تمت هذه النقط عن طريق إحصاء الحروف المتشابهة فأعجمت للتمييز بينها "بعد ذلك جاء لخليل بن أحمد (ت 170) فطور نقط أبي الأسود وذلك بتغييرها إلى علامات أكثر دلالة على الإعراب مستنبطا إياها من حروف العلة وزادوا على ذلك الهمزة والروم والإشمال"[3]. فكل هذه الدراسات كانت تمهيدا لنشوء الضوابط اللسانية، مسْعاها الحفاظ على اللغة والرفع من شأنها الذي كان سببه خوفهم من دحض لغتهم بسبب الإختلاطات اللغوية التي سادت الجزيرة العربية إبان الفتوحات الإسلامية (ظهور اللحن والتحريف) وتكوين مجتمعات جديدة ناشئة ضمن المجتمعات السائدة، من ضمنها مجتمعات البصرة والكوفة وبغداد...، ولما كانت البصرة أول الأمصار الإسلامية ظهورا لازم فيها فساد الألسن لكونها العاصمة البارزة ومهد الاختلاف الثقافي (علمي) والاجتماعي (لغوي) فكانت السابقة والداعية لنشوء هذه الضوابط اللسانية فقام مجموعة من الدارسون اللغويون بالمبادرة الأولى في الوضع.

فالبدايات الأولى كانت من القراء في أوائل القرن الأول هجري ويشير إلى ذلك الحاج صالح في كثير من كلامه:"[كانوا كلهم من القراء]،[قرؤوا كلهم على الصحابة الذين اشتهروا بالقراءة على النبي صلى الله عليه وسلم]،[القراءة نقل محض] أي تسجيل الرواية كما هي، أي كما تسمع من

[1] : حاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص18.

[2] : نفسه، ص55.

[3] : نفسه، ص15.

أفواه الرواة، وقد نبه إلى ذلك سيبويه [القراءات لا تخالف لأن القراءة سنة]"[1] الذين يمثلون نخبة الفقهاء والرواة اللغويين، حيث أحذوا النص القرآني واستنبطوا منه الأصول الأولية المتمثلة في نقط الإعراب، "فالأصول الأولية العربية استنبطت من هذه القراءات هي وحدها، ويستحيل أن يقدم نقط المصحف الشريف وليس بالنص القصير دون أن يتفطن الناقط إلى استمرار بعض العلاقات التي تربط بين الألفاظ وهذا لا يتأتى إلا لمن يتأمل نصا لبيان كيفية النطق به"[2]ولا يخفى علينا كون هذه الأصول عقلية جاءت من استقراء النص القرآني، فالفقيه يتلقى الحديث ويتصرف فيه ويبسط فيه العلل، ويقيس على الأمثال والأشباه... فهو يستعمل عقله، ومن أمثلة ذلك قولهم: "استمرار وجود النقطة المشيرة إلى الضمة مع هذا اللفظ الذي يدل على الفاعل واستمرار النقطة الدالة على المفعول وهكذا"[3]

هذه الملاحظات تمت عقليا بتفسيرهم للظواهر القرآنية, ومنها " التفسير اللغوي للشعر، والتفسير اللغوي للحديث وغريبة، والتفسير اللغوي للقرآن ومن أمثلته القديمة ما كان يفعل ابن عباس عند تفسير ألفاظ القرآن من استشهاده بالشعر، وكذلك عبد الله ابن مسعود"[4] ما نلاحظه هنا أن اللغة العربية استخرجت أصولها الأولية الإعرابية وما إلى ذلك من دراسات نحوية من النص القرآني فهو المنطلق الأول للدراسة باعتباره المنهل الأول الذي لا شائبة فيه، أو بالتعبير الأدق يعتبر دستور العرب، فهو المنطلق والمنتهى، فكانت بدايتهم تفسيرية، وبما أنهم اعتمدوا عليه في بداية الدرس إذا انطلاقة الدرس كانت صوتية لاعتمادهم على القراءات ولكونهم أنفسهم من القراء.

[1] : ينظر، حاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص18.

[2] : نفسه.

[3] : نفسه.

[4] : نفسه، ص65.

"فكان الوضع في البداية انطلاقا من اللغة في ذاتها ولذاتها حماية وصيانة لها، ومن الأسباب أيضا للمبادرة هو التوسع للحصول على مكانة ملحوظة في المجتمع، وخير مثال على ذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى" وأخيرا جاءت الحاجة العلمية للدرس بوضع الضوابط النحوية وما جاءت بعده من دراسات أخذت بالدرس اللغوي مسعى آخر بعيدا عن خدمة القرآن بعد ذلك للمرحلة الثانية من تجليات المنهج الوصفي في نشأة النحو العربي، بذلك نجد أن الرواية اللغوية مرت بمراحل نوجزها كالآتي:

_ كانت أولها رحلة اللغويين إلى البادية وسماعهم من العرب وإقامتهم بين ظهريهم مدة تطول أو تقصر، ثم العودة إلى مواطن الدرس في الحواضر لعرض المادة في المجالس والحلقات، وإملائها على الطلاب وإشاعتها في الناس، و كانت البصرة ومن بعدها بمدة قصيرة الكوفة. المصريين السباقين للرواية في هذه المرحلة، ثم أفادت منها بغداد عن طريق هجرة العلماء إليها. فاللغويين الأوائل الذين رحلوا إلى البادية (فهذا ابن أبي إسحاق الخضرمي وتلميذه عيسى بن عمر وغيرهم من البصريين والكسائي وتلميذه الفراء وغيرهم من الكوفيين، كلهم رحلوا إلى البادية وأقاموا فيها، وظهر في نفس الوقت شكل آخر من الرواية وهم من كانوا يقصدون المجالس للمناظرات وهم فصحاء البوادي فصاروا منهل التلقين الأخذ للتوسع في السماع والمشافهة، فعدوا من العلماء الذين يرون عنهم و يروون عن غيرهم"[1] من هذا نستنتج أن الراوي يختلف عن الدارس، لأن الراوي هو اللغوي الذي نقل ما نطقت به العرب، أما الدارس فهو الذي يتصرف ويدرس ما لديه من معطيات، وهذا ما سنلاحظه فيمن هذا نستنتج أن الراوي يختلف عن الدارس، لأن الراوي هو اللغوي الذي نقل ما نطقت به العرب، أما الدارس فهو الذي يتصرف و يدرس ما لديه من معطيات ، وهذا ما سنلاحظه في النحو العربي الذي اتسم بالعلمية المحضة، بعد أن كان ذا أسس منهجية غير

[1] : ينظر، آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص65-68.

مستقرة مترامية هنا وهناك في التفسير والاستقراء والسماع والقياس، حتى المادة اللغوية المترامية الأطراف فلا تتبع منهج مستقر في التأليف.

2: نشأة النحو العربي و أسس استنباط أصوله:

أ: في نشأة النّحو العربي:

كان الدرس اللغوي في أوائله مختلط لا يحظى بالاستقلال، فالدراسات متداخلة فيما بينها، ففي المؤلفات نجدهم يدخلون عدة مواضيع دون إفراد الدراسة في موضوع واحد يحمله باب واحد أو كتاب واحد، فنجد النحوو الفقه والتفسير في كتاب واحد وحتى الصرف وعلم اللغة. إلى أن حدثَ حادثٌ عظيم في تطور النحو كما قال عبد الرحمن الحاج صالح "الشروع في السماع المنتظم والتدوين الواسع لكلام العرب"[1] هنا جاءت الحاجة العلمية للدرس، بوضع الضوابط النحوية وما جاءت بعده من دراسات أخذت بالدرس اللغوي مسعى آخر بعيد عن خدمة القرآن.

"فبدأت بوادر استقلال الدراسة في أواخر القرن الثاني، فبدأ طور جديد مستقل في مواضيع اللغة وما نعنيه هنا هو استقلال الدرس وليس تخصص الدارس، فبدأ التأليف في موضوعات معينة(غريب القرآن لابن عباس) وفي الهمز أول من ألف عبد الله ابن أبي إسحاق، ثم جاء قطرب بكتاب في نفس الموضوع، وفي الحشرات ألف أبو خيرة الأعرابي أول كتاب خاص به وألف كذلك كتاب في الصفات ومتن اللغة، وكان معجم (العين) للخليل أول معجم مستقل للمفردات العربية"[2] فاتسع مجال البحث لندخل بذلك لدرس أو كما يقال لطور جديد يسوده نوع من التحليل، وقفزة مغايرة لخطى الأولين، "فصار القياس البسيط أكثر تجريد وأكثر عمق"[3]، وتمت المعارف وظهرت

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص23.

[2] : ينظر، آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص83.

[3] : ينظر، الحاج صالح، المصدر السابق، ص23.

الدراسات اللهجية والخروج عن القياس (حد الكلام) إلى الشاذ والمتواتر والتفسيرات والمعاجم، يقول الحاج صالح: "حصل ذلك بما قام به أبو عمروا ابن العلاء من التجوال الواسع جدا في شبه الجزيرة العربية لهذا الغرض نفسه وسرعان ما انضم إليه عدد كبير من الباحثين الشباب مثل الخليل ويونس والأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري وغيرهم، فهذا كان سببا حاسما في توسيع دائرة البحث اللغوي"[1]. مما وسع في القياس والنظر، فهؤلاء أعطوا دفعة لتغيير مسار البحث والدراسة حتى أصبحت شاملة وعميقة، في هذا يقول الحاج صالح: "فتمثلت هذه الفترة التي تبدأ بابن أبي إسحاق وأبي عمر ابن العلاء فترة النمو الشامل والعميق للنحو بعد فترة التأسيس التي يمثلها أبو الأسد وأصحابه الذين أخذ عنهم بابن أبي إسحاق وأبو عمرو، وبمجيء الخليل وزملائه وتلميذه سيبويه انفجر هذا النحو«انفجارا» حقيقة لم يرى مثله وبسيبويه ختمت فترة هذا التوسع العظيم ودخل النحو في عهد آخر لم يتوقف فيه الاجتهاد والإبداع إلا أنه أخذ فيه اتجاها مغايرا ... وذلك بتأثير خارجي"[2] فهذه الفترة ما بين القرن الثاني هجري والرابع هجري نما الدرس اللغوي وأصبح شاملا للغة بالتزامهم لكثرة النظر لجمع المادة، واختصّ بذلك النحويون، يقول الحاج صالح: "ويتضح من هذا أن أهل هذا العلم لُقبوا بالنحويين من زمان بعيد نسبة إلى موضوع بحوثهم الذي شغلوا به وهو النحو العربي"[3]، فصار النحويون أهل النحو ليصبح النحو بمعنى علم ومهنة يتبعها أهلها ويضعون أصولها.

هذه المرحلة تعد مرحلة تحويل ما نقلوه ودونوه من معطيات لغوية إلى معقول أي إلى نظام الأصول والحدود المترابطة، معتمدين بذلك على أسس لاستنباط الأصول مشيرين قبل ذلك إلى بعض الأمثلة الوصفية في النحو التي تتحدد في مصطلحاتهم وتعاريفهم وكيفية بناء كتبهم

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص23

[2] : أل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص24،25.

[3] : نفسه، ص27.

ومعاجمهم، فكان العرب في تصنيفهم للوحدات اللغوية (المفردات) ومجاريها يرتبط دائما بتعريفاتهم المبنية على الوصفية، كذلك وضعوا حدود للكلام وفصّلوا فيها من ناحية الأصل والفرع.

لأن "اللغة ليست فقط نظاما من الأدلة المسموعة بل هي زيادة على ذلك قوانين وأصول يعمل بها كل من يتكلم دون ما شعور"[1]، بمعنى أن ما استنبط من كلام العرب ما هو إلا حدود للمتكلم الذي يراعي في كلامه معايير دون ما شعور منه ما تدعى بالسليقة، فتلك التصنيفات والتحليلات التي بنيت على مبادئ العقل ليست إلا قوانين مستخرجة من دراسة الواقع، في هذا يقول الحاج صالح: "قوانين التطور العلمي ليست هي قواعد نحوية بل هي قوانين مستخرجة من دراسة الواقع القديم والحديث كما هو"[2]، فتلك الحدود ما هي إلا حدود الاستعمال وتكثر الأمثلة في هذا الشأن في كتابه هذا مم تمثل قضايا وصفية مثل تطرقه إلى أقسام الكلام والشكل والمعنى الذي يتجسد في التعريف على المعنى والتعريف المفهومي، وسنمثل لذلك تمثيل سريع فيما يخص التعاريف عند النحاة الأولين تعريفان تعريف المعنى وتعريف على اللفظ.

فالتعريف على المعنى هو ما ارتبط بتصنيفات الوحدات اللغوية ومجاريها ووضع لكل مصطلح مدلول موضوعي يحدد بحدود واضحة فهو يتناول المفهوم مثل مصطلحات البناء والمجرى والحد، ولنا مثال في تحديد انتماء الوحدة اللغوية لا على المعنى بل على اللفظ في قول سيبويه: "ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنك لو قلت: إن يضرب يأتينا وأشباه ذلك لم يكن كلاما"[3]، وهذا معناه أن لكل فئة أو جنس من الوحدات مواضع يقعن فيها ولا تقع إلا فيها ولا يقع فيها غيرها إلا في حالات معلومة. فهو هنا يفسر بشرح المواضع التي يقع فيها اللفظ حيث يكون اعتباري "فالعناصر اللغوية داخل الكلام تحتمل مواضع اعتبارية ليست ثابتة

[1] : عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 214.

[2] : نفسه، ص 246.

[3] : نفسه، ص123.

فقد تقدم أو تؤخر قولنا (زيدا ضربت) فموضع زيد هنا هو موضع المفعول به وقد قدّمها هنا وقد يأتي مؤخرا ويبقى موضعه المعمول لفعل ضرب وليست دائمة فقد تحذف مثل (أل) في مثال (جئت بالكتاب) يمكن أن لا تظهر من نحو قولنا (جئت بكتاب)"[1]. بعد أن بيّن كيفية وقوع الوحدات في الجملة قام بالتحليل والتوسع أكثر بتفسيره مواضع وحدات اللغة من حيث أنها تتقدم أو تتأخر، وهذا لا يتأتى إلا من خلال التأمل المستمر للمادة اللغوية وما يطرأ عليها من تغيرات داخل وحداتها، وباستقرائهم للأمثلة والجمل فيما جرى نحو ذلك وهذا لا يتم إلا بالملاحظة حتى وصلوا إلى تحليلاتهم تلك، واستنباط بأن الوحدة اللغوية أتت دراستها من خلال اللفظ وليس المعنى، أي الدراسة الشكلية. وكلٌّ من عمل الوصفية التي تتمثل في تفسير الظاهرة وتحليلها، فالباحث لا يكتفي بتحليل الواقع فقط، بل يتعداه إلى تحليل المعطيات التي بين يديه للوصول إلى نتيجة تفيد اللغة ومن أمثلة ذلك قول الحاج صالح: " أن الباب قد لا يوجد في واقع الاستعمال مثل باب فُعِل فلم تجئ أي كلمة على هذا الوزن في المسموع... فهذا الشيء تقتضيه قسمة التركيب في كل احتمالات بدون استثناء لأي تركيب... وعلى هذا فالباب هو نتيجة للقسمة التركيبية ليس غير... والباب كمفهوم رياضي هو مماثلة لما يسمى الآن بالمجموعة "[2].

مما نستنتجه من هذا أن الباب هنا يختلف عن الجنس والمجرى في تحديده للعناصر ففي إحصائه للوحدات يمكن أن تكون ضمن الاستعمال ويمكن أن يستنتجها الباحث من تصوره، فيقيس على ما لديه ليخرج بنتيجة مماثلة لمعطياته ، تجري مجرى ظاهرة مبهمة لديه، وقد يجري الباب مجرى

[1] : عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ص123

[2] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص135.

النظير في تشبيه شيء بشيء وهذا استعمال عقلي، فالنحاة في تصنيفهم يبحثون عن قال الحاج صالح: " يُعْرف أنّ الباب هو مجموعة من النظائر"[1].

فالنظير ما جاء على نحوه في سيره و يتناسب معه في المثل والحكم، مثل ما جاء في عبارة سيبويه "والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء"[2]، وجاء معنى ضرب في الكلام على أنه نظير، كما أن الباب قد يحمل على غيره فالباحث "لا يكتف باكتشاف الأبواب و توضيحها بل يتجاوز ذلك إلى حمل باب على غيره"[3].

ومن الأمثلة أيضا مما إستقرأ من المادة اللغوية في الدرس اللغوي القديم درس تفريغ الفروع من الأصول في النحو: "وزعم الخليل أن "إن" هي أم الجزاء فسألته لما قلت ذلك، فقال: من قبل أن أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهامها ومنها ما يفارقه فيه جزاء وهذه على حالة واحدة لا نفارق الجزاء"[4] يعد هذا الحكم الذي أصدره من رأيته وتعمقه في الاستقراء حتى الوصول إلى أن "إن" هي أم الجزاء أو كما يقول ابن يعيش "أم الباب لأنها أصل أدوات الشرط و تدخل في مواضع الجزاء كلها أما الأدوات الأخرى فهي أسماء غير (إلا) (إن) و(إذما) وهذا ما يوضحه قول ابن يعيش (إن) تدخل في مواضع الجزاء كلها وسائر حروف الجزاء لها مواضع مخصوصة، ف(من) شرط فيمن يُعقل و(متى) شرط في الزمان، وليست (إن)، كذلك بل تأتي شرطا في الأشياء كلها"[5]. ومثل هذا ذهب عبد الرحمن الحاج صالح في كتابه: "فأسماء الشرط وحروفها على هذا كله فروع على إن لثبوت إن على المجرى وخروج بعضها عنه، فالأصل هنا يتصف بذلك لثبوته أبسط صفة

---

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص138.

[2] : نفسه.

[3] : نفسه، ص139.

[4] : نفسه، ص145.

[5] : ينظر، نفسه، ص145

مشتركة بين النظائر ليجمعوا بينها مُكتشفين ما يجمع بين الشيئين في باب واحد. على ما يقوم به من دور، وغير محمول ليس إلا"[1].

فنحن هنا نفسر الدور الذي تقوم به الوحدات، أي كيف تجري في الكلام وما تدخل عليه من تغيير، وعلاقتها بالوحدات الأخرى. ولسيبويه نفس الرأي في هذا (ينظر ص 145 من كتابنا).

إذا ما نستنتجه من هذا كله أن تعريفاتهم تلك لا تخرج من المعنى الظاهري الشكلي دون تعمق في الصفات، كما تؤكد كل هذه الأمثلة طريقتهم في الاستقراء وملاحظتهم الثاقبة للمتغيرات والثوابت بذلك لا تعد تلك التصنيفات والتفاسير قواعد ثابتة، فأصالة النحو جاءت نتيجة دراسة زمنية ثابتة بهذا يقول الحاج صالح: "ويرى ابن جني ومن سبقه من النحاة أن الأصالة الخاصة بنظام اللغة، أي كوصف لكل ثابت من زمن معين هي غير الأصالة الزمنية التاريخية التي توصف بها الوحدة اللغوية بالنسبة لما تفرع عنها بالتغير الزماني"[2] فهو يقول لنا هنا الآن الدرس الأول كان درس علمي فتلك الأصول التي تصاغ في زمن معين، إذا نظرنا إليها من ناحية دراستها القائمة على الآنية تعتبر نظريات آنية قابلة لإعادة النظر والصياغة، فهذه دراسة وصفية محضة.

أما فيما يخص الدراسة الزمنية الملمة تعتبر تلك الأصول قواعد، لأنها جامعة للمعارف السابقة والمستساغة كنظرية قانونية، وهذا ما فعله الدارسون بعد القرن الرابع هجري، فهل أدركتم معي أن صيغة الوصفية في تعاملاتهم الأولى في الدراسة اللغوية من تعريف للمصطلحات وشرحها كجزء من واقعهم مثل قولهم :

"أما الاسم فقول القائل: فلان

"أما الحرف فكقوله: يمشي

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص145.

[2] :نفسه، ص149.

وأما الجوامع فكقوله: إذا كان كذا وكذا وكذا، كان كذا (فإن هذا الكلام يعد نحو من الكلام الذي كان يسري على أفواههم جمع بعضه إلى بعض)

وأما القوارن كقوله: (أي المقارنة) الذي لفلان أو إلى فلان، فإن هذه الحروف يقارن الأشياء بأشياء و يضيفها.

وأما الإبدال كقوله: أنا و أنت وهو، وما أشبه ذلك، فإن هذه الحروف وضعت مواضع الأسماء فصارت إبدالا لها.

وأما اللواحق فكقوله: إني لعمري، أي قد فعلت كذا وكذا قد ما فعلت كذا وكذا، فإن هذه الحروف إنما يستعان بها في نحو الكلام، أما المباني فليست لها موضع ذلك لأن القائل لو قال: قد فعلت كذا وكذا وقد كان كذا وكذا، كان ذلك كافيا.

وأما اللواحق فإن القائل إذا قال

أما الغايات فإنه إذا قال"[1].

فهل أدركت معي أم لازال خافيا عليك، تلك الأمثلة المضروبة من عمق الواقع اللغوي المستعمل، فلم يأتوا بتعريف لم يستنبطوه من ملاحظتهم لتّخاطبات الكلامية، ويتّضح في قولهم (إذا قال).

فتعريفاتهم لم تخضع لحكم منطقي كما في الفلسفة الأرسطية، ويضرب لنا الحاج صالح مثال فيتعريف الكلِم عند العرب و عند أرسطو فهو يختلف عنا كل الاختلاف من ناحية بناء المصطلح وحتى التقسيم و الصياغة...، كما أن تحديدهم للعناصر كان مبني على صفاتها الشكلية والواقعية والموقعية والأدائية (التأدية) من نبر أو حذف أو إطالة الصوت... ولا يكشف ذلك إلا بالسماع واستقراء النصوص وتحليل الأقوال للعرض لماهية الشيء والتعريف به، ثم يستدلون بكلامهم من كلام العرب وما يتعارفون به في تعاملاتهم الكلامية اليومية وينظرون إلى الكلام على أنه حدث،

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص59،60.

فالكلام هو استعمال والاستعمال حدث فلكل مقام مقال، وهذا هو الكلام الذي يجري على مجرى معين والذي يمثل السياق الخارج على الإطار المغلق للنص، فبنية تحليلاتهم على إطار الكلام الملفوظ فلا يخرج إلى استخراج مخارج كلامية لمواقف عقلية من ذاتها بحكم ذاتها وهذا ما نسميه بالقياس _ ولنا فيه حديث مطول _لكل ما اصطنعوه (من كلام وشعر) مما يوافق القاعدة عندهم، فكلها تعتمد على ما يقال وفي هذا يقول الحاج صالح: "ولا يجري سيبويه أي تحليل لأي كلام إلا في هذا الإطار، وهو الحديث على شكل كلام ملفوظ "[1]. إذا في الأخير نستنتج أسس استنباط الأصول من خلال منهجيتهم في البحث مما عرضناه سابقا.

ب: أسس استنباط الأصول:

لاحظنا فيما سبق أن الدراسة اللغوية تغيرت عما كانت عليه في انطلاقتها الأولى التي كانت عبارة عن ملامح من الدراسة دون تحديد معين ودون متناسقة في مواضيعها، ثم جاءت الدراسة التي بدأت تتضح فيها معالم توجههم ومنهجهم فصارت تبني سطح الدراسة على العلمية والموضوعية متخذين المنهج الوصفي طريقهم في بحوثهم التي كانت عبارة عن جمع المادة اللغوية، أخذ هذا النهج اللغويين (الرواة) الذين كانوا بمثابتة دارسين للواقع اللغوي فقط، ثم جاء عصر النحويين في بداية نشوئهم، فاتبعوا اللغويين لأن معظمهم خرج منهم، فيمكن أن نعتبر العالم النحوي باحث لغوي لكن يَقِلّ أن نعتبر اللغوي نحوي، فكانوا بمثابة دارسين للمادة اللغوية وليس للواقع اللغوي فعملوا على إعمال الفكر جاعلينا منه وسيلة للدراسة من حيث التمييز والتصنيف وما إلى ذلك من أعمال، كالقياس والإحصاء تتميز بالطابع التحليلي الذي يستعين بالوسائل العقلية لجئوا إليها لاستنباط الأصول فنوجزها إذا فيما يلي:

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص65.

✓ أولا : تتمثل في تلك **التقديرات والتأويلات** التي تتجلى في الدراسة النحوية من التأصيل إلى التحصيل إذ يعد من الأسس المنهجية التي أخذ بها اللغويين "يكثران في النحو على غرار اللغة إلا أن الدرس اللغوي لم يسلم منها إذن وأغلب الظن أن لجوء اللغويين إليها لاعتقادهم بأن اللغة العربية ثلاثية الحروف وأنها ثابتة لا تتغير"[1]. فحين دراستهم للغة خاصة الدراسة الصرفية وجدوا أن أصل الكلمة ثلاثة حروف فهي ثلاثية مبنية التفعيلة (فعل) وما زاد عن ذلك يعد من حروف الزيادة، فقد قدروا أصل الكلمة من فرعها فالتقدير "يرتكز على دعوة إعادة صياغة المادة اللغوية ويبني هذه الدعوة على تصور سقوط بعض أجزاء هذه المادة ذاتها في التركيب. فلا بد إذن أن يكون هناك تقدير للحرف الثالث في كل الصيغ التي وردت ثنائية الأصوات وأن الحرف الثالث هذا حذف لعلة، ففي (يد) مثلا قالوا أن أصلها (يديّ) بدليل جمعها على أيدي، وقد حذفت الياء لثقل التنوين والدال، وكذلك (أب) و(أخ) وإضرابهما، فهي جميعا على وزن فعل لأن أصلها (أبو) و(أخو)"[2]. فحين أرادوا أن يجمعوا الكلمة الثنائية لجأ إلى تثليثها قبل الجمع فقدروا بذلك أن الأصل في الكلمة يبنى على ثلاثة أحرف لأنه يدخل في أحكام الثلاثي الذي خرجوا به من تأويلاتهم لتلك الملاحظات التي وجدوا فيها بعض الاختلافات أو في تلك النقاط التي توقفوا عندها في تحليلاتهم، فالتقدير والتأويل نشأ بفعل القياس على تلك القواعد الثابتة وذلك أن: "التأويل كان الوسيلة التي لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها، المنسوبة في الوقت نفسه إلى عصر الاستشهاد"[3].

[1] : ينظر، آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص366،365.

[2] :نفسه، ص366.

[3] : علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار الغريب، ط:1، ص161.

ومن مظاهر التقدير والتأويل في النحو: "تقدير فعل محذوف بعد إذا ولو في الجملة الشرطية ففي قول طرفة: إذا القوم قالوا من فتى خلت أنني عنيت فلم أكسل ولم أتبلد. قالوا أن الجملة هنا اسمية، لأن مصدرة باسم، وإذا أداة شرط والقوم فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط والمحذوف يفسره المذكور والتقدير:(إذا قال القوم قالوا، ومثل هذا ما قالوا في قوله تعالى:«إذا السماء انفطرت»[1])"[2] وذلك أنهم عدوا الجمل التي تدخل عليها (إذا ولو) جملا اسمية منطلقين من نظرتهم الشكلية وهي أن الجملة المصدرة باسم مما استنتجوه من نظرتهم للتغيرات اللغوية، فالتقدير هنا عقلي استطاعوا أن يصلوا إليه من استنتاجاتهم وتحليلهم.

ومن أمثلة ذلك أيضا: "تقديم فعل ناصب لمثل: أهلا وسهلا، وهنيئا مريئا، فقدروا في الأول جئت أهلا وحللت سهلا وفي الثانية أكلت هنيئا وشربت مريئا"[3]، فهم أخذوا اللغة من واقع الاستعمال كما هي و بدؤوا بتحليلاتهم لفهمها وبناء أسسا لها ليسهل الفهم على المتعلم، حتى أنهم اتخذوه منهجا جديدا لهم، في الدراسة بفهم التفاصيل الكلامية والوحدات اللغوية في تركيبها "فكما قال الفرزدق حين اعترض عليه عبد الله في بيته الشعري:

وعض زمان يا بن مروان لم يدع من مال إلا مسحتا أو مجلف

فقال له: علام رفعت مجلف؟، فرد الفرزدق: على ما يسوءك وينوءك، علينا أن نقول وعليكم وان تتأولوا "[4]. فكما قلنا سابقا ومّما يظهر لنا نت هذه الأمثلة أنّ الدرس اللغوي أصبح يخضع للدارس في دراسته و ليس لحكم الاستعمال فقط فاللغة ليست ما نقل فقط دون الخوض في تفاصيل المادة، لأن الدراسة آنذاك تصبح ناقصة يقول الحاج صالح:"اللغة ليست فقط نظاما من الأدلة المسموعة

[1] : سورة الانفطار، الآية: 1.

[2] : آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص36.

[3] : تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص19.

[4] : نفسه.

بل هي، زيادة على ذلك قوانين وأصول عمل بها كل من يتكلم بها دون ما شعور(ويشعر بها عندما يعثر لسانه)"[1] فالباحث هنا أراد أن يستخرج تلك المعايير الكلامية التي يراعيها المتكلم ويضعها في قوالب ويحاول فهمها، فالمتكلم دونما شعور يراعي تلك الأحكام في الكلام (السليقة)، ولو قلت له لماذا ركبت على ذلك المنوال لما أجابك لأن لسانه اعتاد فأصبح كالميزان يعرف فاسد الكلام من صحيحِه فجاء دور الباحث هنا ليعرف تلك الأحكام .

- ✓ ثاني: تتمثل أسس استنباط الأصول في تلك **التحليلات** التي يمكن أن نعتبرها منطقية نوعا ما أي خاضعة لما يراه الدارس في تحليله للغة، ولا نقصد بالمنطقية هنا تلك الدراسة التي خرجت عن نطاق التعليل العلمي إلى الذاتية لأن اللغويين منذ أواسط القرن الثالث أخذوا يفلسفون هذا التعليل وصارت العناية بأمر العلة تأخذ أكثر اهتمام الدارسين، "وأصبحت المفاضلة تقوم على مقدار مايحسن هذا اللغوي أو ذلك من صنعه التعليل"[2] فأصبحوا يتفاخرون بكثرة العلل – من يحسن التعليل – فيما بينهم مما ساقهم إلى الكلام الفلسفي الذي لا ينفع ولا يغني ويخرجهم عن إطار العلمية، وذلك" حين ترجمت علوم اليونان في القرن الرابع فصارت الفلسفة والمنطق إطارا عاما لجميع الدراسات، ومنها الدراسة اللغوية، فنجد في هذا القرن وما قبله بقليل مصنفات تصنف من أجل العلل"[3]مثل الإيضاح للزجاجي.

فقد طغت الفلسفة على الأوساط العلمية آنذاك وسيطرت الفلسفة والمنطق على التعليل اللغوي كتعليل رفع المبتدأ ورفع الفاعل، ومن آثار السيطرة الفلسفية "القول أن الحركات الإعرابية أثر من آثار العامل، ولكل تأثير علة"[4] فالتعريف صار يميل للتعريف الفلسفي بعيد عن الواقعية إذا التحليل

---

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص214.

[2] : آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص372.

[3] : نفسه، ص372.

[4] : نفسه، ص 373.

ظهر بعد عصر الخليل الذي كان يقابله آنذاك التفسير، ثم أصبح تحليلا لظواهر نطقية تجري عللها في المتكلم تلقائيا فيستنبط الباحث تلك العلل بما يجري في نفسيته ويقع عليها فإن أصاب فيكون قد مد العلل فيما يجري في الكلام، ورسم الخليل حدوده فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقال في عقولهم علله وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فأن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسته وإن تكن هناك علة أخرى له فمثلي مثل رجل دخل دار محكمة البناء ويعرف بحكمته"[1] ثم يبدأ ذلك الرجل بتعليل سبب البناء على تلك الطريقة فالحكمة هنا تكون صحيحة غير بعيدة عن المنطق، و في المقابل إن كان هناك من يرى أن هناك علة غير تلك التي رآها ذلك الحكيم فليأتي بها وإلا فإنه سيبقى يعلل مادام هناك رؤية حكيمة منه لما يراه، وهذا التعليل هو تعليم المنهج اللغوي السليم، بدونه لما أصبح العالم عالما ما لم يستطيع أن يستنبط من العلل ما لم يستنبطه أحد غيره فيعطي نظرة جديدة.

كما نجد عبد الرحمن الحاج صالح يبين لنا **الأساس الذي تم عليه استنباط الأصول** والمتمثل عنده في الإحصاء على سلم الكثرة وإحصاء الوحدات، والاستقراء، ولنا عرض بسيط لهم:

فالباحث بعد جمع مادته لا بد عليه العمل على ترتيب أبواب بحثه وفهم تفاصيل المادة حتى يصل إلى تقعيد النتيجة فبدأ ب:

- ✓ **الإحصاء:** الذي عنى به "حصر الوحدات اللغوية من المفردات وصيغ المفردات وأصناف التراكيب ومختلف البنية التركيبية و غيرها"[2]، وذلك بعد أن قسموا اللغة إلى مستويات بعد أن نزلوا إلى الميدان وتتبعوا استعمال العرب لكل كيان لغوي وكل ما جاء في المسموع، فقاموا بإحصاء

[1] : آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص372.

[2] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص203.

شامل للميدان اللغوي، ثم جاء بعد ذلك إحصاء للمادة اللغوية بالحصر والتصفح فالبداية كانت بحصر ما كثر في الاستعمال أو ما قل ليعرفوا لزوم الشيء في ما يسير على لسانهم ويتسع مجال استعماله في قولهم: [وكثر هذا في كلامهم]،[فقد اجتمع العرب على]

[العرب يجتمعون على الإدغام في الرد]،[في كلام العرب],[فرأيت كلام العرب كلهم]

وكل هذا وغيره نجده في كتبهم، بعد ذلك تم إحصاء المدونة (النصوص) ومثاله:

"لأنها التاء لا تكثر في الأسماء والصفحة [زائدة] ككثرة الحروف الثلاثية والهمزة والميم أولا. وتعرف ذلك بأنك أحصيت كل ما جاء فيه إلا القليل إذا كان شذ"[1]، نجد سيبويه هنا أقر بالإحصاء وذلك بإحصاء كل الكلمات(الأسماء) التي فيها التاء فوجدها تقل عن الأسماء التي تكثر فيها الهمزة والميم في الأسماء الثلاثية.

ومن أمثلة أيضا إحصائهم و تصفحهم النصوص قول سيبويه عن الخليل: "وقد زعم أنه قد وجد في أشعار العرب(رب) لا جواب لها"[2] فقد أحصوا المواقع التي جاءت فيها(رب) ووجدوا أن لا جواب لها في كل تلك المواقع من الأشعار.

"ونجد أن النحاة القدامى بنوا الإحصاء على سلم التقديرات(كثير, قليل) التي تتمثل في المطرد في الاستعمال، وهو ما كثر جريانه على لسان العرب وغلب على كلامهم مثل قولهم قول عامة الناس (العرب).

والكثير: وهو يقرب للمطرد ونجد أنه قد يقابل الكثير كثيرا أخر، مما يدل على التنوع اللغوي فيخير الناطق أيهما يستعمل.

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص204.

القليل والأقل: هو ما يجري على لسان الأعراب مما يقلون روايتهم لكن يقل عدد مستعمليه فقد نجد أشخاص قلة يستعملوه في قبيلة ما وشخص في قبيلة أخرى. ما لا يكاد يعرف: وهو الفصيح لكن قلة من يزالون ينطقون به"[1]

فالإحصاء أساسه الاستعمال فيما كثر فيه أو قل، كما أن الإحصاء يدخل كثيرا في الأبواب خاصة في التفعيلات الصرفية (تحويلات) والوحدات فيما يتفق في المجرى أو المثل إذ يقول الحاج صالح:" المحتوى الفعلي لكل باب: تحصر فيه كل الوحدات أو التحويلات التي تتفق في المجرى أو البنية وتحصي في الوقت نفسه كل ما فارق نظائر الباب وخرج بذلك عنه"[2] فهم يحصرون كل ما وفق المجرى ويقابلونه بما يخالفه (نظيره) في الوقت نفسه فإحصائهم جامع لكل المفردات.

كما كان الإحصاء في سلم الكثرة وُجِد في: "الوحدات اللغوية التي تتردد في مجال أو مسموع معين وذلك من خلال مستويات اللغة. فنجد الإحصاء على المستوى الصوتي بإحصائهم الحروف العربية من حيث مخارجها وصفاتها أصولا وفروعا.

فأحصوا الحروف الصامت والصائت والفرعية كالهمزة المسهلة التي نجدها في لهجة ولهجة لا وأثناء تحليلهم للحروف حددوا مخارجه ووضعوا لكل مخرج حروفه التي تنتمي إليه فأحصوا الحروف اللثوية مثلا واللهوية والشفوية...، ثم أحصوا تردد الحروف في النصوص، فجاءت هذه الدراسة بعد الدراسة الأولى لينتقلوا إلى النص منطلقين من القرآن إلى ما دون من كلام العرب بذلك لم يخرج من دائرة السماع فبيّنوا تردد الحروف في الرسائل والخطابات وقوتها لما يكثر من استعمالها ليكتشفوا بذلك الحروف المستعملة في الشد والرخاوة (مثل خطاب سياسي ورسالة نصح أو تعزية).

[1]: الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص205.

أما في المستوى الصرفي المعجمي ومستوى المفردات عامة نجدهم أحصوا المفردات وحصروها في مجالات مفهومية، أي وضعوا كل مفردة في مجالها المعين مما يحمل نفس الدلالة أو ما يدخل في نفس المجموعة ونجد هذا في مؤلفاتهم فهذا ابن النديم أحصى في كتابه الفهرست عناوين كثيرة فيما يدخل فيها في نفس المجموعة مثل: الحيوانات العامة، النباتات العامة، الطبيعة والأحوال الجوية، الحياة العامة، جمعوا لكل باب منها أو كتاب، المفردات التي تدخل في نفس التصنيف.

ثم مع طُغيان النحو بدأ الإحصاء على ما تحتوي عليه الأصناف أو القبل النحوية، مثل حصر الأضداد في المجال النحوي، وإحصاء الغريب في القرآن أو غريب الحديث، وغريب المصنف، أما فيما يدخل في قبل النحو نجد كتب المذكر والمؤنث، الجمع والتثنية، المقصور والممدود. لا ننسى العمل الكبير الذي قاموا به وذلك بصنعهم للمعاجم وإحصائها بحسب المفردات أو المخارج (حصر المفردات في أول معجم عربي " بحصر الجذور") وأول عمل أخذ شرفه الخليل، لا يخفى علينا أن هذا الإحصاء يعتمد على المنهج الرياضي الذي يتميز بالإحصاء والترتيب والحصر.

فقد قاموا بعمليات حصر الأوزان والأبنية من أمثلة الإحصاء في المعاجم ما جاء في معجم العين:

"هذا ما ألفه الخليل ابن أحمد البصري رحمه الله من حروف أ ب ت ث وما تكلمت به فكان مدار كلام العرب وألفاظهم ولا يخرج منها عن شيء"، فهو هنا يبين أن الخليل قام بعملية الإحصاء في الحروف التي جرت على مدار كلام العرب ونختم إحصائهم بتلك الإحصاءات في الأبنية :التي تختص بالتفعيلات والتحولات مما يدخل في مجال الصرف حيث تم إحصاء أبنية المفردات أو

أوزانها حيث بلغ عددها 308 بناء وأضاف الجرمي بعض الأوزان وزاد ابن السراج 22 وزن وأحصوا الأسماء غير المزيدة 19 وزن وأصول الأفعال أربعة"[1]

في الأخير الإحصاء لم يتم إلا بمعطيات لغوية لا تخرج على مجرى الاستعمال ونحو الكلام وضربه حتّى لو كان في عملياته الإستخراجية وسائل عقلية كما أنّه تمّ في زمان الفصاحة السليقية فاستخرجوا أنواع عديدة من الإحصاء من أبنية ومخارج المفردات...

من أسس استنباط الأصول هناك أيضا **الإستقراء** الذي كنا قد مثلنا له سابقا في كثير من المواضع كاستقراء النص القرآني والشعر والمدونة بعد جمعها، تم وضع تلك الأسس واستنباطها، (وسنتعمق فيه بإذن الله فيما بعد). كل تلك التجليات تمثِّل مسار المنهج الوصفي في النحو العربي ابتدأ من الدراسة اللغوية إلى الدراسة النحوية انتهاءًا إلى التقعيد، فظهرت آلياته في تلك الأسس التي اعتمدها البحث اللغوي وفي أسس استنباط الأصول.

فالمراحل: التي مر بها النحو العربي في البحوث اللغوية هي: السماع، التدوين، الإحصاء، التصفح، الاستقراء، تحليل المعطيات، استنباط الأصول، تحديد الحدود، تفسير الشاذ، وكل التنوعات اللغوية من الاستدلال وما إلى ذلك، إذ يعرض لنا الحاج صالح المراحل التي مر بها النحو العربي ممثلا لسيبويه يقول: "وفي الختام تعرضنا للمراحل التي مر بها النحو العربي مثل سيبويه في بحوثه في اللغة من سماع وتدوين وإحصاء وتصفح وتحليل المعطيات التي جمعها واستنباط الأصول وتحديد الحدود وتفسير الشاذ وكل التنوعات اللغوية وقد يرجع إلى الميدان للتأكد على شيء فاته في الأول أو اكتشفه فيما بعد"[2] ، فالنحو العربي مر بمراحل قبل تكوينه تدرّجت في

[1] : ينظر، الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص214- 224.

[2] : نفسه، ص 370.

فترات زمنية غير بعيدة نحصرها من بداية القرن الأول هجري إلى القرن الرابع هجري لأنه بعد ذلك نستطيع أن نقول أن النحو تجمد.

سنحاول أن نعرض لكم طرق الوصفية مما استنتجناه من التحليلات السابقة ونتوقف عند النقاط التي لم نعرض لها المساحة الكافية من التعريف.

II. طرق المنهج الوصفي:

بما أنّ المنهج الوصفي هو منهج علمي فقد قام إذاً على طرق علمية في فهم الظاهرة (اللغة)، فطرق المنهج الوصفي تتمثل في :

1: الاستقراء :

يرى عبد الرحمن الحاج صالح أنّ ظهور هذا المصطلح كان في عصر ابن السراج فلم يكن النحوي أو اللغوي قبل ذلك يستعمله.

نجده في تعريف ابن السراج للنحو: هو"علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب"[1] لأن مصطلح الاستقراء سابقا كانوا يعنون به الإحصاء الذي هو التصفح المؤدي إلى إثبات أصول عربية وحصرها فهو موازٍ له ويحمل نفس المعنى يختلف في بعض الشيء عنه، إذ يمثل أيضا النظر الشامل المنتظم للغة، "فتأتي مادة (قرى) ومثلها (قرو) في اللغة للدلالة التتبع والنظر والتلمس إذ يقال: "قروتُ الأرض وتقريتها واستقريتها: تتبعتها، ويستقريها ويقروها إذ سار فيها ينظر حالها وأمرها، ومازلت أستقرى هذه الأرض قرية قرية، أي أنظر في حالها وأمرها قرية قرية. ومن هذا المعنى أطلقت لفظة (الاستقراء) مصطلحا على ما يقوم به الدارسون المعنيون ببحث موضوع

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص230.

ما من تتبع مادته واستقصائها وجمعها من مصادرها المعتمدة، وهذا ما فعله اللغويون الأوائل حيث سعوا إلى استقراء اللغة من أفواه العرب لغرض تدوين ألفاظها ومعانيها وقواعدها الشاملة"[1]

فالاستقراء هو نتيجة تصفح اللغة من أفواه أصحابها وتتبعها والنظر فيها حتى يلتمسوا منها الظواهر الثابتة والمتغيرة وما إلى ذلك نتائج يخرجون بها، ونلاحظ الاستقراء في بدايات أبو الأسود وأصحابه في استقرائهم النص القرآني آية آية ونقطه وعجمه واستخراج منه نقاط وجدوها تستمر في الظهور فقد "لاحظوا استمرار وجود النقطة المشيرة إلى الضمة مع هذا اللفظ الذي يدل على الفاعل واستمرار النقط الدالة على الفتحة لهذا اللفظ الآخر الذي يدل على المفعول به وهكذا"[2]، فباستقرائهم النص القرآني استخرجوا الوظائف النحوية ومواقع الفاعلية ووقفوا على المتكررات وكشفوا عملها... وعلموا أنّ "الفاعل دائم مرفوع والمفعول به دائم منصوب"[3] بذلك استنبطوا القاعدة وجعلوها ثابتة لأنها جرت على تلك الحالة في النص القرآني وكلام الأعراب وجعلوها حكما من أحكامهم.

يجدر بنا الذكر أن هذا المصطلح جاء نتيجة ترجمة كتب اليونان(أرسطو) فهو مصطلح فلسفي جاء نتيجة دخول المنطق الثقافة العربية لكن لا يحمل نفس المعنى لما قصده به اليونانيين (ينظر:ص 23و233)، إلا أنهّ غيّر نظرة الدارسين (العلماء) وتغيرت النظرة إليه كونه متتبع لكلام العرب جزءا جزءا إلى إعمال العقل فيه من خلال رؤيتهم ومنطقهم دون الرجوع إلى التجربة التي تعطي الحس النظري للعالم مثل هذا يقول أبو حيان الأندلسي: "ومثل هذه القاعدة لا تثبت بمثال أو مثالين يحتملان غير الحال إنما يثبت هذا باستقراء جزئيات كثيرة حتى يتحصل من ذلك

[1] : آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص321.

[2] : ينظر، الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص17.

[3]: نفسه، ص230.

الاستقراء قانون يغلب على الظن أن الحكم منوط بذلك"[1]، فهو هنا يقر بوجوب استقراء المادة بكل وحداتها وظروفها وليس فقط بملاحظة الظاهرة مرة أو مرتين أو حتى ملاحظة أسبابها مرة لكي نستنتج المسبب أو سبب وقوعها على ذلك بل لابد من إحصاء جميع الأمثلة نبدي الرأي الأصح الذي لا يتعرض فيما بعد للمعارضة أو الرفض والنقد لذلك يقول فيه عبد الرحمن الحاج صالح:

"فهذا الوصف يستوفي تمام كل ما يدخل فيه من أوصاف لاستقراء النحوي العربي"[2]

كما أن القياس يتكافأ والمجرى والباب إذ يحمل في مجمل معانيهم روابط تتماشى مع بعض مثل الدلالة (للتعمق أكثر ينظر الصفحة 238 إلى 243 من كتاب منطق العرب في علوم اللسان).

بنظرنا لمواقع استقراء الباحثين نجدهم تمركزوا على اللهجات في أكثر الأحوال فقاموا باستقراء جميع اللهجات ليعرفوا مِن مَن يأخذوا ثم جعلوا القبائل التي أخذوا منها يستخرجون مفرداتها ويدرسونها من كل المستويات فاستقرّوا على بعض الاختلافات في اللهجات، قال تمام حسين: " لقد حل الاستقراء في البحث العلمي محل القياس منذ قرون، وكان القياس من قبل يسيطرعلى المفردات ويدمغ بعضها بالشذوذ إذا لم يرضخ لمقتضيات الانطواء تحت معايير القياسية الجامدة، ويتطلب الاستقراء عددا هائلا من المفردات التي يتناولها، وقد تكون هذه المفردات أصواتا عند دراسة الأصوات أو حروفا أو مقاطع أو ظواهر موقعية عند دراسة التشكيل الصوتي أو صيغا عند دراسة الصرف، أبوابا عند دراسة النحو أو غير ذلك"[3]، بهذا الكلام أعطى لنا أين يقع الاستقراء وكيف يتم وذلك بإحصاء عدد جم من المفردات كما تختلف طبيعتها من حيث الدراسة فنظرهم إليها من الناحية الصوتية يجعلها أصوات أو صرفية يجعلها صيغا وما إلى ذلك ولنا تخطيط بسيط فيما

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص236.

[2] : نفسه.

[3] : تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 154.

ستقرأ من دراستهم للهجات من الناحية الصوتية والبنيوية (بنية الكلمة) والإعرابية فيما عرضه محمد حسين آل ياسين في كتابه الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث:

بعض الاختلافات اللهجية[1]

الاختلاف في الأصوات

1- **اختلاف في السين و الصاد و الزاي** مثل (صراط ، سراط ، زراط) فالصاد لغة قريش و إشمال الصاد زايا لغة قيس والسين لغة عامة العرب غير قريش ، والزاي لغة عذرة و كعب و بني القين .

2- **اختلاف في الكاف و القاف** : من القبائل مثل تميم يلفظون القاف صوتا بين الكاف و القاف ومنه يقول الشاعر (ولا أكول لكدر الكوم ...أي و لا أقول لقدر القوم .

3- **اختلاف في صوت المد** : و منه اختلاف في الفتح و الإمالة ، فبعض العرب يؤثرون الفتح و بعضهم الإمالة ، و الفتح لغة الحجاز و الإمالة لغة العرب وسط الجزيرة و شرقيها .

4- **اختلاف في الفتح و الكسر**: كما في الفعل المضارع تعلم و يعلم و أعلم و إعلم و الكسرة لغة جميع العرب إلا لغة الحجاز

5- **اختلاف في الحركة و السكون** : كما في مَعَكُم بعض القبائل يفتح العين و بعضهم يسكن معْكم

6- **اختلاف في الإبدال و الإدغام مهتدون مهدّون**

الاختلاف في الأبنية

1- **اختلاف في صورة الجمع** : مثل أسرى و أسارى في جمع أسير

2- **اختلاف في الزيادة** : مثل أنظر و أنظور

3- **اختلاف في التضعيف و الفك** : مثل يشاق ومن يشاقق ، التضعيف لغة بني تميم و الفك لغة الحجاز

4- **اختلاف في الحذف و الإثبات** : مثل استحييت ، بيائين لغة الحجاز ، و بياء واحدة لغة تميم و بكر بن وائل ، بيائين مثل قوله تعالى (تمشي على استحياء)[2]

5- **اختلاف في إبدال الحروف** : مثل أولائك و أولئك

6- **اختلاف في التقديم و التأخير** مثل جذب و جبذ

7- اختلاف في الإعراب و البناء : كما في (أمس)

فهي مبنية على الكسر عند أهل الحجاز ، و بنو تميم ويوافقونهم على البناء على الكسر في حالتي النصب و الجر أما في الرفع فيرفعونها كقولهم : ذهب أمس بما فيه .

الاختلاف في الإعراب

1- **اختلاف في نصب الخبر في النفي ب ما و رفعه** : فالنصب لغة أهل الحجاز و بذلك جاء التنزيل العزيز قال تعالى :(ما هذا بشراً) و الرفع لغة تميم .

2- **الاختلاف في نصب الخبر المستثنى و رفعه بـ ليس** : مثل ليس الطبيب إلا المسك و الا المسكُ فالنصب لغة أهل الحجاز و الرفع لغة تميم .

[1] : ينظر، آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص335 إلى 339.

2: الملاحظة و التأمل:

الملاحظات تعد من الطرق الوصفية وأول ما يبدأ به اللغوي المتبع للمنهج الوصفي.

نجدها " تنقسم إلى أقسام:

أ– الملاحظة المباشرة: هي التي لا يلتجأ فيها إلى التجارب ولا تستخدم فيها الأجهزة، بل اقتصر فيها على ملاحظة الظواهر اللغوية في حالاتها العادية، ولا يستعين فيها الباحث بغير حواسه و قواه العقلية وهي بدورها تنقسم إلى أقسام:

*باعتبار نوع الظاهرة اللغوية التي تعالجها تنقسم إلى:

ملاحظة صوتية (phonétique): وهي ملاحظة الظواهر اللغوية المتعلقة بالصوت

ملاحظة دلالية (sémantique): وهي ملاحظة الظواهر اللغوية المتعلقة بالدلالة

فهذين النوعين لهما حضور في الدرس النحوي، إذ الملاحظة الصوتية تستعمل في دراسة الأصوات العربية وأثناء محاولة حصر الأبنية الصرفية للكلمات. والملاحظة الدلالية وإن كانت متعلقة بدراسة الجانب المعجمي والألفاظ وما يطرأ عليها من تغيرات دلالية، إلا أنه يمكن إدراج الدراسة النحوية فيها لأن لتغير حركات الإعراب أثر بارز في المعنى حتى قيل أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يفتحها الإعراب .

*أما باعتبار الطريقة التي يتبعها الباحث أثناء بحثه فهي تحدد في:

الملاحظة الذاتية: غير موجودة في الدرس النحوي العربي.

الملاحظة الخارجية objectif : وهي ملاحظة كلام غيره وما يصدر عن الأشخاص

من الظواهر اللغوية بدون تدخل أي عامل خارجي في الملاحظة.

وهناك أقسام أخرى من الملاحظة:

- ملاحظة خارجية سلبية passive: ما يترك فيه الملاحَظ (بفتح الحاء) على حالته الطبيعية بأن يقتصر الباحث على الاستماع إليه وهو يتحدث حديثا عاديا، و مثاله استشهاد النحاة بكلام العرب العادي وهو الغالب على الدرس اللغوي بشكل عام لغة ونحوا.
- ملاحظة خارجية إيجابية positive: وهي ما يعمل فيها الباحث على توجيه الشخص الذي يجري عليه الملاحظة وجهة معينة، ومثاله: ما نقل عن الكسائي أنه قال :

لقيت أعرابيا فجعلت أسأله عن الحرف بعد الحرف والشيء بعد الشيء أقرنه بغيره، فقال: تالله ما رأيت رجلا أقدر على كلمة بعد كلمة إلى جانب كلمة أشبه شيء بها وأبعد شيء منها منك.

وكان ابن جني يسأل عن بعض الموضوعات ليصل إلى نتائج محددة من ذلك ما رواه هو عن نفسه قائلا: وسألته يوما فقلت له: كيف تجمع دكانا؟ فقال دكاكين، قلت: فسرحانا؟ قال سراحين، قلت: فقرطانا؟ قال قراطين، قلت فعثمان؟ قال عثمانون، فقلت له: هلا قلت أيضا عثامين؟ قال:آيش عثامين! أرأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته؟ والله لا أقولها أبدا"[1]

فقد بين لنا الأستاذ بورنان أنواع الملاحظة في الدرس اللغوي وكيف كانت تسير في منهجيتهم متتبعين رؤيتهم للغة متأملين السلوكيات اللغوية.

[1] : ينظر، عمر بورنان، المنهج الوصفي في النحو العربي، اليوم الدراسي حول المناهج، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري: تيزي وزو، 2011، ص50،51.

3: السماع (المشافهة):

اعتمد العرب في جمعهم للمادة اللغوية على السماع من الأعراب والرواة، إذ يعد "مجموعة من الأعمال تبدأ بالتأملات وتنتهي بالكشف عن القواعد ويقوم بين البدء وانتهاء التصنيف، والتقسيم والاستقراء"[1] فالسماع جزء من تلك الأعمال التي كان يقوم بها الباحث اللغوي أثناء رحلته إلى البوادي وسماعه من أفواه العرب وتدوين كل ما يسمع وما يجري في تخاطبهم، فالسماع هو المشاهدة للطرق الكلامية لفصحاء العرب، جاء مع التدوين للغة وسار معه حتى التقعيد، إذ يقول عبد الرحمن الحاج صالح: "إن اعتماد النحاة العرب على السماع من أفواه فصحاء العرب في زمان الفصاحة السليقية كان اعتمادا مطلقا وكليا لا يتقيدون فيه بشيء إلا بصحة فصاحة الموردين وصحة ما يروى عن سائر من مضى من الفصحاء"[2]. فاعتمادهم السماع كان اعتماد مطلق وهذا ينطبق على منهج الكوفيين أكثر منهم البصريين الذين يتميزون بسعة السماع والأخذ بكل ما يسمع حتى لو كان له مثال واحد(قائل واحد) ولنا في هذا أمثلة كثيرة في كتب النحاة ومؤلفاتهم.

منها قولهم: و[قد سمع ذلك ممن كان يعرفهم من النحاة][3]، وقولهم أيضا: [أما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون][4]، وأيضا: [وهذا يسمع ولا يجسر عليه][5]. كل هذه الأمثلة وغيرها تدل على اتخاذ السماع أساس لتسجيل كلام العرب وذلك بعد استقرائهم للنص القرآني واستنباطهم لقوانينه، شرعوا في السماع الواسع ليجبروا قوانينهم على ما أجرته العرب، لذلك صار القياس خاضع للسماع لما

[1] : محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ط2، الرباط 198/2/1، الناشر الأطلسي، ص15،16.
[2] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص93.
[3] : نفسه، ص18.
[4] : نفسه، ص99.
[5] : نفسه، ص102.

أعطوه من أولوية إذ قالوا: "السماع يبطل القياس"[1]، بذلك أصبح هو الأصل. والقياس فرع عليه، فقدوا السماع على ما اختلف فيه إن وجد، في هذا يقول ابن جني: "إذا أدّاك القياس إلى شيء، ثم سمعت العرب نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه"[2] فنتيجة القياس تبطل أمام سماع العرب.

فنلاحظ أن السماع الواسع الذي لم يسبق إليه التاريخ لعظمته وموضوعيته أن أصحابه كانوا يولون أهمية كبيرة جدا ويمنحونه بالتالي الأولوية المطلقة كأصل من أصول المعرفة العلمية، أي كمصدر لتحصيل هذه المعرفة ويسبقونه على هذا على الأصل الآخر وهو الاستدلال العقلي بحسب قول الحاج صالح: "أذا نستطيع أن نقول أن السماع هو أساس القاعدة وكل الأصول وهو"الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها"[3]. وذلك بمشافهة العرب متخذين أسس سماعية في أطلسهم اللغوي ممن سمع منهم وقُبِل بروايتهم وأقرّوا بفصاحته.

فمن قواعدهم السماعية، تقسيمهم الرقعة الجغرافية وتحديد القبائل الأحق بالأخذ منهم ممن يتمركزون في البادية عن الحضر الذين يخالطوا الأعاجم فهذا هو التقسيم المكاني. فإذا "وقفنا عند أسماء القبائل التي ذكرها سيبويه نجده يؤثر تميما والحجاز، ويذكر قبائل أخرى ذكرا لا يدل حينا على مديحه لها، ويدل طورا على استهجانه بعض لهجاتها، كربيعة وفزارة، أما قبائل الفراء فمنها طيئ وربيعة وآسد وعقيل وعامر وسليم وهوازن وعليها قيس وهذيل وكنانة وتميم، وكان يُؤثِر لغة أسد على غيرها، وهي من أفصح القبائل العربية "[4]، بذلك جعلوا حدود مكانية يؤخذ منها وتقبل

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص103.

[2]: أبي فتح عثمان ابن جني، الخصائص، ت : محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج1، ص125.

[3] : آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص 341.

[4] : محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 58،59.

روايتها لما رأوا فيها من أمور يجعلونهم يثقون في روايتهم ولكونهم محافظين على سليقتهم، فعدوهم من أهل الثقة "وسمعنا الثقة من العرب"[1] بذلك تم تحديد المنقول عنهم، إضافة إلى ذلك نجدهم حددوا الزمان الذي يؤخذ به كما حددوا ممن يستشهد بشعرهم، فحصروا الرواية والرواة ودائرة الملاحظة والمشافهة وحتى الاستقراء.

4: الاستنباط (التقعيد):

هو بمثابة النتيجة التي يتحصل عليها الباحث من خلال دراسته وملاحظته للظواهر اللغوية ليخرج في الأخير بقواعد تمت بالاستقراء والملاحظة والسماع وجمع المادة اللغوية وتفحصها وتتبع لكلام العرب فينتهي بنتيجة حاصلة محصلة للواقع اللغوي مما أدركه الباحث أثناء مسيرة بحثه وتأمله عقليا ليخرج في الأخير بما أدركه ذهنيا لتبقى القاعدة هنا مستخرجة من دائرة التخاطب اللغوي في موقع ما وزمن ما لذلك لا يعد حكم مطلق فحتى تلك الثوابت من أصول وغيرها لم تستخرج من تلقاء نفسها بل بعد ملاحظة كلام العرب مم ثبت عنهم وبعد تصفح النص القرآني وما وجدوه من ظواهر تتكرر بنفس الطريقة فتم بذلك بناء أبواب وأصول وتصاريف مم يجرى في الواقع اللغوي وحدوها بحدود لألا يخرج عنها من ليس بأهلها " فينظر الباحث في أنواع التشابه المطردة بين المفردات التي تم استقراؤها، فيصفها بعبارة مختصة نحو: يقع الاسم مسندا إليه يكون مرفوعا...وليست القاعدة هنا قانون يفرضه الباحث على المتكلمين باللغة فمن وافقه كان محسنا ومن خالفه كان مسيئا، وإنما هو تعبير عن شيء لاحظه باحث وكان عليه أن يصفه بعبارة مختصرة بقدر الإمكان، فالتقعيد هنا وصفي لا أثر للمعيار فيه"[2]، إذ نستنتج من كلامه أن:

[1] : محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص63.

[2] : تمام حسين، اللغة المعيارية والوصفية، ص158،157.

التقعيد بمنظوره ليس سوى أحكاما أنتجها الواقع، استطاع الباحث فقط أن يخرجها للوجود ويضعها تحت مسميات ويصطلح عليها أوصاف. حيث نجد ابن سينا يقول في مصطلح الرباط: "الرباط الذي يسمى واصلة وهي لفظة لا تدل بانفرادها على معنى وإنما يفهم فيها ارتباط قول بقول تارة يكون بأن يذكر الواصلة أولا بقول ولا يبتدئ مثل الواو والفاء..."[1]. فنلاحظ هنا إعطائه المصطلح ثم يصف معناه مما يدل على الوصف الشكلي له فهو لا يصف المصطلح بحد ذاته بل يصف معناه اللفظي، فهو هنا يقصد حروف الوصل فلاحظ مواقعها في قوله تارة يكون بأن يذكر الواصلة أولا بقول ولا يبتدئ به، فالوصف الاصطلاحي كان وصفا موضوعا لا يعطي بصلة للتعارف الذاتية المنطقيّة.

[1] : محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص158.

الفصل الثاني

المعيارية في النحو العربي

المبحث الأول: التعريف بمصطلح المعيارية

المبحث الثاني: ملامح المنهج المعياري وتجلياته في النحو العربي

مدخل:

إذا نظرنا إلى الدراسة اللغوية سنجد نوعين من الدراسة بحسب الفترة الزمنية التي تمر الدراسة فيها:

فالأولى كانت على يد اللغويين وهي دراسة تعتمد إلى اللغة وتنظر إليها كوتها مادة خاضعة للملاحظة والاستقراء والوصف، وهذا ما عنينا به بالدراسة الوصفية للغة كما تم شرحه سابقا.

أما الدراسة الثانية تغلب القاعدة على النص فهي ترى أن القاعدة هي الأولى والنص شاهد متغير بحسب المعيارية مم سيتم توضيحه في هذا الفصل.

فماذا نعني بالمعيارية ؟

وهل حقا كانت المعالم المعيارية تتضح سماتها في هذه الفترة بذات أم كان لهما معالم أخرى في الدرس اللغوي؟ .وما رأي الحاج صالح في ذاك؟

رأينا سابقا كيف يتم التدرج في الدراسة اللغوية من مرحلة التأسيس التي كانت عبارة عن دراسات مترامية الأطراف لم تتضح معالمها، إذ يعد هاجسها الوحيد صون اللغة والحفاظ على مكانتها لأنها من مكانة المجتمع، إلى مرحلة النمو الشامل والعميق التي تمثلت في الحدث العظيم وهو الشروع في السماع المنتظم والتدوين الواسع وظهور معالم النحو يليها مرحلة الانفجار أي انفجار النحو في تكليف المعاجم وما جاءت به من إبداع لم يرى مثله من قبل. في هذا يقول صالح الحاج: "فتمثلت هذه الفترة التي تبدأ بابن أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء فترة النمو الشامل والعميق للنحو بعد فترة التأسيس التي يمثلها أبوا الأسود وأصحابه الذين أخذ عنهم ابن أبي إسحاق وأبوا عمروا. وبمجيء الخليل وزملائه وتلميذه سيبويه انفجر هذا النحو انفجارا حقيقة لم يرى مثله وبسيبويه

ختمت فترة هذا التوسع العظيم ودخل النحو في عهد أخر لم يتوقف فيه الاجتهاد والإبداع. إلا أنه أخذ فيه اتجاه مغاير إلى حد ما للاتجاه السابق وذلك بتأثير خارجي نخص بذكر تأثير علماء الكلام، ثم بعد ثلاثة أجيال من النحاة (الأخفش والمازني والمبرد) بدأ منطق أرسطوا ينتشر ابتداء من مدينة بغداد وبدأت جميع العلوم الإسلامية تتأثر به بشكل جدي (إلا ما يحتاج إليه فيه) وحصل ذلك في زمان ابن السراج تلميذ المبرد"[1]. بذلك يكون قد شرح لنا الفترات التي مر بها الدرس اللغوي العربي القديم محدّدا الفترة التي بدأت فيها انحلال الدرس اللغوي متّخذا وجه مغايرة بسبب تأثير خارجي سواء من علماء الكلام وهم علماء دين يخوضون في قضايا دينية ويتوسعون فيها يخاطبون العقول لكن توسعهم هذا قد يخرجهم إلى الزندقة في كلام لا يغني من جوع يميلون إلى علماء الفلسفة التي اتّخذت مجراها أيضا فيما بعد فابتعدوا عن الظاهر إلى الباطن وخاضوا في قضايا فلسفية وكذلك الحال في الدرس اللغوي فمتدّ التيار إليه وأخرجه عن الميدان العلمي، فكان أول من تأثر بهذا التيار ابن السراج ويظهر لك جليا في مؤلفاته مثل كتاب أصول النحو.

فبدأت ظهور ملامح المعيارية في تلك القوانين التي استُخرجت من دراسة الواقع اللغوي القديم والحديث من طرف علماء القرن الرابع وما بعده إلى وقتنا الحالي، بسبب جمود الفكر العلمي ودخول المنطق وغزوه جميع الميادين.

إذ بحسب رأي الحاج صالح أنّ المعيارية الحقيقية كانت بعد القرن الرابع حيث كانت الدراسة عبارة عن شروح وتفاسير لا تمد بصلة للعلمية بسبب دخول الفلسفة اليونانية التي تعني بالعقل أكثر من الملاحظة والتجربة في هذا يقول تمام حسان: "لم تصبح دراسة اللغة ... دراسة للكيفية التي يتم بها الاشتقاق او التي يجري عليها التصريف، أو التي تسلكها التراكيب والجمل في ضم

[1]: الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص:24،25.

بعض الصيغ إلى بعض، ولكنها أصبحت الفن الذي يُمارسه اللغوي حين يجري الاشتقاق والتصريف، وتركيب الجمل بنفسه، وعندما يسنُّ المعايير للآخرين، وبهذا تم الخلط بين موقف المتكلم من اللغة وموقف الباحث منها"[1]. بهذا يؤكد لنا التغيُّر في الوضع اللغوي بعد أن كان دراسة للكيفية التي يتم فيها الاشتقاق وما يجري في التصريف وما تملكه التراكيب والجمل في الاستعمال اللغوي، فقد أصبحت فن يمارس من طرف اللغوي يتلاعب به حسب ذوقه ورأيته، ويضع أحكاما تفرض غلى اللغة، فأصبح الوضع الذي ألا إليه النحو العربي نحوا معياريا متمثلا في تلك القواعد التي تفرض معيار لغوي معين على الدارس والمتعلم وحتى المعلم ذاته، فظهر بذلك مصطلح القاعدة النحوية أو كما تسمى بالأحكام المعيارية سواء كان ذلك بتأثير مباشر أو غير مباشر من الفلسفة اليونانية وحتى الغرب في وقتنا الحالي فيما يخص ما جاء به البنيويون (اللسانيين الغرب بصفة عامة ومنهاجها)

فما هي الأحكام المعيارية التي يقصدونها هنا؟ ولما اعتُبرت قواعد؟

ثمّ سنأخذ بعض أراء العلماء في هذا لنرى رأيهم للمعيارية في النحو وأين تكمل تلك المعايير أي المأخذ الذي أخذت علينا ونعرضها ثم نرى موقف الحاج صالح في ذلك النقد الموجه إلينا وكيف تم تفنيده.

[1]: ، تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص28.

المبحث الأول: تعريف بمصطلح المعيارية

1. تعريف المعيارية:

أ: لغة:

ورد في تعريف المَعيارية في عدة معاجم لغوية كلها بمعنى العيارُ والميزان والمكيال فهي كلمة مشتقة من معايرة أو ما عايرت به المعايير لحملها نفس المعنى.

فهذا ابن منظور يقول:"*وعير الدينار: وازن به أخر، وعيّر الميزان والمكيال، وعاورهما، عاير بينهما معاير وعيارا: قدرهما ونظر ما بينهما، ذكر ذلك أبو الجراج في باب ما خالفت العامة فيه لغة العرب. ويقال: فُلان يُعايِر فلان ويُكايِلُه أي يُسامِيه ويُفاخِره...والمِعيارْ من المَكايْيل: ما عُيِّر.

قال اللَيث: العيار ما عايرت به المكاييل، فالعِيّار صَحيح تام وافٍ، تقول عايرت به أي سويته وهو العيار والمعيار. يقال: عايروا بين مكاييلكم وموازِينَكم، وهو فَاعِلوا من العيار ولا تقُل: عيروا (لأنه من المعايرة)"[1] فالمعيار أن تنظر بين الشيئين وتناظر بينهما لذلك عدّوا تلك المناظرات الشعرية التي كانت في المجالس ويوازنوا بين شعر وشعر من حسنه وقبيحة أنه من أعمال المعيارية كما أنها تعني المفاخرة بين الشيئين فهي كالميزان تعبر جوهر الشيء كما أنه عيار يعطي قيمة الشيء كمكيال يعطيك وزن الكيل.

*وذهب إلى ذلك كتاب العين: "العيار: ما عاير بيه المَكايْيْل، والعِيار صحيح وأخر تام. عايرته. أي سوّيته عليه فهو المعيار والعيار، وعيّرتُ الدَنانِيَر تعييرا، إذا ألقيتُ دينارا فتوازن به دينارا،

[1]: ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، ط1، ت: عبد الله الكبير واخرون، مادة (ع ى ر).

دينارًا. والعِيّار والمِعيار لا يقال إلا في الكيْل والوَزن".[1] نجده نفس التعريف السابق ولا يختلف عليه فهو من الكيل والميزان، فقد كان المعيار سابقا يستعمل في هاتين المعاملتين.

*ونجد عبد القادر الرازي يقول:"... ويسمَّى الأسد عيارا لمجيئه وذهابه في مَطلَب صيده ورجل عيارٌ أي كثير التطواف والحركةِ ذكيٌ..."[2] فهو يرى أن دوران الأسد في الميدان والإحاطة به من المعايرة مثله مثل الرجل كثير التطواف فهو كالعيّار بذكائه وبكثرة تجوّله يستطيع أن يعيّر لك المكان بتفاصيله لذلك سمي عيارا.

إذًا المعيارية في اللغة ما جاءت تحت معنى الميزان والمكيال، أُخذت (اشتقت) من معاملاتهم في معايير الدنانير والمكاييل لحملها نفس المعنى ومنها جاء مصطلح القياس في المقاس أن تقاس شيء بشيء.

ب: اصطلاحا:

ورد تعريف المنهج المعياري عند إسماعيل عمايرة في أكثر من موضع إذ يقول أن:"المعيارية ذلك المنهج الذي سار عليه النحو العربي القديم ما يزال النحو المدرسي العربي يسير عليه، ويقصد به تحديد الأنماط اللغوية المستعملة والقواعد التي تضبط صحة الكلام، وتحفظ اللغة ملحوظة ومكتوبة"[3] فيقصد في تعريفه أن المعيارية في منهج الذي سار عليه النحو العربي ولا يعني بذلك أن الدراسة اللغوية لها لعلاقة بهذا فتختلف الدراسة اللغوية عن الدراسة النحوية فالدراسة النحوية هي

[1]: عبد الحميد حمداوي، كتاب العين (مرتبا على حروف المعجم)، تص: خليل بن احمد الفراهيدي، تح: د: عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت، لبنان، 2003م.-1424هـ،دار الكتب العلمية، ص253.

[2]: محمد أبي بكر بن عبد القادر الرازي، كتاب مختار الصحاح، دائرة المعاجم مكتبة لبنان-بيروت، ص: 194،195.

[3]: فاتح فالح سليمان، إسماعيل عمايرة المستشرقون والمناهج اللغوية، مجلة كلية التربية أ.م. د: على حسن الألفي، العدد الثاني والعشرون، ص56.

التي بنظرهم تثبت على المعيارية وانتهجت طريقها من خلال تقاريره وتعليلاته وحدوده وما إلى ذلك من طرق جعلته يتسم بالمعيارية .

(وهل هذا حقا رأي الحاج صالح فيه_ سنراه فيما بعد_ أم له وجهة نظر أخرى؟)

ويتسم هذا المنهج ويأخذ ركيزته في الدراسة العربية الحالية بأنماط اللغوية وقواعدها التي تدرس حاليا، كما أنه يحفظ اللغة ويصونها من الزوال سواء ملفوظة أو مكتوبة وهذا حقا ما بنيت عليه الدراسة النحوية. ويقول في موقع اخر: "وهي المنهج الذي سار عليه علماء التراث في تقعيد اللغة، وعُرفَ باسم المعيارية لأنه يرمي إلى الحفاظ على معايير الصواب في اللغة، برصد قواعدها واستعمالاتها"[1] فهو منهج النحاة في تقعيد اللغة بفرض قواعد وحدود لها منطلقين من الاستعمال اللغوي محاولين إخراج تلك المعايير في قوالب وصياغتها حتى تحافظ على اللغة كما هي، متخذين من الصواب اللغوي مبدأ فمن وافق سلم ومن عارض خالف.

"فالمعيارية منهج يقيم على الصواب والخطأ، منهج يعمل على وضع قواعد النحوية واللغوية وفق المعايير والموازين، وقد أسماه الوصفيون بالمنهج التقليدي كونه يسير على نهج القدماء، وهو المنهج الذي يقيس القواعد النحوية واللغوية وقد استعمل الدكتور محمود فهمي حجازي لفظة المعيارية في النحو ولم يستعمل لفظ منهج، فقد أطلق على المعيارية في النحو اسم النحو التعليمي أو المعيارية دون استعمال كلمة منهج."[2]، فكما قلنا سابقا فهو المنهج الذي يقوم عليه تصويب

[1]: فاتح فالح سليمان، إسماعيل عمايرة المستشرقون والمناهج اللغوية، مجلة كلية التربية أ.م. د: على حسن الألفي، العدد الثاني والعشرون، ص79.

[2]: محمد الطاف، المعيارية في التراث النحوي وعلم اللغة والحديث، دراسة في المنهج المعياري في ضوء التوليدية التحويلية، منتدى الايوان اللغوي، ص1.

الكلام أو تخطئته، كما يقوم بوضع قواعد نحوية ولغوية ويسمونه بالمنهج التقليدي لأنه المنهج الذي سار عليه واضعو النحو واللغة، كما أنه بعد وضع القواعد يقوم بعملية القياس عليها.

وفي تعريف محمد فهمي الحجازي نجده يستعمل كلمة معيارية بدل من المنهج المعياري لأنه يعني بها النحو التعليمي وهذا ما آلا إليه الدرس اللغوي حتى أصبح معيارا بدل وصفي لأنهم أعملوا العقل في دراسة الظواهر ولجئوا على تفكيكها ودراستها من ناحية أخرى خارج نطاق المشاهدة العلمية.

وفي هذا يقول علي زوين في تعريفه للمنهج المعياري: المنهج المعياري يقوم "على رفض القاعدة أي يبدأ بالكليات وينتهي بالجزئيات ويعتمد في ذلك على معيار الصواب والخطأ وقد غلبت هذه الدراسة على البحوث العربية التي قامت بعد القرن الرابع هجري، فصارت الاتجاه السائد في النحو"[1] فهو يحلل ويعلل معتمد على المعيار الصواب والخطأ في عملية دراستهم للمادة اللغوية، ظهر بعد القرن الرابع الذي تغير فيه طريقة الدراسة وساد المنطق وتداخل مع الدراسة النحوية.

إذ: المنهج المعياري وكما ولاحظنا سابقا يقوم على مبدأ الصواب والخطأ في تحليلاته ينطلق من الكل إلى الجزء فيستخرج مقاييس مستخرجة بواسطة وسائل عقلية منتهجة مبدأ الحفاظ على اللغة وصياغتها برصد القواعد المستنبطة من الاستعمال اللغوي.

[1]: علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط1، بغداد، 1986، دار شؤون الثقافة العامة، ص23.

المبحث الثاني: ملامح المنهج المعياري وتجلياته في النحو العربي

I. ملامح المعيارية في النحو العربي:

لاحت في الأفق ملامح صياغة جديدة للدراسة فاتخذت بذلك طريق أخر يسوده التفريعات والتأويلات وتلك الاختلافات في التقسيمات والأصول وما يدخل في باب ذا أو ذاك، وما إلى ذلك من تحليلات باستثناء بقاءهم على الخط العلمي السابق منطلقين منه ومعتمدين عليه في الوضع ويجرون مجراه غير أنّهم غيروا منهج الدراسة وخرجوا عن الأصل، ربما يرجع ذلك لتأثّرهم وولعهم بالفلسفة واقتباسهم منها، أكثر من ذلك انزياحهم عن الواقع اللغوي وإدراج واقع غيره وإسقاطه على لغتهم ممّا ترتب البعد الكلي عن العلمية، وأصبحت أول بوادر ملامح المعيارية في العقل العربي بطريقة تفكيرهم ونظرتهم للأشياء البعيدة كل البعد عن فهم ما ابتدعه النحاة وألّفوه ليصبح غير معروف لهم وهذا ما يُراء لنا في واقعنا الحاضر المتمثل في صعوبة فهم النحو الأولي وظهور شروح ومتون وتيسير لا تتعدّ المعرفة الحقيقة ممّا يؤكد الركود والجمود الحاصل في النحو.

يقول الحاج صالح: "فإن ولوع أكثرهم بعد القرن الرابع بذلك بل واستهتارهم به واحتقارهم بالتالي أو عدم فهمهم الحد الإجرائي العربي العلمي (لا التعليمي فقط) ترتب عليه تراجع بل وتقهقر حقيقي بالإضافة إلى ما كان قد ابتدعه النحاة الأولون من تحديد المجرى"[1]، فجعلوا النحو يميل للتعليمية أكثر مما جعله يتراجع ويتقهقر مركّزين على التيسير النحوي ضانين أنه الطريق الأنسب مبتعدين عن الشمولية والعلمية مُعتمدين على الشروح العقلية مسبّبين ظهور التفسيرات الخارجية عن التفسيرات الأولية والتحليلات الذاتية بسبب انتشار حلقات الدراسة الفلسفية اليونانية وخاصة المنطق

[1]: الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص: 88.

في الربع الأخير من القرن الثالث انتشارا واسعا، حيث حصل ذلك بالفعل في زمن الخليفة العباس المعتضد بالله، حسب قول الحاج صالح، ويظهر تأثير المنطق واضحا في كلامهم من خلال شهادة الزجاجي على هذا الواقع حيث يقول في كلامه عن تحديد الاسم: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا خبر الفاعل والمفعول هذا حد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وإنما قلنا في كلام العرب لأن له نقصد وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه حدا خارجًا عن الأوضاع النحو فقالوا الاسم صوت موضوع دال باتفاق على المعنى غير مقرون بزمان"[1]، بذلك يكون الزجاجي وضح لنا تلك النقلة في الدراسة من الحد الداخل في مقاييس النحو إلى الحد الخارج عنها إلى تفسيرات فلسفية بمصطلحات فلسفية تبعدنا عن المعنى الحقيقي وتدخلنا في تعرجات فلسفية بمفاهيمها وتقسيماتها إلى حد الوقوف على الطلل الأثرية (الدراسات اللغوية السابقة). فغيّر مسار الدراسة بدخول المفاهيم الفلسفية كتفريع والتبويب والتصنيف وهذا من ملامح المعيارية بحسب رأي الناقدين للنحو العربي مستدلين بمؤلفات ابن السراج وما بعده التي تختلف عما جاء قبله يقول الحاج صالح: "وتأثر ابن السراج هذا بالمنطق واضح جدا في كتابه (الأصول) ويظهر ذلك في البحوث إلى مفهومي الجنس والنوع"[2]. فهذان المفهومان لم يسبق أن تمّ التطرق لهما لأنهما يعدان من العمليات العقلية التي لم تستنبط من الواقع المشاهد فالتصنيف من ملامح المعيارية إذ يقول الحاج صالح: "أما التصنيف لوحدات اللغة فالأول مرة يلجأ نحوي بكثافة إلى التصنيف المبني على القسمة بالإدراج: الأنواع من الجنس"[3] إلى جانب تلك التعريفات التي لا تمد بصلة لتّعريف الظاهري وركنِهم لصفاتٍ تدخل على الشيء، دون الإلمام بجميعها أدّهم للوقوع في الاختلاف بين حد الشيء كشيء في ذاته وبين الحد لمولد الشيء، فالأولون كانوا يعطون تعريف

[1]: الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص81.

[2]: نفسه، ص249.

[3]: نفسه، ص82.

لشيء بمفهومه الإجرائي ثم يتلون عليك مكان يطرأ عليه من زيادة أو نقصان ممّا دل على نظرتهم الثاقبة وملاحظاتهم الدقيقة كما أوْردْنا سابقا في فصل الوصفية في التعريف (بال) والإضافة والوصف وغيرهم.

فهذا ابن يعيش يعطي خصائص الاسم فحدّه بذلك عن إمكانية التجديد في البحث حيث يقول:

"أما خصائص (الاسم).... وهي لوازمه المختصة دون غيره فهي لذلك من علاماته.... ألا ترى أن لو قدرنا انتقاء الحدث أو الزمان لبطلت حقيقة الفعل.... ألا ترى أن فعل الأمر والنهي لا يحسن دخول الشيء مما ذكرنا عليها مع ذلك أفعال"[1]، فاهتموا بالصفات التي تدخل على الشيء دون غيرها وهي نظرة ناقصة فغلبت عليهم التصورات والتأملات الفلسفية فابتعدوا عن الصياغة والعمل الذهني الذي يداري الدراسة الرياضية والصيغ التركيبية أي كل ما هو إجرائي، فاختفى المعنى النحوي لها وهو التعريف الذي يحد بحدود واضحة إلى التعريف المفهوم الذي يحدد الصفات التي يتميز بها عن غيره، فتغيرت معنى كلمة حد بعد سيبويه.

كما نجد أيضا ابن السراج في تحديده الاسم بأنه: "ما دل على معنى وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص"[2]، فيعد تعريف خطأ بحسب الحاج صالح لأنه ليس جامع للحد بل مانع لما يمكن أن يظهر وتكشفه الدراسات الموالية ، وحتى أنّه مانع لما يمكن أن يدخل من الأمثلة الواقعية، فنظرته ناقصة. كما تظهر لنا ملامح المعيارية في تلك الترتيبات التي أجراها على الأبواب يقابلها مصطلح **التصنيف** وتعني تلك التقسيمات والترتيبات التي تندرج تحت أنواع معينة، متتبّعين القسمة الأرسطية من الجنس في تحديدهم لوحدات اللغة وما يندرج تحت أي تقسيم جاء في تلك الفترة نأخذ

[1]: الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص129.

[2]: نفسه، ص131.

مثال تصنيف الأنواع والأفعال من حيث اللفظ والمعنى فيما عرفه الحاج صالح في كتابه: يقول: حيث نجدهم قسموا الفعل إلى:[1]

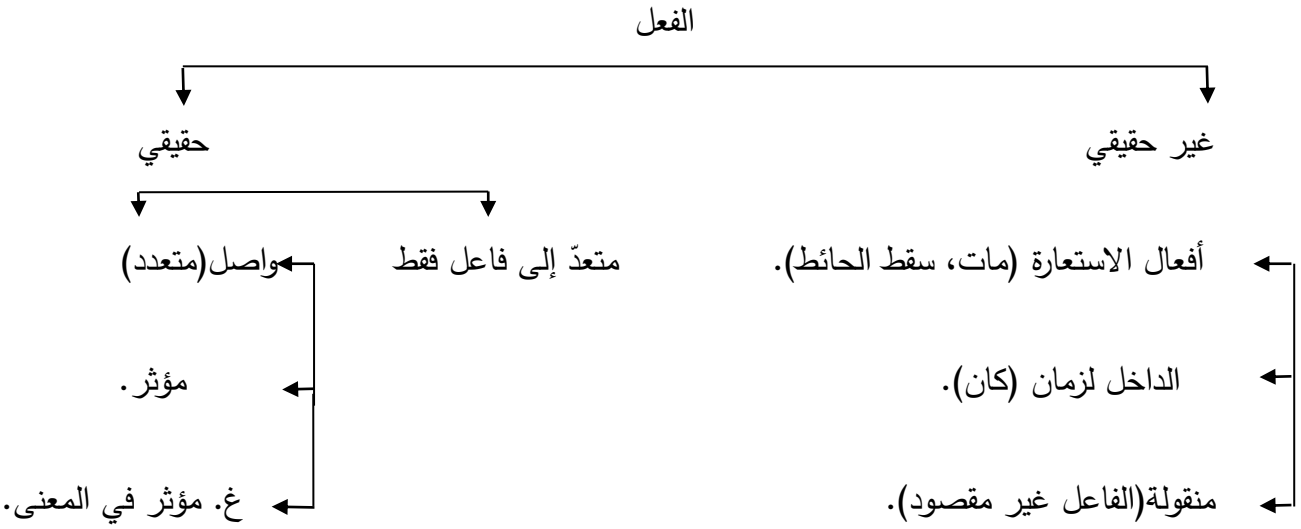

فلا يخفى علينا في تلك المصطلحات المستعملة في تصنيفهم لأنواع الأفعال (غير حقيقي، حقيقي، أفعال مستعارة، مؤثر...) تمثل مصطلحات فلسفية لاعلاقة لها بالعرب ولا وجود لهما في قواميسهم الاستعمالية، فتعد مصطلحات مصطنعة عقليا أو بالأحرى من الفلسفة اليونانية، حتى أن هذا التصنيف ليس من عمل المنهج الوصفي العلمي الموضوعي، ففي تقسيمهم للفعل ل(حقيقي وغير حقيقي) يأخذنا ذلك لتلك التحليلات الميتافيزيقية بما فيها معنى المعنى (الذي ظهر فيما بعد في البلاغة العربي) أو ما يكمن وراء الكلمة، كل هذا يدخل في التصنيف التدريجي وبمفهومي هو: ادراج الشيء العلمي الواقعي بشيء فلسفي معنوي فتداخلت الدراسة بما هو ظاهر إلى ما هو باطني (وراء الطبيعة كما يسميها الفلاسفة).

كما نجد من المأخذ التي أخذت علينا **الأسلوب التقريري** الذي عدّوه أسلوب معياري لأنه يقوم بتقرير الحقائق بطريقة عقلية ويقوم بإصدار الأحكام المعيارية على أساس الصواب والخطأ في هذا

[1]: الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص84.

يقول الفلاسفة الإيجابيون: "مما هو كائن لا نستطيع أن نستنتج ما سيكون إلا بشيئين من المغالطة"[1] فلا يمكن أن تقرر وتبدي رأيك في ظاهرة لا تظهر إلا وكانت وجهة نظرك تسودها شيء من المغالطة، وهذا ينطبق أكثر في تلك الأبواب التي وضعوها وجعلوها أحكاما لا يخرج عليها النحو مما جعل البعض يحكم على النحو العربي بأنه معياري لأنها تعد تقسيمات عقلية أكثر منها واقعية ممثلين بباب الاستقامة من الأحكام والإحالة ممّا صنّفه سيبويه.

لكن لعبد الرحمن الحاج صالح نظرة أخر مفنّدًا ومبرهنًا بها ذلك الزعم الخاطئ فهو يرى أن الأسلوب التقريري يدخل في مجال الظواهر اللغوية من ناحية أنها ذات منهج علمي وليس فلسفي منطقي، في هذا كما أنّه إن لم تكن تلك الأحكام التقريرية وصفًا فتكون بذلك مرجع لمعرفة مواقع الصواب والخطأ في كلامهم للمتعلمين وذلك بفحص الواقع لتنبّه لمواقع الصواب والخطأ والتتبع الجيد والسمع المرهف، في هذا يقول: "ولا يكون ذلك إلا بتثبيت سابق ووصف سابق سيكون هو أساس الحكم التقريري"[2] بذلك لم تخرج قوانينهم من قوالب الوصف الموضوعي بعد.

كما نجدهم جعلوا **اللزوم والاستمرار**: من المعايير التي تدخل في النحو فقد عدوا الثبوت والاستمرارية القاعدة نحوية ثابتة فهي لا تتغير ومثاله قول سيبويه: "أما المفاعلة فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم الاستفعال استفعلت"[3] فهو هنا يلزم أن يأتي كل فعل على وزن فاعل بمصدره على وزن مفاعله أي يلزمون هنا أن يكون الفرد ضمن الهيئة التي حددوها، فهنا اللزوم يكون كقانون يقتضي تعميمه على كل ما يكون وهذا ما يعنون به الإطراء في الباب والقياس.

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص250.

[2] : نفسه، ص253.

[3]: نفسه، ص188.

وأيضا يظهر اللزوم في قول الخليل: " كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا"[1] إذ يجعل النداء مرفوعا مطلقا غير قابل لنصب أو الجر مثلا، مما يعد كقاعدة ثابتة لا تتغير إذ يقول الحاج صالح: "فإن هذا هو عبارة قبل كل شيء عن قانون من قوانين اللغة"[2]، كأنه قانون فرضته اللغة على الاستعمال.

حتّى في هذا للحاج صالح رأي أخر فهو يرى أنّ "الوصف العلمي يتناول أيضا العلاقة المتكررة في المكان والزّمان وهي قوانين علمية، فاستمرار الحادث بدون تخلف لمدة طويلة وفي كثير من مكان يغلب على الظن أنّه سوف يستمر، فالقانون العلمي احتمالي بهاذ المعنى"[3] فتلك القوانين التي استنّبطها النحاة تتوافق والمنهج الصحيح فهي حقيقة علمية مستنّبط من الواقع المشاهد فبالنسبة له الحد هو تسلسل الأحداث وتعاقبها وتكرارها في الظاهر ممّا يدخل في ذلك الظن، يقول الحاج صالح: "الحد النّحوي لا يختلف عن هذا القانون من حيث احتمال استمرار التلازم، وقد استدلّا على ذلك النحاة الأولون واختبروا حدودهم وهي أقييساتهم بالنزول إلى الميدان مرارا... وقولهم: هذا لزوم لا ينكسر يدل على ذلك"[4] فتتّضح حدود اللغة من زمن أبي عمرو بن العلاء إلى زمن سيبويه في تصفحهم واستقرائهم لمعطيات اللغة إلى ضبط تلك الأصول.

وأيضا نجد **التأويل** الذي هو التغير و التبديل والبحث عما وراء السطور، فهو بذلك يقلب الحقائق لذلك عدوة من المنهج المعياري لأن تناولهم للأمثلة لم يكن تناولا علميا لدراستها و بيان خواصها للوصول إلى النتيجة بل هو مثل أخواته من تصنيف و تقرير واللزوم والاستمرار وحتى الاصطلاح

[1]: الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص188

[2]: نفسه، ص198.

[3] : نفسه، ص250.

[4] : نفسه.

مما يدخل في التعاريف لجعلهم نوعا من التمارين الذهنية فأصبح تناول اللغة يفرض المقاييس على الأمثلة أي القاعدة على المادة، فمضمون تأويل البحث عن الباطن خلف الظاهر واختلاف حروف مادة الكلمة و صيغ لكلمات و جمل كاملة"[1] فبحث بذلك عن المعنى الباطني الفلسفي القائم على الفروض والفنون فأغرقوا النصوص بتأويل بعيدين عن الدراسة الحسية مستقرين على الحدس والتخمين فكانت نتيجتهم غير موضوعية لأنها مبنية على رأى عقلية وليست واقعية. كما نجد التأويل يقابله مصطلح التقدير الذي يعمل على الخيال، في هذا يقول: إن التقدير يعمل في الخيال واللغة واقع منطوق يدرس، وقد اختار النحاة الجانب الأول فطبقوه ما شاء لهم الخيال التطبيق، مع أنه لا يتفق مع واقع اللغة[2] لأنه يعطي آراء ظنية تخرج عن الصورة اللفظية للغة، و من مظاهره في النحو نجد التأويل يظهر في أربعة أمور وهي: (الحذف، الاستتار، صوغ المصدر، التقدير في الجمل والمفردات) وسنضرب مثال عن الحذف.

فالحذف: يعد من مظاهر التأويل كما يمكن أن نعتبره أهم مظاهر إذ يكترث في تحليلهم لمواقع اللغة مثاله حذف الجمل الفعلية والاسمية في حذف الجمل الفعلية لدينا.فمثلا: "في القسم: مثل والله لفعلت وأصله: اقسم بالله في حذف الجمل من الخبر المقصود الخبرية نحو قولك (خير مقدم) أي قدمت خير مقدم."[3]فهم بذلك قاموا بتأويل المثال (الشاهد) بحسب حدسهم وفهمهم له مما يجعل لكل شخص حدس خاص به لمفهوم الشاهد فيستطيع لذا التأويل بحسب فهمه للمادة ورأيته لها.

[1]: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن المضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص:181.
[2]: نفسه، ص183.
[3]: محمد عيد، أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن المضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص163.

وفي المثال حذف الاسم لدينا: في المبتدأ والخبر: وذلك كثير كقوله تعالى: "لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ" و " وطاعة وقول معروف"[1] فقدروا المحذوف في المثال الثاني بالخبر الذي تم حذفه جاعلين بذلك تحاليلهم مبنية على واقع عقلي افتراضي.

فيظهر من هذا كله أن البحث عند النحاة كان يقوم على العمليات العقلية فيصطنع آراء افتراضية لا تخرج بنتيجة علمية فتطرقوا إلى دراسة قائمة على الوصفية.

لكن في نظر الحاج صالح حتّى الوصف ويخضع للعقل وهذا لا يخالف علم النحو الذي له جانبان وصفي تفسيري يخص اللغة من حيث أنها استعمال لنظام من أدلّة المتواضع عليها وهي ظواهر والاستعمال ظواهر وللنحو العلمي جانب أخر هو ضبط الدقيق لهذا النظام من حيث أنه متواضع عليه لا بالوصف له كظاهرة بل بالتحديد التقريري لحدود اللغة وضوابطها كما يقتضيه نظام اللغة وبنيتها ووظيفته سليما بمعنى أن يكون عاري مما ليس منه.

فغرض النحو هما غرضان صريحان: "أحدهما تطبيقي وهو تمكين متعلم العربية من استعمال الأصول النحوية التي أثبتها النحو. والثاني نظري وهو زيادة على استنباط المثل والحدود تفسير لبنى اللغة ومجاريها وكيفية انتظامها واكتشاف أسرارها وتوجيه كل ما شاذ عن حدودها "[2]، وهذا هو الأساس الذي بنى عليه النحو وفق مراحله.

بعد ذلك لنا استعراض لبعض **أراء العلماء في رأيتهم للأحكام المعيارية و أين تظهر في الدرس اللغوي:**

منها تقسيم ابن هشام للحكم المعياري وابن جني وأين تظهر المعايير عند تمام حسان.

[1]: نفسه، ص164.

[2] : نفسه، ص335.

حيث نجد ابن هشام قسم المعايير من خلال الألفاظ التي تدل على الأحكام النحوية نوجزها فيما يلي:

"**معيار الصحة اللغوية:**

* مستقيم: وينقسم إلى مستقيم حسن، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح.

* ومحال: وينقسم إلى: محال، ومحال كذب.

معيار مصدره: له نوعان:

* نوع ثبت استعماله عند العرب وهذا يقاس عليه.

* نوع ثبت بالقياس والاستنباط، فظاهر كلام النجاة أنه يجوز القياس عليه أيضا (وهذا ما يمد بصلة بالمعيار أكثر)

معيار طبيعته ووظيفته:

رخصة، غير رخصة.

معيار درجاته:

واجب، ممتنع، حسن، قبيح، خلاف الأول، جائزة على السواء، الضعيف"[1]

فجعلوا من هذه التقسيمات قواعد يغلبونها على النّص بالإتيان بها أولاً ثمّ التمثيل لها مثل قول سيبويه :"وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك قد زيدا رأيت، وكي زيد

[1]: حنان بنت أحمد الراجحي، الأحكام المعيارية والتقعيد النحوي ابن هشام، دراسة نظرية تطبيقية (حكم الراجح أنموذجا)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبان 1434هـ، يونيو 2013م، ص 192.

يأتيك وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فإن نقول: سوف اشرب ماء البحر أمس"[1] فجعلوا يضربون المثال لما يأتون به من قاعدة، أي يخلقون الأمثلة حسب ما يضعون فيسبقون الوضع (القاعدة) ثم يمثلون بأمثلة عقلية ولا تمد بصلة للواقع فلا يمكن أن يكونوا سمعوا مثلا في المجال قول قائل: "سوف أشرب ماء البحر أمس لأن هذا غير منطقي خارج عن التركيب الصحيح في ترتيب العناصر والمعنى، بذلك عدّوها معايير لأنها خرجت عن الأصل والموضوعية في وصف الظواهر إلى تفسيرات العقلية التي لا تمد بصلة للواقع المشاهد.

أما فيما يخص تقسيم ابن جني فهو يرى أن المعايير التي تظهر في احكامهم النحوية تتمثل في:"المطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، الكثير دونه، القليل دون الكثير والنادر أقل من القليل فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبا، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثيرة غالبا، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه، ذلك"[2] كأنه في الأخير يخبرنا بأن هذه التقسيمات هي المراتب التي خاض فيها العرب وأجروها مجراها فالحكم في الأصل يتمثل في معيارين أساسيين: هما معيار التحليلات النحوية وقواعدها ومعيار ما أثبتته أحد المدارس النحوية، وكلها تعد تحليلات مستنبطة من العمل دون الواقع.

من حيث نقدنا لتلك التقاسيم نجد عبد الرحمن الحاج صالح يُقر بأن تلك المأخذ التي تأخذ علينا لا إلينا هي مأخذ صحيحة فتعتبر أحكام ثابت لكن غير مقيدة، إذ يقول: "بأن وصفهم بالحسن والقبيح أو الجواز وعدم الجواز فليست أحكاما ذاتية أبدا ولا تحكمية بل هي جد موضوعيه لأنها صادرة من مشاهدتهم وتتبعهم للاستعمال الفعلي للناطقين أصحاب هذه اللغة السليقية، فكل حكم من هذا

[1] : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون ، ط:3، بالقاهرة، نشر:مكتبة الناخب، ج:1، ص: 25،26.

[2]: حنان بنت احمد الراجح،المصدر السابق، ص192.

مرجعه سلم الكثرة والقلّة الذي اعتمدوه"[1]، فالحكم هنا بالنسبة له حكم موضوعي يأتي على الحدود الكلامية للعرب.

_ فانعدما يكون الكلام أكثر من وجه ونظير يوصف الكثير منه بأنه عربي جيد.

_ إما إذا كان قليل أو لا يكاد يعرف مع خروجه من بابه يوصف بأنه قليل رديء أو قبيح وقد يكون الوحيد في الاستعمال فلا يقول إلا بما هو موجود.

_ أما الحكم بالمنع فيكون خارج عن الاستعمال أي لم يسمعوه من أي عربي موثوق في عروبته فيقلون بأنّه ليس من كلام العرب

_ أمّا الاستحسان والاستقباح فهو مطابق لموقف الناطقين أنفسهم بدليل قولهم (هذا من كلامهم)

_ أمّا فيما يخص رفضهم لبعض الشواهد فهو دائما لم يكن في كلامهم فهذا وحده المحكوم عليه بعدم الجواز.

_ أمّا القبيح فهو المخالف للقياس من لغتهم، مع امتناع كل العرب من استعماله.

_ أمّا المستكره فهو ما تركوه ورأوه في عدم إقبالهم عليه مما دعوه بالنكرة.

بذلك يكون عبد الرحمن الحاج صالح قد فسّر لنا كيف كانت نظرتهم لتلك الحدود فهي ليست كما يروها نقّاد المنهج العربي في كونها أحكام مطلقة بل هي فقط ما وافقت العرب وصاغت على شكل قوالب.

[1]: الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص248.

أما تمام حسان فيرى أن الأحكام المعيارية هي الأحكام التي يطلقها المتكلم وليس الباحث الذي عليه وصف النماذج ودراسة النصوص فهو في خدمة اللغة، فاللغة لدى المتكلم هي التي تخضع للمعيارية، فحسب تمام حسان المتكلم يقف موقف سليم يراعي فيه صحة الاستعمال لأن الاستعمال يعتبر تطبيق فهو يستعمل معايير معينة تتمثل في الأجهزة اللغوية التي تعد معايير من بين معاييرها الجهاز الصوتي في تحديدهم خروج الحروف من مخارجها الصحيحة فإتباع اللهجة الأصلية للمجتمع بتوافق الزمالة الاجتماعية وفي تطابق اللسان على أهل المجتمع. فهذه كلها معايير يلتزم بها المتكلم حددها العرف وجعلها كذلك حدودا للاتجاه الذي تسموا فيه اللغة على الاستعمال المفرد لها في المجتمع لذا فتمام حسان يقر بمعيارية المتكلم وينفي معيارية الباحث أي يقر بالمعيارية في الاستعمال ويقر بالمعيارية في القياس والتحليل ومستوى الصواب.

فالقياس: عنده يتمثل في تلك المقاييس المتغيرة بين شخص لآخر، فالشخص يقيس على ما سمعه أما في بعض الصيغ التي لم يسمعها فهو يماثل للمقاييس السابقة حتى ولو كانت تختلف عنهم في الصيغ خاصة من ناحية الذكر والمؤنث مثلا: مثل سماع طفل كلمة أحمر في المؤنث يجعلها أحمرة مماثل لما سمعه بدل من حمراء، أمل من ناحية الصيغ الصرفية لا يمكن اعتبار الصيغ التي وضعها العلماء أنها ملمة وجامعة لكل المقاييس، فتلك الجداول التي وضعت لتعليم الطلبة القياس بتمثيل المتشابه مم يجري مجراها وبتقسيمها على ثلاثية ورباعية. وما يدخل في بابها من أمثلة تعتبر حد ومعيار للقياس لأنها تحد من خلق مصطلحات جديدة أو إدراج مصطلح جديد لما ينتجه كل هر من تطور لغوي، كأنه يقدم نقدا لتلك المعايير التي وضعها النحاة ويجعلونها ثابتة، كما أن يرى أن القياس غير محلل لثقة ممثل للخلاف في الواقع بين البصرة والأسوة في بعض القضايا منها القياس في نعم وبئس وأفعال التعجب في عدها أسماء أو أفعال ولكل منها رأيه

الخاص واستشهاده الخاص فهو ينفي القياس ويفنده ويجعله خارج الدراسة اللغوية العلمية لأن منهج اللغة ينبغي أن يقوم على الاستقراء والوصف لا على القياس والمعيار.

وفيما يخص **التعليل:** نجدهم أكثروا من تعليل الظواهر حتى خرجوا عن اللزوم، ففي البداية كان التعليل صائب في الاستعمال محدود الأخذ به، "ولكن اللغويين منذ أواسط القرن الثالث أخذوا يفلسفون هذا التحليل وصارت العناية بأمر العلة أكثر اهتمام الدارسين وأصبحت المفضلة تقوم على مقدار ما يحس هذا اللغوي أو ذلك في صنعة التعليل"[1] فأخذوها كمنافسة بينهم يبدعون فيها وأكثرهم إبداعا أكثرهم إعتزازا به فخرجوا من طور التفسير إلى طور التعليل، " فجعلوا للتعليل أصولا وقواعد، فجعلوا العلل أربعا وعشرون عينوا لها ثماني مسالك وتسع طرق للقدح فيها"[2]، بذلك قدموا لأنفسهم عمل يشغلون به لكن دون فائدة لأن طبعه فلسفي أكثر منه علمي إذ نجد أرسطوا قسم العلل إلى المادية والفاعلية والصورية والذاتية وهذه أكثر العلل المعروفة عندها." فالتعليل ليس فقط ما ورد على ألسنتهم وما استنبط على أساس القواعد بل هو تلك الصنعة التي اتخذوها فصاروا يعللون أيضا لما يخرج من تلك القواعد وكأنما لا يوجد أسلوب ولا يوجد قاعدة دون علة".[3] إذ يعد من تصورات الباحث وليس من تصورات الناطقين فلم يَصدِف أن سمع منهم أو جاء في استعمالاتهم الخطابية. سنورد بذلك مثال لتوضيح أكثر إذ يقول ابن جني:"تقول العرب:(أعطيتك إذا سألتني وزرتك إذ شكرتني)، (فإذا) معمولة العطية والزياد وإذا عمل الفعل في ظرف زمنيا كان أو مكانيا، فإنه لا بد أن يكون واقعيا فيه، وليس العطية واقعة في وقت مسألة وإنما هي عقيبة لأن المسألة سبب العطية والسبب جارٍ مجرى العلة فيجب أن يتقدم المعمول والمسبب لكنه لما كانت

[1]: الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص372.

[2]: تمام حسان، اجتهادات لغوية، ط1، القاهرة، 2007، عالم الكتب، ص37.

[3]: ينظر، تمام حسان، كتاب اللغة بين المعيارية والوصفية، ص51.

العطية مسببة عن المسألة وواقعة على أثرها وتقارب وقتها، صار لذلك كأنها في وقت واحد، فهذا تجاوز في الزمان كما أن ذلك تجاوز في الإعراب"[1]، فنلاحظ هنا ذلك التعليل الذي يأخذ اللغوي في الكلام بإطالة دون فائدة والتفلسف، دون نتيجة، فحديثه هذا ذهني عميق لا يفيد شيء، في توضيح خصائص اللغة ووصفها لأنه يقوم على صنعة يتخذها الباحث وسيلة للخوض فيها معتمدين على العقل، "فتعليل النحاة الغائي أو(الثواني الثوالث) كما سماه ابن مضاء فلا يمكن ربطه بمجتمع ولا تقييده بعُرف لأنه يقوم على الصنعة ويعتمد على الذهن"[2] فهو كما قلنا لا علاقة له بدراسة الظواهر اللغوية بل هو طريقة في يد الباحث يتخذها لإعمال العقل والخوض فيها.

أما **مستوى الصواب:** فهو عنده مستوى الصواب اللغوي الاجتماعي أي العرف الاجتماعي فهو يرى أن: "العرف الاجتماعي أثبت من العرف الفني، وأكثر منه مقاومة للابتداع، نجد لغة الكلام العادي تفرض على المتكلم قوالب وطوابع تعبيرية خاصة أكثر مما تفرضه اللغة العلمية أو الأدبية"[3]، فنجده يميز بين لغتين لغة المجتمع ولغة العلم، بنظره لغة المجتمع لغة ثابتة بقوالبها غير خاضعة لتغيير بتغير الزمان، أما لغة العلم فهي لغة متغيرة لأنها لغة النخبة ولغة التطور التي يخضعها لتجدد والإبداع اصطلاحي والتعبير لما يوافق استمرارية التطور مثل لغة الفيزياء وحتى لغة الفن التي تتميز بإنشاء تعابير جديدة وخلق تراكيب جديدة ليتميز المقابل عن غيره، لذلك العرف الاجتماعي يتميز بالمعيارية، فمنها إن الموقف المقال يحتم عليك إتباع مقاييس المجتمع بما يوافق ذلك الموقف عكس الأديب، والعالم الذي يتماشى على تزايد الطلب على المصطلحات العلمية.

---

[1]: محمد عيدن، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط:4 القاهرة، 1410ه/1989م، عالم الكتب، ص146.

[2]: نفسه، ص147.

[3]: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 64.

فالسلوك اللغوي لدى الأول يقتضي الوضوح والمطابقة بأن يطابق لغة المخاطب له، بطريقة واضحة وفق مستويات لغوية للمخاطب أيضا.

أما السلوك اللغوي الثاني فيقتضي عنصر الجمال للأديب وعنصر الانسجام المنطقي للعالم وشتانا بين الأول والثاني، فالسلوك الأول هو مستوى الصواب الذي يحكمه العرف، يقول تمام حسان: "لكل لغة أو لهجة مستواها الصوابي الخاص، فلا بد لمن يريد التكلم بلغة أو لهجة أو يتعلم مطابقة جميع عناصر مستواها الصوابي، من أصوات ومفردات وصيغ وطرق تركيب جمل، وإشارات باليدين والوجه وأثناء الكلام وطرق استجابة لما يسمع"[1]، فالمعيارية هنا يلتزم المتكلم الداخلي بلغة المجتمع الداخل عليها هذا أريد أن أسأله سؤال: كيف يتعلم لغة الأجنبي عن لم يكن هذا الوضع لها من ناحية صياغة قواعد مبنية على الاستعمال وليس الاستعمال فقط يمثل المعيار إذ ليس من تقنية ووضعه في قوالب لا يتم هذا غلا عن طريق البحث الذي يهتدي إلى تلك المعايير من خلال ملاحظته واستنتاجه وما ثبت في عقله لكننا في موضع أخر نجد يقرر بهذا الأمر في قوله: قد يستمع المرء على كلام الآخرين، فيعرف من ملاحظته لهذا الكلام أن هؤلاء المتكلمين يراعون في كلامهم أمورا خاصة لا يحيدون عنها وأن عليه إن أراد الدخول في زمالة اللغوية أو استقبالها أن يراعي نفس هذه الأمور."[2] كأنه يقر ببعض الأمور المنهجية الوصفية هنا فكونه يرى أن المتكلم أو المتبع للغة ما يميز معاييرها من خلال الملاحظة والمشاركة (الخوض في الكلام) والتجربة بالاستماع مر هذا يعد من الجوانب العلمية، فكأنه متناقض في أفكاره أليس المتكلم هذا الذي يلاحظ ويسمع ليتبع معيارية المجتمع اللغوي ذاك سيصبح واحد منهم ويتبع معاييرهم عن طريق إتباع المنهج الوصفي في تحليله لتلك اللغة وفهمها فهي بالنسبة له ظاهرة لغوية استقراها

[1]: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص65.

[2]: نفسه، ص66.

وفهم قواعدها وأصبح يتبع منهجها فالمتكلم هذا ليس هو معيار اللغة إذ كأنّ اللغة في معيار نفسها أخضعت المتكلم لها.

ورأينا أنه يعتبر مستوى الصواب خاضع لتغيير فما يمكن أن يكون صوابا فالماضي يصبح خطأ في وقت لاحق ومثاله مصطلح السيارة التي كانت في الماضي تدل على قافلة ن البدو والرجل يسيرون وأصبحت تدل الآن على قافلة من البدو الرحل يسيرون وأصبحت لأن تدل على عربة حديدية تحمل أشخاص فالمعنى تغير فتغيره الدلالة، فكيف يجعل مستوى الصواب معيارا؟

وله كلام كثير في هذا الجانب سنتوقف هنا لكيلا نكثر ونجد أنفسنا خرجنا عن موضوعنا، فغايتنا التمثيل لبعض الآراء وإعطاء آراء بعض العلماء في رأيهم للمعيارية .

بعد أن عرضنا بعض الملامح المعيارية على المستوى النحوي والتي تتمثل في تلك التعريفات والتفسيرات والتصنيفات وفي أسلوبهم التقريري وفي اللزوم والاستمرار والتأويل، وعرضنا للآراء العلماء الخاص في استشعارهم لملامح المعيارية، فهذا تمام حسان يراها في المتكلم وسلوكه اللغوي الذي يمثل مستوى الصواب الاجتماعي عنده، كما يستظهرها في النحو في تلك الأعمال التي قام بها العرب من مقاييس وعلل، وابن جني وابن هشام يراها في تلك الأحكام المعيارية التي وجدوها في الدرس اللغوي مثل معايير الصحة اللغوية ومعايير الدرجات وفي المطرد والغالب وما إلى ذلك من أراء، بعد ذلك سنتطرق الآن إلى تجلياتها في الدراسة العربية.

II. تجليات المنهج المعياري لدى العرب:

1: في الدرس اللغوي:

سننطلق من القرن الثاني هجري أين توجد بعض العيوب التي تأتي علينا لا إلينا بحسب آراء بعض الناقدين للمنهج العربي القديم من حيث بداية ظهور معالم الدرس النحوي وانتشار الرحلات والتوسع في السماع ... كما أنّنا لا ننكر أن البدايات كانت وصفية بامتياز لذلك سنتخطّاها لنصل لملامح المعيارية.

فهذا كمال محمد بشر يرى أن من أسباب المعيارية ترد إلى: "الواقع الديني والتعليمي التي كانت وراء قيام الدراسة النحوية، فمنهج الدراسة النحوية في رأيه، كان منهجا تعليميا في الأساس وعلماء العربية كانوا معنيين بتوجيه الناس نحو الصحيح وغير الصحيح من قواعد اللغة، ومهتمين بتخليص اللغة من (الشوائب) و(الشواذ) قصد المحافظة عليها وصياغتها من التحريف[1] فالمعيار الأول بالنسبة لهم هو معيار اللغة فدراستهم للغة كانت دراسة نفعية انتفاعية بقصد الحفاظ عليها وفهمها مثل دراسة الهنود لكتابهم الفيدا، فبرأيهم كل ماله هدف انتفاعي من البحوث فليس يعلم[2] فالواقع الديني هو الذي فرض ذلك إن لم يدرسوا اللغة في ذاتها بل اتخذوها كمصدر لمنفعتهم ورقي مجتمعهم.

[1]: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي"دراسة النشاط اللساني العربي"، منتدى سور الأزبكية، القاهرة، 2004، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ص69.

[2]: الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص247.

كما نجد أنيس فريحة يرى أن الطابع المعيارية في النحو "يرقد إلى أسباب دينية وسياسية وأن هذا الطابع فرضه وضع اللغة العربية ومنزلتها"[1] وهذا ما ذهب إليه الرأي السابق في كون اللغة درست لأسباب دينية وسياسية وهذا الطابع معياري وليس علمي لأن الدراسة نشأة بحسب فرض وضع اللغة العربية ومنزلتها التي قضت أن يسيج حوله بسياج من الأحكام والقواعد الشديدة"[2] أي جعلت الدرس يبني على أحكامها الاجتماعية في تحديدهم لمعيار اللغة وهو الفصحى لغة القرآن.

كذلك تتجلى المعيارية في تلك الحدود الزمنية والمكانية فوضعوا حدودا زمنية للفترة التي يمكن أن يستشهدوا منها المتمثلة في حدود الفصاحة التي حددوها بالقرون الأربعة الأولى للهجري أي قبل دخول الأعاجم واختلاطهم مع العرب هذا من جانب أخذهم للغة أما من ناحية استشهادهم فحددوا شروط الأخذ بها فليست لها شواهد قابلة للأخذ، فهذا الشعر قسموه على طبقات تتمثل في الجاهليون الثالثة تأخذ بصحة الاستشهاد ولهذا الأخير حدود أيضا سنذكرها فيما بعد، أما في الاستشهاد بشعر نجدهم "أوقفوا الاستشهاد به أوسط القرن الثاني، وإبراهيم بن هرمة أخر من يستشهد بشعره"[3]، فيجب أن يكون الراوي نصيح وواثق من عروبيته، كما يجب أن يكون من يثقون في شهادته وجعلوه يدرسونه من كل النواحي حتى يأخذ بشهادته فيمكثون معه كما عاهدوا إلى أن يكونوا من أحد القبائل التي حددوها فيما يمكن الاخذ منها بذلك جعلوا حدود مكانية أيضا يقول محمد حسين ال ياسين: "وبعد أن استقروا أي اللغويتين بعد أبي عمر بن علاء على صحة استشهادها بشعر الطبقة الثالثة من الناحية النظرية، عمد اللغويين على مراجعة أشعار هذه الطبق للوقوف على بداوة هذا الشعر وحضارة ذلك، لأن البداوة كانت شرطا من شروط ما يحتاج به من

[1]: فاطمة الهاشمي بكوش. نشأة الدرس اللساني العربي"دراسة النشاط اللساني العربي"، منتدى سور الأزبكية، القاهرة، 2004، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ص69

[2] : نفسه.

[3]: آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص358.

شعر"[1] بذلك جعلوا البداوة معيارا للأخذ بسبب تمركزهم في المناطق الخارجية التي يصعب الوصول إليها وليست في المناطق الداخلية التي تعج بتبادلات التجارة وخطب تلاقي كل الثقافات فاستدعى ذلك وضع حدود لهجة واستبعادهم الأمم التي جاوزت العجم عن الدرس اللغوي وحتى بعض قبائل الحجاز وذلك لاشتمالها على ألفاظ داخلية.

كما نجد حدودهم الموضوعية أيضا في القران الذي جعلوه دستور العرب منه أخذت الدراسة وإليه تعود فهو المنطلق والملجأ، كما نجد البصريين وضعوا حدا في عدم الاستشهاد بالحديث وذلك لأسباب عدة.

فيختلف الحد من مدرسة لمدرسة ومن باحث لباحث ليدخل في نمط الدراسة وموقف الباحث ومقامه من البحث وما إلى ذلك من أمور تلزم أن يسير عليها البحث وليس البحث هو الذي يلزمها أن تخضع له بذلك نغلق المرحلة هذي لننتقل إلى المرحلة الموالية من الدرس حين بدأت بوادره في التّكون ومكشف أين تكمل تلك الظاهرة المعيارية فيه.

2: في نشأة النحو العربي:

من مظاهر وتجليات المعيارية في النحو العربي خاصة بعد اكتمال ظهور علم النحو تصْدف في تلك الدراسة التي تميّز بها العرب عن غيرهم المتمثلة في ظاهرة الإعراب الذي يحددها العامل فهو الفكرة الأساسية في النظرية "إذ ترتبط نظرية العامل ارتباطا مباشر بظاهرة الإعراب في اللغة العربية فهي لا تعدو أن تكون رصدًا للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب"[2]فلغة العربية لغة معربة والأعراب مُلتسقا بها لكونه الوسيلة التعبيرية التي توصل المفهوم الأدق، والعامل هو الظاهرة

[1]: آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص358.

[2] : محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، نشر: الناشر الأطلسي، ط:2، الرباط، 1983/2/1، ص131.

التي تدرك من خلال التغيرات ولوحدات داخل الجمل، لكن تفسيرهم إياه وتحليلهم لسبب والمسبب جعله مظهر فلسفي خارج عن نطاق الظاهري فخرجوا لنا بفكرة لكل معمول عامل قام بالعمل فيه ولكل عامل معمولا عُمِل عليه، ممّا جعله يخرج عن الدرس العربي الأصيل فهو حسب رأي بعض العلماء نتيجة التأثّر أو الاقتباس من الفلسفة اليونانية أو عن طريق السريانية، وتبنّى هذه الفكرة، مازن المبارك "إذ اعتبر الإعمال ناتجا عن علة التي هي أثر فلسفي في النحو العربي"[1] فعدوه بذلك من قواعدهم النحوية ومن ملزمات التي يجب الأخذ بها في التحليل باعتبار كما قلنا سابقا دخول النحو فالمنطق الذهني البعيد عن الظاهرة. إذ يقول محمد عيد: "إذ أعتبر النحاة العامل شخصية لها اعتباراتها الملزمة، ووضعوا هذه الاعتبارات في قوانين هي فلسفة العامل والعمل ومن ذلك اعتبارهم بعض العوامل أصلا كالأفعال وبعضها فرعا كالأسماء والحروف"[2]، وهذا نتيجة لتحليلاتهم الذهنية التي انتهت بنتيجة قوانين تأخذ حكم المسلمات فأصبح تحليل النص وتوجيهه يعتمد على تلك المسلمات، وتظهر في اعتمادهم منهج التبويب والتأليف، من إعمال أجزاء الباب وتضمين أجزاء أخرى فيما يتماثل فالمعنى أو ما يخرج عنها، دون استقراء أساليب العرب "فقد ضموا (ليس) إلى (كان) مع ما بينهما من تباين في المدلول، وهو تباين يصل حد التجاذب والتناقض وضموا (ما) و(إن) و(لا) و(لات) إلى بعضها فكوّنت بابا لا ليفيد النفي وإنما ليكون ملحقا عماليا لباب كان، وعلى ضوء نظرية العامل وزعت الأداة (لا) على بابين فدرست ملحقة بكانا وملحقة بأن، وألحقت إلا وليس وغيرها بباب الاستثناء "[3]بذلك تداخلت الأبواب وتداخلت الأساليب فيما بينها، فضيّعوا عليهم دراسة المعنى وركّزوا على الأثر الذي يحدثه الإعراب فحصروا أنفسهم في البحث

[1] : مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيلية وتركيبية"، ط:1425،1/2004، ص127.

[2] : محمد عيد، أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث،د: ط:4، القاهرة، 1410هـ/1989، نشر: عالم الكتب، ص 199.

[3] : مصطفى بن حمزة، المصدر السابق، ص32،33.

عن الأعمال تاركين الأوضاع الأخرى التي تدخل في باب واحد مثل أوضاع الفعل المضارع وما يعتليه من تغيرات محصين حالاته كلها.

ومن ملامح معيارية العامل أسهامها في صياغة مصطلحات جديدة ابتعدت عن المعنى اللغوي الذي كان يكثر فيه المثال إلا الصّياغة المُصطلحية حسب التعريف العام لكل باحث، فخرجوا بذلك إلا اختلافات تظهر جليا بين مدرستي الكوفة والبصرة مثل جدالهم حول الأبواب منها باب اشتغال المحل، والإضمار والتنازع وما إلى ذلك من قوانين نعدّها نسبية لما عليها من اختلاف وعدم ثبوت الرأي في هذا يقول محمد عبد: " إن اللغة لا تحمل هذا الجدل ولو اقتصر على دراستها فقط وملاحظتها في أمثلتها لما حدث اختلاف ولا جدل لأنها بطبيعتها لا تقبل الجدل والخلاف وهذا دليل على ضرورة الوصف وسيلة علمية تجنّبا ما وقع فيه النحاة من خلاف"[1] .

إذًا: نعد قوانين العامل قوانين اعتبارية لما أدّت إلى كثير من الجدل فامن جهة يمكن أن نعد نظرة الناحت من زاوية أنها صحيحة إذا اعتبرنا كون العامل قويا ومن جهة أخرى لا نتقبلها إذا نضرنا إليها كون العامل ضعيف، هذا ما جعل العامل يكثر فيه الكلام ولأراء.

لكن بحسب رأي نجد أن هذه المظاهر تطبّق على النص وليس على الواقع الكلامي أي على المادة (الشواهد) ممّا جعلهم يخرجون عن المألوف، فمثل ما انتقلوا من استقراء النصوص القرآنية والشواهد الشعرية والنثرية إلى استقراء اللغة من حيث الاستعمال ميدانيا ثم انتهت فترت الاستشهاد فاستكانوا إلى تحليل المادة اللغوية بما يستوجب الفكر، متّخذينها صنعة يدارون وقتهم بها، فخرجوا لنا بما خرجوا من علل وتفاسير وتحليلات ممّا يدخل في ظاهرة العامل والإعراب في المجال النحوي.

[1] : محمد عيد، أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص 232.

كذلك أرى أن طبيعة العامل تتخذ صبغة شكلية فعمله ظاهر على الوحدات من أثر للإعراب وما يحدثه في التراكيب(من تغير وحذف وتقديم ...) إذ نلتمس عمله في أواخر الكلمات ويُفهم ويُدرك من المعنى أيضا، فيترك أعراض ظاهرة للنحاة، بذلك لا يمكن القول أنّه علم مستخرج بمقاييس عقلية. كما أني أرى أن تلك الخلافات ما هي إلا خلافات خارجة عن الدرس النحوي خلقها الجو السائد في المجالس العلمية والمنافسة بين العلماء...، كما يمكن أن نعد طبيعة العامل دخيلة على دراسة اللغة اتّجها إليها النحاة لإعمال عقله خارج نطاق الدراسة اللغوية مستظهرين إبداعاتهم العلمية كونهم علماء بذلك نخرج النحو من تلك الافتراءات الكاذبة على أنّه دراسة خاضعة للفلسفة. بعد كل ما تمّا توضيحه سابقا وما خرجنا به من تجليات المنهج المعياري في النحو وجدنا أن كل تلك المظاهر تتمركز على أساس واحد يجمعها ألا وهو القياس الذي بنيّ عليه الدرس اللغوي بعد انتهاء فترة الاستشهاد وهو غير القياس الذي بنيّ عليه الدرس اللغوي الأوّلي، الذي نعني به القياس اللغوي أو النحوي المستخرج من أقييساتهم الكلامية المسمّى عندهم بالقياس اللاّزم أو المستمر أو المتلئبّ، يقول الحاج صالح: "القياس الأولي كان قياس اللازم أو المستمر أو المتلئب... وهو عبارة عن قانون لأنه تلازم مادي مستنبط من المسموع، ويعتبر علميا من وجهة نظر الباحث لتحصّله عليه بالمشاهدة والتصفح الواقع وسمي ذلك استقراءًا مع إثبات التكافؤ بين عناصر القبيل في المجرى "[1] مثبتين بذلك به التلازم الاستعمالي الذي يعد أصل من الأصول العربية" فهو تلازم شهد استمراره في الاستعمال وتلازم عقلي بثبوت التكافؤ في داخل الباب"[2] والتكافؤ هنا هو ذلك التكافؤ الرياضي الذي ينتج عنه: "المجرى المشترك أو البنية المشتركة الحاصلة منه وهو توافق في صيغ

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص:338،337.

[2] : نفسه، ص338.

الناتج عن التراكيب"[1] الحاصلة في الاستعمال ممّا ثبت عن العرب فهو القياس المستدل من أقوال العرب. فنحن هنا بصدد ذكر القياس الذي يحدّد بشروط التلازم في وجود تكافؤ مادي صوري منطْلقين عليه قياس المنطق فا"قياس المنطق هو إحدى وسائل التي تنظم التفكير بطريقة صورية"[2] جاعلين تفكيرهم منصب في كيفية تصرّف وحدات الكلام إفرادا وتركيبا مبتعدين بذلك عن ماهية الوحدة وذاتها، فكانت نظرتهم أبعد ما يكون عن التأمل الفلسفي بطريقة إجرائية.

فارتأيت أن أضع له مكان هنا في فصل المعيارية وعدم التطرق إليه في الفصل الأول، لميله أكثر لهذا الجانب بسبب كثرة اللجوء إليه حتّى خرج عن الأصل فعدّوه منه وهو ليس منه، لجعل النحو كله قياسًا، بسبب جهل العلماء بمسيرة البحث الأولي.

فما هي أقيست النحاة؟ وفيما تظهر معاييرهم القياسية؟ من خلال رؤية عبد الرحمن الحاج صالح.

III. أسس المعيارية:

1. *القياس*:

ظهر في تلك التمارين الغير العملية التي لا تقدم للبحث اللغوي شيء مفيد يمكن أن يخدم اللغة، المتمثل في تلك الشروط التي حددها التكافؤ المادي الصوري، فهي تدل على براعة العقل ليس إلاّ، فبرعوا في القياس إلى حدّ الخروج من الحدود الاستعمالية إلى افتراضات لا قيمة لها وإظهار مقدرة كل الباحث في هذه الصنعة حين تطبيقه للعمليات العقلية من تحليل وتعليل وما إلى ذلك، فمن هذه التمارين أو العمليات القياسية نجد: "حروف الكلمات وأيّها هو الأصل؟ وأيها الزائد العارض؟ وبخاصة الكلمات التي لا تعرف أصولها، مثل (كلا وكلتا) فقد قال الكوفيون فيها _ في

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص165.

[2] : محمد عيد، أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص67.

خلاف طويل مع البصرة _ إن فيهما تثنية لفظية ومعنوية والدليل على أن أليفاهما للتثنية أنّها تنقلب إلى ياء في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر"[1]، فقد قاسوا كلا وكلتا من خلال تثنيتهما فعدّها من الأصل لأن الألف فهمنا تنقلب إلى ياء في النصب والجر إذا أضفناهما للمضمر مثلها مثل الحروف التي يحدث لها ذلك فوجدوا فيهما قياسا على كلمات أخرى من خلال ذلك ومثال ذلك أيضا أن "تقول في المثال (صَمَحْمَح)من الضرب (ضربرب) ومن القتل (قتلتل) ومن الشرب (شربرب) ومن الخروج (خرجرج)"[2]، وهذا من خلال إيجاد كلمات قياسية على كلمات الأخرى والعجب أن هذه الكلمات لم تنطق بها العرب في الأصل لكنها جاءت على قياسهم.

كما نجد ما يدل على اتصاله بالفلسفة اليونانية تلك الترجمات المصطلحية يقول في هذا الحاج صالح: "ترجموا ما يدل في اليونانية على الأشباه بالنظائر كأنّها شيء واحد فاختلطت المفاهيم العربية باليونانية من ذلك الوقت إلى الآن وكانت كارثة، فتداخلت المفاهيم بسبب الترجمة وتسلّط منطق أرسطو جاعلا الكثير من الناس لا يميزون بين ما كان عربيا أصليا وبين ما هو دخيل بل قد يكون هذا التخليط في الغالب لفائدة المفاهيم اليونانية بتغليب الكثير منها على غيرها إلى يومنا هذا"[3]، وتمّا ذلك في القرن الرابع على يد مناطقة هذا القرن، "كأبي بشر متّى بن يونس وزملائه وتلاميذه. وتشهد على ذلك المناظرة المشهورة التي جرت بينه وبين أبي سعيد السيرافي النحوي في 326هـ في بغداد، ويتبيّن فيها الجهل الذي أظهره أبو بشر متّلى إزاء النحو العربي وخاصة ما امتاز به من المناهج التحليلية الإجرائية فهو لا يعرف عنه إلا هذه الصفة السطحية... وهو الركيزة

[1] : محمد عيد، أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص81.

[2] : نفسه.

[3] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص298.

على النظر في الألفاظ وجهله المُطلق لاهتمام النحاة بالمعاني"[1] وكان سبب ذلك ترجمتهم لكلمة السلوجسموس التي اختلفت عن معناها المقصود عند النحاة الأوائل، فنجد ابن المقفع ترجمها إلا صنعة بسبب تأثره بالمنطق الأرسطي، وترجم حنين بن إسحاق كلمة سلوجسموس لقياس الذي يفرض مقدّمتين ثم نتيجة، أما الكندي فترجمها للقياس التّمثيلي بذلك "إبتداءا من حنين بن إسحاق والكندي صار كل المترجمين يترجمون لفظة سلوجسموس بلفظة قياس ليس إلا، وقد كان ذلك السبب الرئيسي في اختلاط المفهوم العربي بالمفهوم اليوناني عندما غزا الفكر العربي"[2]، فاختلف بذلك المفهوم جاعليه يتمحور حول القياس الأرسطي مما جعله يخالف القياس العربي الذي هو "اعتبار شيء بالشيء بجامع"[3]ويعني ذلك تكافئ شيئان يجمع بينهما رابط والجامع هنا غير الجامع الأرسطي أو الفقهي باعتبار القياس الأرسطي أشبه للقياس الفقهي والمتكلمون بنتيجة ثابت معمّمة مما قاسوه من تشابه في عقولهم من حيث المقدمات الوارد عندهم مما يخالف القياس اللغوي الذي يتماثل لمجرى الكلام ويوافقُه ويكون تمثيلي على النّحو لاستعمالي فلا يخرج إلى الصياغة التحليلية العقلية. وفي المقابل فإنّ أكثر المناطقة العرب ومن أتّبعهم من أصوليون يعدّون القياس العربي لموازاته مع القياس الفقهي بأنّه قياس غير يقيني يفيد الظّن لمماثلته الاستدلال بالمثال في مثل تحليلات أرسطو، مما خالف القياس الأوّلي عند العرب الذي يفيد العلم واليقين معا كما قال الحاج صالح. فشّبه كجامع لا يعتمد عليه النحاة في محاولة استكشافهم للتكافؤ الدقيق فيما تقتضيه الضوابط النحوية، يقول في هذا الحاج صالح:

[1] : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص298.

[2] :نفسه، ص299.

[3] : نفسه، ص301.

"فهذا الذي سموه، بعد القرن الرابع، بقياس الشبه فالاستدلال فيه عند الفقهاء لا يكون يقينيا. فقد ذكر بعض الأصوليين الشبه في تحديداتهم للقياس كقول صاحب كتاب المعتد: <يحصل حكم الأصل في الفرع لاشتباههما في علة الحكم عند المجتهد > وبيّن مقصوده بقوله: وإنّما قلنا الشبه عند المجتهد لأن المجتهد قد يظن أن بين الشيئين شبها... ولم يشرط الشبه فالحد لأنّه داخل في المعقول من القياس"[1] ويطلق عليها أيضا اسم الأنالوجيا في اللسانيات التاريخية، وعلى هذا الكثير من الاستدلالات النحوية لغرض التفسير لا لي استنباط الأصول أو الضوابط المطرّدة، فكما يرى عبد الرحمن الحاج صالح لا ينبغي أن نخلط بين التكافؤ في المبنى الذي يثبته القياس النحوي وبين حمل في التشبيه الذي هو ظاهرة لغوية تكون سببا في خروج العناصر عن أصلها ويحاول أن يفسّرها النحوي ببيان كيّفية حصولها بعلل معيّنة جاعلا إيّاها حدّا أو قانونا نحويّا. ولا يخفا لنا أنّ العلة هي أحد فروع القياس إلى جانب الأصل والفرع والحكم وذلك بعد تأثُّر الدراسة النحوية بالفقه وتداخلهما.

أ: فالعلة: حسب قول الجاحظ "العلة ما أقتضى أبدا حكما باللزوم والحكم ما وجب بالعلة"[2] فهي بحس رأيه حكما مطلقا، وقال ابن السّراج في كتابه الأصول: "وغرضي من هذا الكتاب العلة إذا اطّردت وصل بها إلى كلامها فقط"[3] من خلال ذلك نلاحظ أن الثاني جعلها منطلق للوصول لكلام العرب خلاف للأول الذي حدّها كقانون، وعلى هذا الأساس حدّد الزجاجي أنواع ثلاثة من العلل بهذا المعنى وهي: "العلل التعليمية والقياسية والجدلية، فالأولى هي عنده كما قال ابن السراج: التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب لأن لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظ وإنما سمعنا

[1] : : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص317.

[2] : نفسه، ص329.

[3] : نفسه.

بعضا فقسنا عليه نظير. وعن القياس قال: ولما وجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلاّ المفعول فحمّلت عليه ... وأما الجدلية النظرية: فكل ما يعتل في باب إنّ بعد هذا فهذه طريقة خاصة بالمتكلمين ولاسيّما المعتزلة من النحاة في القرن الرابع وتصوّرهم للنحو بجانبيه التعليمي والعلمي"[1]

لكن للحاج صالح لرأي أخر فهو يعتبره جدل علمي وتشهد عليه القرون الثلاثة الأولى ومؤلّفاتهم على رأسهم سيبويه فالعقم بالنسبة له ظهر ابتداء من القرن الخامس في تحصيلهم الحاصل دون تدقيق جاعلين دروسهم تدور حول دراسات سابقة غير مضيفين شيء وأي إضافة تعتبر غير صالحة لعدم فهمهم الجيّد للمنطق العربي والنّحو العربي كذلك بسبب عدم نزولهم للميدان للتدقيق والتعقيب وفرضهم فرائض بحسب ما يرونه وما يقع في أنفسهم فقد كانت صياغة الأحكام سابقا بشروط دقيقة مُراعين الاستعمال والتّقبّل العربي فكل افتراض يستخرجونه يعودون للميدان لتأكّد من صحته في هذا يقول الحاج صالح: "إنّ النزول إلى الميدان من أجل التحقيق المتواصل للأقوال المختلفة كان يملأ حياة النحوي على قدر ما كانت تشغله تحليلاته وافتراضاته المتواصلة"[2] فكل مرة يدرس فيها شيء أو يقيس فيه علة أو أصل يعود للواقع اللغوي أو يفترض ضرب من الكلام بما يقتضيه القياس خارج نطاق السماع يعد عمل علمي، يقول الحاج صالح: "هو افتراض علمي لا ينّبثق من مجرد خيال بل مما يقتضيه القياس وماله علاقة خاصة بالقياس الرياضي ألا هو القسمة التركيبية. وللنحاة الأوّلين في هذا العمل الافتراضي الإستنتاجي دور كبير في ترقية العلم"[3]تمثلها تلك الأبواب والتفريعات خاصة في المجال الصرفي.

[1] : : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص329

[2] : نفسه، ص340.

[3] : نفسه.

وفي ختام كلامنا عن القياس يمكن أن نقول أن القياس هو دراسة علميّة أنتجه الدرس اللغوي والحاجة اللغوية، المستخرج من المقاييس العلمية التي يفرضها البحث. فهو وسيلة كالوسائل الأخرى مثل الملاحظة والاستقراء، يلجأ إليها الباحث ويستعين بها في الدراسة والفهم للوصول إلى نتيجة مستنبط من الواقع، فلا يوجد بحث علمي اتّخذ قياس واحدة سار عليه بحثه العلمي، بل لبد من عدّة طرق يسير عليها البحث لوضع أسس العلم وهذا ما تمّا في الدّرس العربي، يقول الحاج صالح: "بدأ بالنزول إلى الميدان الذي كان دوريا بدءا بسماع لكلام العرب وبعد إثبات الأصول أي تلك المتلازمات في الاستعمال التي تعد أقيّسة ثانوية (فرعية) وهذا كان في المرحة الأولى ثم ننتقل إلى المرحلة التي حصل فيها محاولات النحاة القيام بعمليات إجرائية للقياس النّظري مع التحقق في الميدان مدى صحّتها وتقبّلها وورودِها فكتشفُ النوادر مع أنّه كان منتشر في الاستعمال وما شاء من الكلام محاولين تفسير تلك المخارج بما يقع في نفسهم فيخرجون من الظاهر إلى الباطن للوحدات التي لا علاقة لها بالقياس إلى العوامل الخارجية التي يسميها النحويين العلل"[1].

فيكون عملهم بذلك عمل منطقي وهذا هو منطق العرب في الدراسة الذي يرجع لاجتهاداتهم في محاولة فهم لغتهم بما يتوافق مع بيئتهم الاستعماليّة والجغرافية وحتّى السياسية وما يكمن في ظهر عقل الباحث مع اختلاف الآراء فلكل واحد إلمامه من حيث مقصده ومسعاه.

[1] : : الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، ص340،341.

الخاتمة:

لقد حاولت من خلال إنجازي للبحث أن أتبيّن منطق العرب ومنهجهم في الدراسة وخرجتُ في الأخير بنتائج استخلصتها كالأتي:

*إن الدرس اللغوي العربي هو درس علمي بامتياز، يمكن أن نقسمه إلى أربع مراحل:

تمثّلت المرحلة الأول في استقراء النّص القرآني والشواهد اللغوية: وهو درسٌ وصفيٌ يعتمد على ملاحظة الظواهر من خلال المدوّنة.

أما فيما يخص المرحلة الثانية فتمثلت بالنزول للميدان وجمع اللغة من أفواه العرب لفهم القرآن والحفاظ على لغتهم: وهي مرحلة وصفية أيضا بغض النّظر حول السبب الرئيسي في مسعاهم لذلك، لأنها تعتمد على ملاحظة كلام العرب ونقله كما هو.

والمرحلة الثالثة فهي مرحلة أيضا علمية تعتمد على الموضوعية في الوصف، وذلك من خلال تحليلهم للظواهر، سواء ما دوّنت ممّا جمعت من معطيات لغويّة أو مكانة لزالت في عهد الملاحظ والاستقراء فتميّزت هذه المرحة باستنتاجاتهم من خلال ما استنبطوه وقاسوه على لغتهم، فلم تخرج بعد من الدرس العلمي.

أما المرحلة الرابعة فهي المرحلة التي نستطيع أن نقول عنها أنّها المرحلة المعيارية بخروجها عن المسيرة العلمية بسبب عدم معرفتهم الجيّدة لما قام عليه الدرس الأولي، وتوقّفهم عن الإبداع وتمركزهم حول ما جاء به السلف والغوص فيه فانزاحوا عن القياس الظاهري والتعليل التمثيلي فجمد الفكر وتوقف في تلك النقطة.

*أنّ المنهج الوصفي سبق المنهج المعياري في التكوين والانغماس في الدرس اللغوي.

*لا يمكن أن نقول أن العلم بني على الوصفية أو المعيارية لأنهما منهجان متوافقان مثل وجهين لعملة واحدة فمن قال أن الوصفية والمعيارية خطان متوازيان فأنا لا أكذّبه لكن لا ننكر أن الانطلاقة كانت صفيّة حتّى تعدّت للمعيارية وهذا ما أقرّ به أيضا الحاج صالح، حين ذهب لتمييز بين الحديث والموضوع في حيث الأول يحتمل الوصفية والنقل كما ورد في الخطاب، أما الثانية فتحتمل الحكم بصدق أو الكذب لأنّها الموضوع والمحمول من الاستعمال الكلامي فتعدّ وسيلة في يد الباحث كعالم يبحث حول المعطيات الواردة بين يديه فيحللها بحسب نظرته لها ليستخلص النتيجة المحتومة من الظاهرة في النهاية.

فتقابل بين الوصفية والمعيارية لا ننكره وهذا ما ذهب إليه جملة من العلماء من بينهم عبد الرحمن أيّوب، فهو يرى أنّ الدراسة الوصفية هي أوّل ما تقوم عليه المعيارية السليمة، فلولا الوصف لما وضعنا الأسس العلمية للغتنا وحفظنا على حدودها وأحكامها من تغلل الزمن لها وتغيّرها، وهناك أيضا كمال بشر الذي يقر بأسبقية الوصفية على المعيارية فلا وجود لدراسة معيارية تبنى على أسس وصفية، فما عسانا أن نقول لبعض العلماء الذين تأثّروا بالمنهج الغربي وجعلوا من الدرس العربي درس منبثق من دراسات أخرى وليس للعرب يدّ في ذلك، سوى أن عليهم مراجعة تراثهم اللغوي السابقة قبل الحكم عليه، وهذا ما أراده الحاج صالح أن يوصله لنا من خلال كتابه هذا الذي أعاد فيه إحياء القديم والبرهنة على صفاء درسنا العربي مع دعوته لإعطاء الجديد وعدم التمحور والوقوف على أثار السلف.

وتكمن أهمّية البحث في إبراز مدى تمكّن العرب في السيّر على منهج علمي في الدرس اللغوي على نمط الموضوعيّة والدّراسة العلمية وبيان أنّ لهم منطق خاص يختلف عن المنطق اليوناني أو أي دراسة أخرى مبني على نظرتهم ولغتهم وأسسهم الدينية وما ينطبق على واقعهم الغوي...

بذلك نختم بحثنا راجين من المولى عزّ وجل التوفيق، مُتمنّين أن نكون قد أفدناكم بعض الشيء مما فقهناه في محاولة فهمنا للموضوع وما زادنا ذلك إلا علما وحبا للإطّلاع، ولا يوجد شيء كامل خاليا من العيوب، وما تلك النّقائص إلا دفعتا لنا للمزيد.

فهرس الموضوعات

	الموضوعات	رقم الصفحة
مقدمة	.....	7_4
مدخل	.....	25_8
الفصل الأول: الوصفية في النحو العربي	المبحث الأول: تعريف مصطلح الوصفية.....	31_27
	المبحث الثاني: تجليات الوصفية وطرقها المنهجيّة.....	63_32
	I. تجليات المنهج الوصفي في الدرس اللغوي العربي...	53_32
	1. أوليات الدرس اللغوي وأسسه المنهجية.....	37_33
	2. نشأة النحو العربي وأسس استنباط أصوله.....	53_37
	أ: في نشأة النحو العربي	44_37
	ب: اسس استنباط أصوله.....	53_44
	II. طرق المنهج الوصفي	63_53
	1. الاستقراء.....	57_53
	2. الملاحظة والتأمل.....	95_58
	3. السماع(المشافهة).....	62_60
	4. الاستنباط(التقعيد).....	63_62
الفصل الثاني: المعيارية في النحو العربي.	المدخل	67_65
	المبحث الأول: التعريف بمصطلح المعيارية.....	71_68
	المبحث الثاني: ملامح المنهج المعياري وتجلياته في النحو العربي	99_72
	I. ملامح المعيارية في النحو العربي	87_72
	II. تجليات المنهج المعياري لدى العرب.....	94_88
	1. في الدرس اللغوي	90_88

	2. نشأة النحو العربي	94_90
	III. في أسس المعيارية	99_94
	1. القياس	97_94
	أ: العلل.....	99_ 97
خاتمة	.....	102_100
فهرس الموضوعات	.....	104_103
قائمة المصادر والمراجع	.....	108_105

قائمة المصادر والمراجع

القرآن:

المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم

المعاجم:

1) ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، ت: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف1119 كورنيش النيل، القاهرة، م:6.

2) الجرجاني، علي بن محمد السيّد الشريف، معجم التّعريفات، تح ودراسة، محمد صديق المنشاوي، القاهرة، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير.

3) الفراهيدي، خليل بن أحمد، كتاب العيّن (مرتب على حروف المعجم)، تح: عبد الحميد همداوي، ط:1، بيروت – لبنان، 2003م/1424هـ، دار الكتب العلمية.

الكتب:

1) ابن جني، ابو الفتح عثمان، الخصائص، تح: حمد علي النجار، المكتبة العلمية

2) ابن حمزة، مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية تركيبية"، ط:1، 1445هـ/2004م.

3) آل ياسين، محمد حسيم ، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة بالحياة، ط1، بيروت،1980/1004.

4) تمام، حسان، الاجتهادات اللغوية، ط:1، القاهرة، 2007، عالم الكتب.

5) ____، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط:4، القاهرة، 2001م/1421هـ، عالم الكتب

6) ____، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، 1994.

7) الحاج صالح، عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،

8) ____، كتاب منطق العرب في علوم اللسان، الجزائر،2012، موفيم للنشر.

9) الحلواني، محمد خير، كتاب أصول النحو العربي، ط:2، الرباط، /1983/2، نشر:النشر الأطلسي.

10) الرازي، محمد آبي بكر بن عبد القادر، كتاب مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، دائرة المعاجم.

11) زوين، علي، كتاب منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ط:1، بغداد، 1986، دار الشؤون الثقافة العامة.

12) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، ط:3، القاهرة، مكتبة الناخب.

13) عطى، محمد موسى، كتاب مناهج الدرس النحوي في العالم في القرن العشرين ط1، دار النشر والتوزيع،2002.

14) عيد، محمد، كتاب أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط:4، القاهرة، 1410هـ/1989م، عالم الكتب

15) المسدي، عبد السلام، كتاب التفكير اللساني في الحضارة العربية، دار العرب للكتاب.

16) المكارم، علي أبو بكر، كتاب أصول التفكير النحوي، دار الغريب، ط:1.

المجلات:

1) بوشحدان، شريف، الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح وجهوده العلمية في ترقية استعمال اللغة، مجلة كلية العلوم اللسانية والاجتماعية، جوان2010، العدد السابع.

2) الرّاجح، حنان بنت أحمد، الأحكام المعيارية والتقعيد النّحوي _ابن هشام_ دراسة نظريّة تطبيقية (حكم الراجح أنموذجا)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانيّة والاجتماعية

3) سليمان، فاتح فالح، الدكتور إسماعيل عمايرة في كتابه المستشرقون المناهج اللغوية (نقد وتحليل)، مجلة كليّة التربية أ،م،د: علي حسن الدلفي، العدد الثاني والعشرون.

4) عاطل، فاضل، تمثلات المنهج الوصفي الإحصائي في الدراسة اللغويّة الحديثة، مجلة التربية والعلم، المجلد 17، العدد4.

5) منصوري، ميلود، الفكر اللساني عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح من خلال مجلة اللسانيات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي، 2005، العدد السابع.

6) وسطاني، يوسف، اللسانيات العربية في ضوء التراث ومقتضيات التطبيق المنهجي، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، جامعة مجمد لمين دباغية، سطيف2، العدد التاسع.

منتديات:

1) طاف، محمد، المعيارية في الثراث النّحوي وعلم اللغة الحديث"دراسة في التراث المعياري في ضوء التوليد التّحويلي"، منتدى الإيوان اللغوي.

2) الهاشمي بكوش، فاطمة، كتاب نشأة الدرس اللساني العربي"دراسة النشاط اللساني العربي"، منتدى سور الأزبكية، القاهرة، 2004، اتراك الطابعة والنشر والتوزيع.

الرسائل الجامعيّة:

1) سخري، وردة، الجهود اللسانيّة عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح من خلال بحوث ودراسات في علوم اللسان، إشراف: أ:د: الجودي المرداسي، جامعة باتنة1.

2) ضرفان، علي حسن، النحو الوصفي بين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان – دراسة في موارد الاتفاق الاختلاف بينهما–، الأستاذ المساعد: حيدر جبار عيدان، جامعة الكوفة.

3) كاكوش، شهلة، الجهود اللغوية العربية الحديثة أعمال عبد الرحمن الحاج صالح أنموذجا، إشراف:أ: حنفي غانم، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية،2017/2016

4) لعوامر، سامي محمد الأمين، الوصفية في البحوث اللسانية والعربية الحديثة جهود تمام حسان نموذجا، إشراف: عزّ الدين كعواش، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

5) نابي، نسيمه، مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء الدراسات اللسانيّة، مناقشة:د: سعيد حاوزة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.